جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
UNIVERSITE KASDI MERBAH OUARGLA
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
FACULTE DES LETTRES
ET SCIENCES HUMAINES
قسم اللغة العربية وآدابها
DèPARTEMENT Des langue arabe et ses litteratures

رقم الترتيب.....
رقم التسلسل.....

مذكرة تخرج لنيل شهادة

الماجستير

في اللغة العربية

تخصص:**النحو العربي مدارسه ونظرياته**

إعداد الطالب:

بلخير شنين

بعنوان:

آراء ابن عصفور الاشبيلي النحوية في كتابيه المقرب وشرح الجمل

نوقشت يوم:2008/04/15م

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د.أحمد جلايلي	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيساً
د.عبدالمجيد عيساني	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشاً
د.السعيد شنوقة	أستاذ محاضر	المركز الجامعي الطارف	مناقشاً
د.بلقاسم حلام	أستاذ محاضر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مقرراً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.وبعد:

مما لا شكّ فيه أنّ اللغة العربية قد شرّفها القرآن الكريم،وأعلى من شأنها فأصبحت لغة عالمية، بما أضفاه عليها من أساليب ومعان راقية،ومن أجل المحافظة على هذه الجوهرة الغالية هبّ العلماء متحملين الصعاب،قاطعين الفيافي،فجمعوها من أفواه أهلها،وقعّدوا لها فنشأ بذلك ما يعرف بعلم النحو الذي حظي باهتمام القدامى،وخاصة الأعاجم منهم،حتى وصل شعاعه إلى بلاد الأندلس،ونظراً لأنّ الأندلسيين لم يكن لهم فضل السبق في هذا العلم لم تحظ جهودهم في النحو باهتمام الدارسين،هذا الذي دفعنا إلى طرق هذا الموضوع،من أجل إزاحة الغبار عن جهود نحاة الأندلس،ومدى مساهمتهم في إثراء النحو العربي، من خلال ما قدّمه أحد نحاتها المشهورين.ومن أجل تحقيق هذه الغاية أنجزنا بحثنا بعنوان(آراء ابن عصفور النحوية في كتابيه المقرّب وشرح الجمل) لنجيب عن التساؤلات التالية:

كيف دخل النحو العربي إلى الأندلس؟.وهل أوجد نحاة الأندلس مذهبا نحويا يمثّل آراءهم؟.وما المنهجية التي اتبعها ابن عصفور في كتابيه المذكورين؟.وما هي أهم آراء ابن عصفور الخاصة؟.وما هي المدرسة النحوية التي تأثر بها كثيراً؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات كلّها اتبعنا الخطة التالية:

فبعد مقدمة،وتمهيد الذي أشرنا فيه إلى نبذة عن نشأة النحو العربي ، يأتي الفصل الأول بعنوان:ابن عصفور وكتاباه المقرب وشرح الجمل، تكلمنا فيه عن النحو في الأندلس،ثم ترجمة ابن عصفور،ثم منهجيته في كتابيه المعتمدين في الدراسة،وأنهيناه بتأثير ابن عصفور في النحاة الذين جاءوا بعده.

أما الفصل الثاني فيتضمن آراء ابن عصفور النحوية الخاصة. يليه الفصل الثالث الذي حاولنا أن نبرز فيه آراءه التي وافق فيها غيره، وأنهينا البحث بخاتمة أودعناها أهم نتائج الدراسة.

وقد أُنجز هذا العمل المتواضع وفق طريقة وصفية مقارنة،تجسدت من خلال عرضنا لآراء ابن عصفور و مقارنتها بآراء النحاة الذين سبقوه،ولم يمنعنا ذلك من الاستئناس بالمنهج التاريخي.ولإنجاز هذا البحث اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع نذكر أهمها:المقرب وشرح الجمل لابن عصفور،وكتاب سيبويه،ومعاني القرآن للفراء،والأصول في النحو لابن السراج،والمقتضب للمبرد،وارتشاف الضرب لأبي حيان،وهمع الهوامع للسيوطي،وبغية الوعاة للسيوطي،و من الكتب الحديثة خصائص المذهب الأندلسي لعبد القادر رحيم الهيتي،وغيرها.

علما بأنّنا اقتصرنا على الأبواب النحوية من الكتابين المعتمدين في الدراسة،دون التطرق إلى الجوانب الصرفية والصوتية،لأنّ الأبواب الصرفية درسها فخر الدين قباوة تحت عنوان ابن عصفور والتصريف .

كما نشير هنا إلى أنّ الدراسة لم تتتبع الأبواب النحوية في الكتابين بابا بابا لأنّ المادة النحوية لا تختلف كثيرا في المصنفين،فلهذا نكتفي في المسألة الواحدة على أحد الكتابين في الغالب،فالآراء الخاصة أُخذت من المؤلَفين دون إحصاء أو تركيز على كتاب بعينه، لكنّ الآراء المختارة فإنّها مستقاة في معظمها من كتاب شرح الجمل،لأنّه يحمل آراء النحاة المختلفة في المسألة الواحدة،وترجيح ابن عصفور لهذه الأقوال، عكس كتاب المقرب الخالي من اختلافات النحاة تقريبا.

وأبرز ما اعترض هذا العمل من صعوبات هو عدم توفر المراجع الكافية وخاصة الحديثة منها،لأنّ الموضوع في حدود علمنا لم يحظ بالدراسة،وكذلك لغة القدامى التي يصعب استيعابها بسهولة.

ولا يسعنا في ختام هذه المقدمة إلاّ أن نسجل عظيم الشكر لصاحب مشروع تخصص النحو العربي مدارسه ونظرياته ، أحمد جلايلي، والأستاذ المشرف ، بلقاسم حمام على ما قدماه من رعاية صادقة،وتوجيه سديد، كان لهما الأثر الكبير في بلوغ هذا البحث مستوى المناقشة،كما لا ننسى أن نشكر كل أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها، الذين لم يبخلوا علينا أثناء تدريسهم لنا في فترة التدرج،وما بعد التدرج،

وكذلك إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل،ولو بكلمة تشجيع أو إسداء نصـ يحة، والله من وراء القصد،وهو ولي التوفيق.

بـلخيـر شـــــنيـــن
ورقلة في:2007/09/25

تمهيد

نبذة عن نشأة النحو العربي:

لقد انتشر الإسلام في ربوع الجزيرة العربية،ودخل الكثير من الأعاجم في دين الله أفواجا بدأ اللحن يتسرب إلى اللسان العربي، وانتقل إلى قراءة القرآن الكريم مثل- ما قيل عن قراءة(رسوله)بالكسر في آية سورة براءة- دقّ العلماء والأمراء ناقوس الخطر،وبدأوا يبحثون عن ضوابط تحد من هذه الظاهرة،وتعصم الألسنة من الخطأ في قراءة القرآن الكريم .

غير أن المؤرخين والعلماء اختلفوا في الواضع الأول لهذه الضوابط،ولكن أغلب الرواة يرجحون وينسبون الأمر لأبي الأسود الدؤلي(ت-69 هـ .) بمساعدة الإمام علي رضي الله عنه،لعدة أسباب منها:أن كلّ الروايات ذكرت أبا الأسود،ولأنه كان يشهد له بالعلم الواسع،ولأن العلماء مجمعون على أنّه هو الّذي ابتكر حركات شكل المصحف الشريف.هذا من جهة،ومن جهة أخرى فإن لم تكن الرواية صحيحة لَعملَ الأُمويون على إبطالها بعد تسلم الخلافة،لأن أبا الأسود كان من أشياع الإمام علي رضي الله عنه[1].

هذا عن الواضع الأول لعلم النحو ، ففي أي إقليم كان هذا الوضع ؟ .

إذا كان العلماء قد اختلفوا في الواضع الأول فإنّهم لم يختلفوا في نسبة الوضع إلى مدينة البصرة،فلماذا كانت هذه المدينة بالذات ؟.

يذكر المؤرخون عدة أسباب للإجابة عن هذا التساؤل . منها أنّها مدينة الواضع الأول ، وأنها من أول المدن التي عمرت في الإسلام في العراق ،ولأنها كان فيها عدة أجناس غير عربية زادت من انتشار اللحن،ولكونها بوابة للجزيرة العربية من ناحية الفرس خاصة ، ولموقعها الاقتصادي المميز لقربها من البحر ، ومن سوق المربد الاقتصادي والثقافي ،وكذلك لقربها من بوادي القبائل العربية الفصيحة .

[1] -ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي،دار المنار،د ط ، سنة 141 هـ .-1991 م،ص 10 - 19،والفهرست لابن النديم، تح محمد أحمد أحمد،المكتبة التوفيقية، د ط ، ص63 -68،وضحى الإسلام لأحمد أمين،دار الكتاب العربي ،ط1 ، سنة1425 هـ .-2005 م،ص463 -465

وأيضا لأن هذه الأمم التي دخلت في الإسلام تحتاج إلى علم يعصم الألسنة من الزلل،فتقبل على النحو أكثر من العرب الذين هم في غنى عنه[1] .

فهذه العوامل مجتمعة جعلت سكان البصرة يقبلون على النحو ويتنافسون في تطويره. و تَبقى هذه المنافسة قرابة قرن من الزمن منحصرة على مدينة البصرة ، وبعد هذه المدة يلحق بهم سكان الكوفة الذين كانوا منشغلين برواية الأشعار والدراسات القرآنية، فتبدأ المنافسة بين المدينتين (البصرة والكوفة)على تطوير الدراسة النحوية إلى أن تكتمل وتنضج[2] .

وبعد أن يكتمل النحو وينضج، يبدأ في التوسع بدءا بعاصمة الخلافة الإسلامية في بغداد ووصولا إلى الأندلس التي دخل أهلها في الإسلام، وأصبحوا في حاجة ماسة إلى تعلم اللغة العربية،وقراءة القرآن الكريم.

[1]– ينظر الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري لمحمد حسين آل ياسين ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان ، ط1 ، سنة 1400 هـ . . . – 1980 م ، ص 46–47 ، ونشأة النحو وتأريخ أشهر النحاة للطنطاوي، ص 10 –25

[2] – ينظر نشأة النحو للطنطاوي،ص20 –27

الفصل الأول :

ابن عصفور وكتاباه المقرب وشرح الجمل

توطئة:النحو في الأندلس:

بعدما فُتحت الأندلس في سنة 92 هـ . على يد طارق بن زياد وموسى بن نصير،ودخل العرب إلى هذه البلاد بأعداد كبيرة ،ومن قبائل شتى، عندها تنافست هذه القبائل على الحكم،- خاصة القبائل القيسية واليمنية-أدت هذه المنافسة إلى انتشار الفوضى وكثرة القتل وإبعاد الاستقرار، ودامت هذه الحالة لأكثر من أربعين سنة[1]، هذا ما أخر إنشاء حركة علمية في هذه البقاع طيلة هذه المدة، إلى أن يتسلم الحكم عبد الرحمن الداخل صقر قريش كما يلقب سنة 138هـ .، ويعمل على استتباب الأمور، وبعدما يتحقق له ذلك يستقل بالأندلس عن الخلافة العباسية، ويرجع الحكم الأموي من جديد.

وبعدها يشرع الخليفة الأموي في تشييد دعائم إمارته بالعلم والصناعة. يقول أحمد أمين:« وذلك من سنة 92إلى سنة138هـ .. وفي هذه الفترة لم يكن تقررت في الأندلس قواعد الملك، ولا ثبتت جذوره ،ولا وضع للثقافة منهج معروف. بل كانت نتفاً تقال هنا أو هناك،...وجذع الشجرة هو الخلافة الأموية من عهد عبد الرحمن الداخل إلى سقوط الأمويين...إذا أرخنَا الحياة الفكرية في الأندلس وجب أن نسند الفضل الأكبر إلى الأمويين.فالحق أن ازدهار العلم أيام ملوك الطوائف يرجع إلى سببين هامين:1)- أن البذرة الأولى التي وضعها الأمويون نضجت في ما بعد في عهد الطوائف.

2)- أن انقسام الدولة في عهد ملوك الطوائف جعل الأمراء يتنافسون على تزيين إماراتهم بالعلم والأدب »[2] .

ويقول الطنطاوي:« لما استقلت بنو أمية بالأندلس على يد عبد الرحمن الداخل صقر قريش سنة 138 هـ . وتوطد فيها الملك له ولعقبة من بعده استقبلت الأندلس عهداً جديداً وبدأت الحركة العلمية فيه ،بفضل مناصرة بني أمية اللغة جريئاً على

---

[1] – ينظر الدولة العربية في اسبانية من الفتح حتّى سقوط الخلافة لإبراهيم بيضون،دار النهضة العربية بيروت،ط3 ، سنة1406 هـ .-1986 م، ص74-156

[2] – ظهر الإسلام لأحمد أمين ،دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ط5، ج3، ص41-43

دأب بني أبيهم في المشرق،فأرغبوا العلماء في العلم وكافئوهم على دراستهم وتصنيفهم »[1].

وباهتمام أمراء الأندلس بالعلم بعد الاستقرار بدأ الطلاب يتنافسون على طلب العلم،لذا سافر بعضهم إلى المشرق من أجل التبحر في علومها، كما يقول الطنطاوي:«لذلك تجشم أفراد من الأندلس والمغرب الأسفار إلى المشرق ورووا عن علمائه واقتبسوا من معارفهم إذ لم يكن في مقدورهم الرحلات إلى البوادي ومشافهة الأعراب فيها كما صنع المشارقة،وقفلوا إلى المغرب والأندلس مزودين بعلوم المشارقة زيادة على ما جلبوا معهم من مؤلفاتهم »[2].

وتَواصُلُ الاهتمام بالعلم أدى إلى إغراء كبار العلماء في المشرق بالقدوم إلى الأندلس:« وممن ورد الأندلس أبو علي القالي الذي رعاه أحسن رعاية(الحكم المستنصر)ولي عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر سنة 330هـ ..، وأحسن مثواه حتى لقي ربه في الأندلس وتوفي بقرطبة سنة 356هـ .، فتولد من هذين العاملين حركة في علم النحو في ظل الأمويين والأغالبة والفاطميين»[3].

وفي ظل هذه الأجواء يجد أهل الأندلس الفرصة مواتية للنبوغ في علوم العربية لحاجتهم إليها فيتنافسون على طلبها، وخاصة علم النحو، ويحدث ما حدث في البصرة لتشابه الظروف كاختلاط الأجناس،والحاجة الملحة للغة العربية،غير أن الأندلسيين بدأوا بالتقليد في النحو،والبصريين أنشؤوه .

لقد ذكر العلماء أن النحو في الأندلس بدأ كوفيا ثم تأثر بالنحو البصري، وهذا لأن أول كتاب نحوي دخل الأندلس هو كتاب الكسائي (ت-189) الذي نقله جودي بن عثمان(ت-198هـ .)كما ذكر الزبيدي بقوله:« رحل إلى المشرق، وأخذ عن

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي ، ص130

[2] - المرجع نفسه

[3] – المرجع نفسه، ص130 -131

الرياشي والفراء والكسائي، وهو أول من أدخل كتابه إلى الأندلس، وولي القضاء بإلبيرة »[1] .

وقال أحمد أمين:« فلما انتقل إلى الأندلس كتاب الكسائي وسيبويه، ألّف الأندلسيون في النحو من حيث هو كلّ يشمل جميع الأبواب،وكان أشهر كتب النحو في أيام ابن حزم تفسير الحوفي لكتاب الكسائي »[2] .

وتبقى سيطرة النحو الكوفي إلى أن يدخل كتاب سيبويه(ت-180)على يد الأفشنيق(ت307هـ .)فيتأثر النحاة به ويتنافسون على دراسته يقول الطنطاوي:« الأفشنيق (محمد بن موسى) الأندلسي رحل إلى المشرق، فأخذ بمصر عن أبي علي الدينوري كتاب سيبويه وانتسخه، وبالبصرة عن المازني، ثم عاد إلى الأندلس ومعه الكتاب، ويغلب على الظن أنّه أول من أدخل الكتاب الأندلس »[3] .

ويقول عبد القادر رحيم الهيتي:«كان النحو في الأندلس قد بدأ كوفي النزعة ، بسبب اشتهار كتاب الكسائي فيها أولا واهتمام أهلها به ، وبقي الحال كذلك حتى أواخر القرن الثالث الهجري عندما جاء الأفشنيق إليها.الذي كان قد رحل إلى المشرق ودرس كتاب سيبويه في مصر وحمله معه إلى الأندلس،ونشره فيها فتأثر النحو الأندلسي تأثرا بالغا بالنحو البصري لدرجة أنّه طغى على النحو الكوفي الذي سبق ظهوره هناك»[4] .

وبهذا أصبح النحو في الأندلس متاحا لطلابه برؤيتين مختلفتين في المبادىء وفي الفلسفة ،هذا ما سمح للعلماء بالتعمق فيه-كل ذلك حدث في أطوار الحكم الأموي-وبعد سقوط عهد الأمويين سنة 428هـ . تقسمت أرض الأندلس على ملوك الطوائف ،وأصبح كل ملك يشجع العلماء، ويفتخر بتقديره للعلم ،فانتعشت الحركة

---

[1] – طبقات النحويين واللغويين للزبيدي الأندلسي ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، سنة 1973 م ، ص278 -279

[2] – ظهر الإسلام لأحمد أمين ، ج3 ، ص 91

[3] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي ، ص135

[4] – خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري لعبد القادر رحيم الهيتي ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا ، ط2 ، سنة1993 م ، ص36

العلمية من جديد،وانتشرت الدراسة النحوية في كل المدن الأندلسية، الأمر الذي جعل النحاة يؤلفون الكتب ويقدمون آراء خاصة بهم،يقول الطنطاوي على هذه الفترة: «في عصر ملوك الطوائف الذين قاموا على أنقاض الأمويين وتقاسموا بلاد الأندلس بينهم من سنة428هـ . فإنهم كانوا يتبارون في تقدير العلم وأهله حتى كان من نهم العلماء والمؤلفون،وفي خلال تلك الحقبة هبت نسمة من الأندلس على بلاد المغرب انتعشت فيها، فظهر في الأندلس والمغرب علماء ضارعوا علماء المشرق وانتشرت دراسة النحو في سائر المدن،وكادت الأندلس تحكي صورة العراق في عصره الزاهر...وهكذا ما كان من الأندلسيين بعد استغنائهم عن المشارقة واعتمادهم على أنفسهم فإنهم عدلوا عن بعض آراء المشارقة في النحو وخالفوهم في منهاج تعليمه وتدوينه واستدركوا عليهم مسائل فاتتهم،وبذلك استحدثوا مذهبا رابعا عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين،ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري»[1].

وتتواصل الدراسات النحوية،وتظهر شخصيات نحوية تعارض المبادىء الأساسية للنحو المشرقي مثل نظرية العامل والعلل الثواني والثوالث والقياس وغيرها التي دعا إلى هدمها ابن مضاء القرطبي(ت-592هـ .).وهذا خلال القرن السادس الهجري،يقول شوقي ضيف:«ونحن لا نمضي بعد ذلك في قراءة الكتاب،حتى نرى ابن مضاء يهاجم نظرية العامل التي أسس النحاة عليها أصول النحو وسننه،وهو هجوم أراد به أن يلغيها إلغاء ويهدمها هدما»[2].

كما رفض ابن مضاء القرطبي العلل القياسية والعلل الجدلية فقال:«ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث،وذلك مثل سؤال السائل عن(زيد)من قولنا (قام زيد) لم رفع ؟فيقال لأنّه فاعل ،وكل فاعل مرفوع ،فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له :كذا نطقت به العرب ،ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.ولا فرق [بين ذلك و] بين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص،ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى غيره ،فسأل لم حرم؟فإن الجواب على ذلك غير

[1] – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي ، ص131

[2] – مقدمة الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، تح شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط2، ص24

واجب على الفقيه .ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بـ ين الفاعـ ل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول ؟ قلنا له : لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحـ د ،والمفعـ ولات كثيـ رة ، فأُعطي الأثقل ،الذي هو الرفع للفاعل ، وأُعطى الأخف ، الذي هو النصب للمفعول لأن الفاعل واحد ، والمفعولات كثيرة ، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر فـ ي كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلـ ك لـ م يضرنا جهله ؛ إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتـ واتر، الذي يوقع العلم»[1].

كما خالف نحاة الأندلس المشارقة في كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف: «وكانت كثرة الاستشهاد بالحديث في النحو. إحدى سمات النحو في الأندلس، ولـ م يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث ،لكنهم أكثـ روا منـ ه،وهو الأمـ ر الجديد في نحوهم ،وقد ظهرت هذه السمة واضحة عند كل من:ابن خـ روف وابـ ن مالك »[2].

زيادة على آراء بعض النحاة الخاصة التي سنعرفها في الفصل الثاني.

هذه الاستقلالية كانت نتيجة لتشجيع أمراء الموحدين للعلم وحريـ ة الـ رأي:« وفي رأي الباحثين المحدثين أنّ الفلسفة والاستقلال الفكري في الأندلس لم يبلغا أوج نموهما إلاّ في عهد الموحدين ،وأنّ المغرب الإسلامي،في عصر الموحـ دين يبـ دو عليه طابع فكري غربي الخصائص والسمات، وأنّ العلوم في الأندلس الموحدة كانت في عصرها الذهبي».[3]

---

[1] – الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، ص130–131

[2] – خصائص مذهب الأندلس النحوي لعبد القادر رحيم الهيتي ، ص156،وابن خروف:نحوي أندلسي توفي سنة610 هـ .، وابن مالك توفي سنة672 هـ .

[3] – الأدب الأندلسي في عصر الموحدين لحكمة علي الأوسي ،مكتبة الخانجي القاهرة ، د ط ،ص38

«وفي الواقع أن روح التجديد،في هذا العصر كانت قوية متأججة شملت كل نواحي العلوم بالإضافة إلى التجديد في الفلسفة والنحو والعمارة،فإن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن البارود كان قد اخترع في هذا العصر »[1].

في هذه الفترة الزمنية الخصبة التي دامت قرابة القرن _وهي مدة حكم الموحدين_ ظهر في الأندلس أشهر نحاتها أمثال:ابن مضاء القرطبي(ت-592 هـ .) وابن خروف(ت-610هـ .) وأبو علي الشلوبين(ت-645هـ .) وابن عصفور وابن مالك(ت-672هـ .) الذين يمثلون ذروة النحو الأندلسي،وبعدها يبدأ النحو في التراجع إلى سقوط الأندلس في أيدي المسيحيين سنة 898هـ . .

بعد هذه الإطلالة على مسار النحو في الأندلس سنتعرف على أحد نحاة الأندلس المشهورين ألا وهو ابن عصفور .

[1] – الأدب الأندلسي في عصر الموحدين ، ص39

ترجمة ابن عصفور :

اسمه ونسبه وكنيته :

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور فرحون الحضرمي الإشبيلي [1] .

مولده ونشأته:

ولد ابن عصفور بإشبيلية سنة سبع وتسعين وخمسمئة للهجرة ،ونشأ في مدينته التي تعد من أكبر مدن الأندلس ،في عصر كثرت فيه المدارس فشب يأخذ من علوم العربية والأدب من أشهر علماء الأندلس أمثال الشلوبين الذي لازمه عشر سنين إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه كما يقال [2] .

ولما تمكن من علم النحو قربه الأمراء،وبدأ يبث علمه في حلقات الدرس ،فبدأ بتعليم أبناء مدينته ثم طاف بعدة مدن في الأندلس مثل:شريش،ومالقة، ولورقة،ومرسية، ثم انتقل إلى المغرب مودعا الأندلس ،فسكن مراكش مدة، ثم انتقل إلى تونس فقربه أميرها المستنصر بالله ،ثم انتقل إلى بجاية رفقة أمير المؤمنين المستنصر بالله ثم رجع إلى غرب الأندلس وعاد إلى تونس[3] .

مكانته العلمية :

بعد ما أتم دراسته على شيوخ عصره في الأندلس، برع في علم النحو وتصدر للتدريس، أقبل عليه الطلاب من كل مكان فأصبحت حلقته تغص بالطلاب

---

[1] – ينظر بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ،تح، محمد أبو الفضل ابراهيم ،دار الفكر ، ط 2 ، سنة 1399هـ –1979م،ج2،ص210 .فرحون:لم يذكره إلاّ كارل بروكلمان، ينظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، ترجمة محمود فهمي حجازي ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د ط ، سنة1993 م، ج5 ، ص363

[2] – ينظر ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة ،دار الفكر المعاصر بيروت ، ط1، سنة1421هـ . – 2000 م ، ص61

[3] – ينظر المرجع نفسه

في إشبيلية، حدثت بينه وبين شيخه الشلوبين منافرة كما ذكر المقري :«أن الأستاذ أبا جعفر اللبلي المذكور،رحمه الله تعالى،قُرِيء عليه يوما قول امرىء القيس:

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً لِلَذَّةٍ ... وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالِ

وَلَمْ أَسْبَإِ الزِّقَّ الرَّوِيَّ وَلَمْ أَقُلْ ... لِخَيْلِي كُرِّي كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ

وَلَمْ أَشْهَدِ الْغَايَاتِ لِلسَّبْقِ وَالْوَغَى ... بِمُسْتَحْصِدِ الْكَعْبَيْنِ دَرْءٍ مُضَبَّرِ

وَقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ ... يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِ

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ ... فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

كَدَأْبِكَ مِنْ أُمِّ الْحُوَيْرِثِ قَبْلَهَا ... وَجَارَتِهَا أُمِّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلِ

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا ... نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

عَلَى أَثَرَيْهِمَا غَيْرَ مُحْدَثِ عَهْدٍ ... ثَلَاثُ الْأَثَافِي وَالرُّسُومُ كَمِعْهَدِ

فَعَنَّ لَنَا سِرْبٌ كَأَنَّ نِعَاجَهُ ... عَذَارَى دَوَارٍ فِي مُلَاءٍ مُذَيَّلِ

فَأَدْبَرْنَ كَالْجِزْعِ الْمُفَصَّلِ بَيْنَهُ ... بِمُنْعَرَجِ اللِّوَى لَمْ يَتَفَصَّلِ

فَلَمَّا تَرَاءَتْ وَاتَّضَحْنَ وَأَسْفَرَتْ ... وَقَامَ بِنَا حَرْبٌ عَلَى الْمُتَنَحَّلِ

وَقَدْ طَوَّفَتْ فِي الْآفَاقِ حَرْبِي وَحَرْبُهُ ... فَأَلْحَقَ مَنْجُوهَا بِمَنْجَى وَمَقْتَلِ

وَمِثْلِكَ بَكْرٍ قَدْ غَزَوْتُ بِغَارَةٍ ... شَعْوَاءَ تَرْكُ الْقَرْنِ فِيهَا كَالْأَيِّمِ

وَقَدْ أَغْتَدِي قَبْلَ الطُّيُورِ بِسَابِحٍ ... كَخَافِيَةِ الْغُرَّابِ فِي رِيشِ أَسْحَمِ

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا ... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

فقال لطلبته:ما العامل في هذا الظرف يعني (إذ)؟ فتنازعوا القول،فقال:حسبكم قُرِيء هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوبين، فسألنا هذا السؤال،وكان أبو الحسن ابن عصفور قد برع واستقل وجلس للتدريس وكان الشلوبين يُغضُ منه،فقال: لنا إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل ،يعني ابن عصفور،فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا، ودخلنا المسجد ،فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة ،وهو يتكلم بغرائب النحو،فلم نجسر على سؤاله لهيبته وانصرفنا ،ثم جئنا بعد على عادتنا لأبي علي،فنسي حتى قُرِيء عليه قول النابغة: **فَعَلَامَ تَرَى إِذْ لَا الرِّحَالُ لَهَا** .

فتنكر،وقال:ما فعلتم في سؤال ابن عصفور ؟ فصدقنا له الحديث ،فأقسم ألاّ يخبرنا ما العامل فيه»[1].

وقال عنه السيوطي:«حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس»[2] ،وقال عنه: «وكان أصبر الناس على المطالعة »[3].

وقد قال عنه صاحب كتاب القدح المعلى:«وأبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن في المغارب والمشارق . وهو حيث حلّ فعلمه نازل بالمحل الرفيع ، ومقابل بالبر الفائق »[4].

وقد نقل لنا السيوطي :« رثاه القاضي ناصر الدين بن منير بقوله:

أَسْنَدَ النَّحْوَ إِلَيْنَا الدَّوْلَبِي ... عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَاطِلِ

بَدَأَ النَّحْوَ عَلِيٌّ وَكَذَا ... قُلْ بِحَقٍّ خَتَمَ النَّحْوَ عَلِي »[5].

---

[1] – نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري ،تح إحسان عباس، دار صادر بيروت، سنة1388 هـ .–1968 م،ج2 ، ص209 –210 ،والبيت لامرىء القيس في ديوانه، ص236

[2] – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي،ج2 ، ص210

[3] – المرجع نفسه

[4] – ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة، ص73، عن القدح المعلى، ص96

[5] – بغية الوعاة للسيوطي ،ج2، ص210

كما نقل ألينا المقري البيتين برواية أخرى عندما قال:«قول القائل في مدح ابن عصفور:

نَقَلَ النحوَ إلَينَا الأوَلي ... عَنْ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ البَطَلِ

بَدأَ النحوَ عَلِيٌّ وكَذَا ... خَتَمَ النحوَ ابنُ عصفور علي »[1].

وقال عنه كارل بروكلمان : « أعظم لغوي في عصره في الأندلس »[2].

شيوخه:

لقد ذكرت كتب التراجم أنّ ابن عصفور أخذ العلم عن شيخين فقط وذلك ربما لأنّه لم يغادر مسقط رأسه أثناء تعليمه قال السيوطي:« قال ابن الزبير:أخذ عن الدباج والشلوبين ، ولازمه مدة »[3]. ويمكن ترتيبهم على أساس الشهرة،فهما كالتالي:

الشلوبين :

وهو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأستاذ أبو علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشلوبين،والشلوبين معناه بلغة الأندلس (الأبيض الأشقر) ولد سنة اثنين وستين وخمسمئة للهجرة بإشبيلية، أخذ العلم عن أبي بكر محمد خلف بن صاف ، وابن ملكون وغيره، وروى عن السهيلي، وابن بشكوال، وقيل عنه كان إمام عصره في العربية بلا مدافع وكان ذا معرفة بنقد الشعر، بارعا في التعليم ، ناصحا ،أبقى الله به ما بأيدي أهل المغرب من العربية ، كان يجله طلبته حتى لقب بالأستاذ ، توفي سنة خمس وأربعين وستمئة .صنف تعليقا على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، وله كتاب في النحو سماه التوطئة [4] .

---

[1] – نفح الطيب للمقري ،ج2، ص701

[2] تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ج5، ص 363

[3] – بغية الوعاة للسيوطي ج 2، ص210

[4] –ينظر بغية الوعاة للسيوطي ، ج 2، ص224–225

الأباج :

هو علي بن جابر بن علي الإمام أبو الحسن الإشبيلي اللّخمي النحوي. ولد سنة ست وستين وخمسمئة، وأخذ العلم عن ابن خروف وأبي ذر بن أبي الركب، والقرآن على أبي بكر بن صاف ونخبة من العلماء، وتصدر لتدريس النحو والقرآن نحو خمسين سنة ، توفي سنة ست وأربعين وستمئة[1].

تلاميذه :

لأن ابن عصفور طاف مدناً كثيرة في الأندلس والمغرب ، فقد تتلمذ على يديه الكثير من طلاب العلم، ومن أبرز تلاميذه الذين ذكرتهم كتب التراجم،مرتبين على أساس الشهرة :

1) – أبو حيان الأندلسي:هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين الغرناطي.ولد سنة أربع وخمسين وستمئة، وأخذ عن مئات العلماء في المغرب والمشرق، وله مصنفات كثيرة منها ارتشاف الضرب من لسان العرب، قيل عنه كان نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمئة للهجرة.[2]

2) – أبو الفضل الصفّار:هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، صحب الشلوبين وابن عصفور،وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا قيل عنه أنه أحسن شروحه ،وقد توفي بعد الثلاثين وستمئة [3] .

3)–ابن حكم الطبيري:هو سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم بن عبد العزيز القرشي الطبيري أبو عثمان ولد سنة إحدى وستمئة،قيل عنه :كان نحويا أديبا،حسن التصريف في النظم والنثر، مشاركا في الفقه والحديث، ذا حظّ صالح في الطب. أخذ العلم عن الأباج والشلوبين وابن عصفور،وروى عنهم أجاز له من

---

[1] – ينظر بغية الوعاة للسيوطي ، ج2، ص153

[2] –ينظر بغية الوعاة للسيوطي،ج 1، ص 280–283 ، وابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة، ص 62

[3] –ينظر بغية الوعاة للسيوطي ،ج2، ص256

المشرق التاج القسطلاني ،وخلْق وروى عنه يوسف بن مفوز، توفي سنة ثمانين وستمئة [1] .

4) –ابن سعيد الطدلجي:هو علي بن موسى بن محمد بن عبد الملك بن سعيد أبو الحسن الأندلسي الأديب النحوي المؤرخ من ذرية عمار بن ياسر الصحابي رضي الله عنه ،ولد بغرناطة سنة عشر وستمئة ،جال المغرب والمشرق وأخذ عن الشلوبين والدباج وابن عصفور والأعلم البطليوسي ،وله مؤلفات كثيرة منها(المرقصات والمطربات)و(المقتطف من أزاهر الطرف)و(المغرب في حلى المغرب)و(المشرق في حلى المشرق وغيرها)،توفي سنة خمس وثمانين وستمئة[2].

5) – ابن الحذرة الأنصاري:هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن الأوسى الخضراوي أبو الحكم،ولد سنة اثنتين وعشرين وستمئة وأخذ العلم عن أبي العلاء إدريس القرطبي وابن عصفور وغيرهما، قيل عنه كان نحويا نبيلا حاذقا، ثابت الذهن وقّاد الفكر، له تصانيف منها : المفيد في أوزان الجمل والقصيد، والإعراب في أسرار الحركات في الإعراب،ولم يذكر المؤرخون سنة وفاته، وقيل كان حيا سنة أربع وأربعين وستمئة[3].

6)–الرماني التونسي:هو علي بن عبد بن محمد بن علي بن رمان أبو الحسن، أخذ عن ابن عصفور، قيل عنه: الأستاذ المقري النحوي[4].

7) – الشلوبين الصغير:هو محمد بن علي بن محمد بن ابراهيم الأنصاري المالقي أبو عبد الله. أخذ العربية والقراءات عن عبد الله بن أبي صالح ، ولازم ابن عصفور مدة إقامته بمالقة، وأقرأ ببلده القرآن والعربية. شرح أبيات سيبويه شرحا مفيدا ، وكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية، وتوفي سنة ستين وستمئة عن نحو أربعين سنة [5].

---

[1] – ينظر بغية الوعاة للسيوطي ، ج1، ص 582–583

[2] –ينظر نفح الطيب للمقري ،ج2،ص270–274، وبغية الوعاة للسيوطي ،ج2، ص209–210.

[3] – ينظر بغية الوعاة للسيوطي ،ج1، ص510

[4] – ينظر المرجع نفسه ، ج 2 ، ص 172

[5] – ينظر بغية الوعاة للسيوطي ، ج1 ، ص 187

8)- الغمازي التونسي :يحي بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن عبد الله النحوي أبو زكريا.ولد سنة ثلاث وأربعين وستمئة ،وقرأ العربية بتونس على ابن عصفور، وبدمشق على ابن مالك وبالقاهرة على البهاء بن النحاس .توفي سنة أربع وعشرين وسبعمئة [1].

مؤلفاته:

ذكرت المصادر التي ترجمت لابن عصفور الكثير من آثاره العلمية التي ألفها في النحو والصرف والأدب إلاّ أن هذه الآثار لم يطبع منها إلاّ القليل، ولهذا سنبدأ بذكر الكتب التي وصلت إلينا مرتبة حسب الترتيب الألفبائي:

1)-شرح الجمل:وهو شرح جمل الزجاجي الذي ذكر السيوطي أنّه ثلاثة شروح[2]. ولقد طُبع بتحقيق فواز الشعار وإشراف الدكتور إميل بديع يعقوب سنة 1998 م .

2)-ضرائر الشعر:جمع فيها الضرائر الشعرية،ورتبها،وطُبع بتحقيق السيد ابراهيم أحمد سنة 1982م بدار الأندلس ببيروت .

3)-المثل المقرب: وهو كتاب قدم فيه أمثلة المقرب فهو تكملة لكتابه المقرب الذي كان مختصرا،ذكره بروكلمان عندما قال «وله عليه شرح بعنوان(المثل) »[3]،طُبع بتحقيق صلاح سعد محمد المليطي بدار الأفاق العربية سنة 2006م.

4)-المقرب: وهو من أشهر كتب ابن عصفور قدم فيه عصارة فكره النحوي، ذكره كل من ترجمة له. وقد نُشر في بغداد سنة 1971م بتحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجوبري ،ثم نُشر مرة أخرى بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض سنة 1998م بدار الكتب العلمية بيروت .

5)-الممتع في التصريف: كتاب جمع فيه ابن عصفور كلّ أبواب الصرف،ذكره كل من ترجم لابن عصفور،قال عنه السيوطي بأنه كان لا يفارق أبا حيان

---

[1]- ينظر بغية الوعاة للسيوطي ،ج2، ص 331

[2]- ينظر المرجع نفسه ،ج2، ص210

[3] - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ،ج5، ص364

الأندلسي[1]،وهو مطبوع بتحقيق الدكتور فخر الدين قبـاوة سـنة 1970م بالـدار العربية للكتاب .

أما مصنفاته التي لم تُطبع ولم تصل إلينا، وذكرها المؤرخون فإنّهـا كثيـرة نرتبها حسب الترتيب الألفبائي للحروف فهي كالتالي :

1)- الأزهار ذكره ابن شلكر الكتبي [2] .

2)- أنارة الدياج ذكر ابن شلكر الكتبي[3] .

3)- إيضاح المشكل،نسبه إليه بروكلمان [4] .

4)- البديع وهو شرح للمقدمة الجزولية في النحو[5] .

5)- السالف والجذار :ذكره ابن شلكر الكتبي [6] .

6)- سرقات الشعراء:ذكره ابن شلكر الكتبي [7] .

7)-السلك والعنوان والمرام اللؤلؤ والعقيان؛وهو رجز في النحو ذكره بروكلمان[8].

8)- شرح الأشعار الستة ذكر السيوطي [9].

9)- شرح الايضاح : ذكره الدكتور فخر الدين قباوة [10].

10)- شرح الحماسة،ولم يتمّه ،وهو شرح لديوان الحماسة الذي اختاره أبو تمام[11]

11)- شرح ديوان المتنبي[12] .

12)- شرح كتاب سيبويه[1] .

---

[1]- بغية الوعاة للسيوطي ،ج2 ، ص210

[2] – ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة ، ص64،عن فوات الوفيات

[3] – المرجع نفسه والصفحة نفسها

[4] – تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ،ج5، ص 364

[5] – ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة، ص64، عن كشف الظنون ص 1800- 1801

[6] – ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة ، ص56،عن وفوات الوفيات

[7] – المرجع نفسه والصفحة نفسها

[8] – تاريخ الأدب العربي لبرو كلمان ،ج5، ص363

[9] – بغية الوعاة للسيوطي ،ج2، ص210

[10] – ابن عصفور والتصريف ، ص65

[11] – ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة ، ص 67،عن فوات الوفيات

[12] – المرجع نفسه ونفس الصفحة

13)- مختصر الغرة،ذكره ابن شلكر الكتبي[2] .

14)- مختصر المحتسب[3] .

15)- المقنع ذكره بروكلمان[4] .

16)- منظومة في النحو ذكره بروكلمان[5] .

17)- الهلال ذكره ابن شلكر للكتبي[6] .

وفاته:

اختلف المؤرخون في سبب وفاته وتاريخها فقيل إنّه توفي سنة ثلاث وستين وستمئة وقيل سنة تسع وستين وستمئة وهذا هو الراجح لأنّ أكثر المؤرخين ذكروها[7].

هذا عن تاريخ وفاته ، أما عن سبب وفاته ففيه قولان:

القول الأول ينسب إلى ابن تيمية الذي قال أنّ أبا الحسن ابن عصفور جلس في مجلس شراب فلم يزل يرجم بالنارنج حتّى مات، وأورد السيوطي قول الصفدي :«ولم يكن عنده ورع، وجلس في مجلس شراب فلم يزل يرجم بالنَّارنْج إلى أن مات »[8].

والقول الثاني رواه الزركشي، قال:« وكان سبب موته، فيما نُقِلَ عن الشيخ أحمد القلجاني وغيره،أنّه دخل على السلطان يوماً، وهو جالس برياض أبي فهر ، في القبة على الجابية الكبيرة، فقال السلطان على جهة الفخر بدولته: قد أصبح

---

[1] – ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة ، ص67،عن الذيل والتكلمة

[2] – ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة ، ص68،عن فوات الوفيات

[3] – المرجع نفسه ونفس الصفحة

[4] – تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ،ج5، ص363

[5] – المرجع السابق، ج5، ص364

[6] – ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة، ص71، عن فوات الوفيات

[7]– ينظر بغية الوعاة للسيوطي ، ج2، ص 210 ، وكتاب الوفيات لابن قنفذ ، ص331 ،وتاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ، ج 5 ، ص363

[8] – بغية الوعاة للسيوطي ، ج2، ص 210 ،والنارنْج:ثمر م ، معرب:نارنك، ينظر المحيط القاموس للفيروز أبادي ،ج1 ، ص286

ملكنا الغداة عظيماً، فأجابه ابن عصفور بأن قال: بنا وبأمثالنا، فوجد السلطان في نفسه ، فلما قام الأستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه بالجابية المذكورة ، وكان ذلك اليوم شديد البرد ، ثم قال لمن حضره: لا تتركوه يصعد، مظهراً اللعب معه، وبعد صعوده أصابه برد وحمى، فبقى ثلاثة أيام، وقضى نحبه، فدفن بمقبرة ابن مهنا ، قرب جبانة الشيخ ابن نفيس شرقي باب من أحد أبوب القصبة »[1].

هذه الرواية يقويها قول ابن قنفذ:« توفي الأستاذ أبو الحسن علي بن عصفور النحوي غريقا بتونس »[2].

أما الرواية الأولى فيقويها عدم ورع ابن عصفور إذ لم يكن يحول بينه وبين الشراب شيء ، ولقد نُقل عنه البيتان التاليان :

لَمَّا تَمَكَّنْتُ بالتَفْرِيطِ في كِبَرِي وصِرْتُ مُغْرًى بشُرْبِ الرَّاحِ واللَّعَسِ

أيقَنْتُ أَنَّ خِضَابَ الشَّيْبِ أَسْتُرُ لِي إِنَّ البَيَاضَ قَلِيلُ الْحَمْلِ لِلدَّنَسِ[3]

ويمكن أن تكون قصة الشراب اختلقها السلطان ليغطّي على أن يكون هو السبب في وفاة ابن عصفور وساعده عليها ولوع ابن عصفور بالشراب.

[1] – مقدمة تحقيق كتاب المقرب ، ص 38، عن تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، ص 29– 30

[2]– كتاب الوفيات لأبي العباس الشهير بابن قنفذ القسنطيني، تح عادل نويهض ، مؤسسة نويهض الثقافية بيروت، ص 331

[3] – ينظر بغية الوعاة للسيوطي ،ج2 ، ص210

كتاباه:المقرب وشرح الجمل:

لقد خلّف ابن عصفور آثاراً كثيرة ، لكن الكتب التي وصلت إلينا قليلة كما مر بنا،ومن أهمها كتاب المقرب، ثم شرح الجمل،ولهذا انصبت الدراسة عليهما، ولأنّهما يحتويان على أغلب آرائه النحوية كذلك .

ومن أجل أن نستعرض الأهم من آرائه كان من الواجب أن نعرف القارئ بالكتابين.

كتاب المقرب :

يعتبر كتاب المقرب من أشهر مصنفات ابن عصفور،لأنّه ألفه بعدما امتلأ من علوم العربية وخَبِرَ مسائل النحو، وكان هذا بعد سنين من التدريس والمراجعة، فجاء كتاباً شاملا في بابه كما يقول في مقدمته:« إلى وضع تأليف منزه عن الإطناب المملّ، والاختصار المخلّ، محتو على كلياته، مشتمل على فصوله وغاياته،عارٍ من إيراد الخلاف والدليل،مجرد لأكثره عن ذكر التوجيه والتعليل، ليشرفَ الناظر فيه على جملة العلم في أقرب زمان ويحيطَ بمسائله في أقصر أوان»[1].

عنوان الكتاب:

أما تسمية الكتاب بالمقرب،فقد وضّح ذلك ابن عصفور حين بيّن غرضه من التأليف فقال:«ورفعت فيه علم النحو وشرائعه، وملّكته فصوله وطائعه، وذلّلته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب؛ حتى صار معناه إلى القلب، أسرع من لفظه إلى السمع...سميته بـ(المقرب)ليكون اسمه وفق معناه، ومترجما من فحواه»[2].

---

[1] –المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض،دار الكتب العلمية بيروت، ط1 ،سنة1418 هـ .–1998 م ، ص66

[2] – المصدر نفسه

والحق أن تسميته بالمقرب تعكس فعلا مضمون الكتاب، فهو يحتوي على أبواب النحو مقدمة في ترتيب دقيق،وبشكل محكم بدءاً بتعريف النحو وانتهاء بأبواب الصرف، وباختصار لا يخل بالموضوع، وبهذا يقرب النحو من طلابه.

سبب التأليف:

لقد ذكر المؤلف سبب تأليفه لكتاب المقرب في مقدمة الكتاب كعادة القدماء وقال بأنّه كان استجابة للسلطان الحفصي في تونس:« أشار [illegible] بنواصي آرائه... أبو زكرياء بن الشيخ المقدس المجاهد أبي محمد بن الشيخ المجاهد المقدس أبي حفص أدام الله علاءهم ، وأنار بنجوم السعد سماءهم إلى وضع تأليف منزه عن الإطناب الممل »[1].

ومنه نقول بأن الهدف من التأليف هو تنفيذ أوامر الحلكم ،والمساهمة في تعليم الناشئة علم النحو في أقرب زمن.

مادة الكتاب:

قسم ابن عصفور كتابه إلى جزأين.الأول يحتوي على أبواب النحو وينقسم إلى قسمين: قسم ذكر فيه:باب تبيين الكلام وأجزائه،وباب الإعراب، وباب معرفة علامات الإعراب،وباب الفاعل،وباب نعم وبئس،وباب التعجب،وباب ما لم يسم فاعله،وباب المبتدأ والخبر،وباب الاشتغال،وباب كان وأخواتها،وباب الأفعال الجارية مجرى كان وأخواتها،وباب ما ولا ولات،وباب الحروف الّتي تنصب الاسم وترفع الخبر،وباب المفعول،وباب الأفعال المتعدية،وباب اسم الفاعل،وباب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل،وباب المصدر العامل عمل فعله،وباب أسماء الأفعال،وباب الإغراء،وباب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به،وباب المنصوبات التي يطلبها الفعل على اللزوم،وباب المنصوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم،وباب النداء،وباب لا،وباب حروف الخفض،وباب الإضافة،وباب النعت،وباب عطف النسق،وباب التوكيد،وباب البدل،وباب عطف البيان،وباب التنازع،وباب ذكر الرافع للفعل المضارع،وباب ذكر نواصب الفعل

[1] – المقرب لابن عصفور، ص66

المضارع،وباب ذكر جوازم الفعل المضارع،وباب ما يجري من الأسماء في الإعراب مجرى الفعل،والقسم الثاني أودعه باب البناء،وباب الحكاية،وباب إسناد الفعل إلى المؤنث،وباب العدد،وباب كناية العدد،وباب اسم الفاعل .

أما الجزء الثاني فيحتوي على أبواب الصرف وأبوب الأصوات وباب ضرائر الشعر،و فيه قسمان أيضاً.

أحدهما: يشتمل على باب الإدغام،وذكر مخارج الحروف العربية الأصول،وباب التقاء السلكنين من كلمتين،وباب حكم الهمزة إذا كانت أول كلمة وقبلها ساكن،وباب الوقف،وباب الهمزة التي تكون آخر الكلمة إذا التقت مع همزة من كلمة أخرى،وباب همزة الوصل،وباب التثنية وجمع السلامة،وباب النسب،وباب التاء اللاحقة الاسم للتأنيث،وباب نوني التوكيد الشديدة والخفيفة .

والثاني:يشتمل على ذكر الأحكام التصريفية،وذكر النوع الأول من التصريف:باب التصغير،وباب جمع التكسير،وباب المصادر،وباب اشتقاق أسماء الزمان والمكان والمصادر والآلات،وباب المقصور والممدود المقيلين،وباب أسماء الفاعلين والمفعولين وما جرى مجراهما،وباب تبيين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها،وباب الإدغام في الكلمة الواحدة،وباب حروف البدل،وباب القلب والحذف والنقل،وباب ما قلب على غير قياس،وباب الحذف على غير قياس، وختم الكتاب بباب الضرائر الشعر .

وبهذه الأبواب . جاء كتاب المقرب يحمل النحو والصرف والأصوات والأدب .

منهجية[1] ابن عصفور في كتاب (المقرب)

لقد اختط ابن عصفور لنفسه منهجا خاصا به ،قيل إنّه لم يسبق إليه ،وتتضح معالم هذا المنهج في النقاط التالية :

1)-الدقة في التعريفات ،لقد ركّز ابن عصفور على التعريفات كثيرا ،فكان لا يتكلّم عن مسألة نحوية إلا إذا قدّم لها تعريفا دقيقا،ولهذا افتتن به النحاة وساروا على نهجه ونقلوا تعريفاته فهذا الأشموني ينقل عنه تعريف علم النحو بقوله:

[1] – ينظر مقدمة تحقيق المقرب لابن عصفور ، ص 41-43

«النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها.قاله صاحب المقرب»[1].

2)- حسن التنظيم والتقسيم والترتيب. أما الترتيب فكان حسنا إذ يبدأ المسألة بالتعريف، ثم يقدم ملخصا لما يذكره في الباب ذاته، ثم يفصل بعد ذلك، وكذلك ترتيب الأبواب يبدؤُها بالتعريف الاصطلاحي للنحو، ثم التعريف بأقسام الكلام، ثم ذكر الإعراب وأبوبه وهكذا ، ليسهل ويقرب المسائل إلى الأذهان كما قال في المقدمة، وكذلك تقسيم الأبواب وتنظيمها في ذاتها خير دليل على حسن التقسيم والتنظيم .

3) حسن التعليل؛حيث كان يعلّل لكل مسألة يذكرها مثل ما فعل مع إعمال و إلغاء(أن)،فقال:« وإما إنْ: فيجوز إلغاؤها وإعمالها، ولا يكون اسمها إلاّ ظاهرا فإن أعملت، لم تلزم اللام في الخبر...فمن ألغاها فلزوال الاختصاص؛إذ قد تدخل على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر...ومن أعملها فلأنّها لم تفارق الاختصاص بالجملة ؛إذ لا تدخل من الأفعال إلاّ على النواسخ للإبتداء »[2].

4)-الابتعاد عن ذكر المذاهب والآراء النحوية ،وإن كانت جلّ آرائه بصرية إلاّ أنه لم يذكر هذا .

5)- كثرة الاستشهاد بالأبيات الشعرية حيث استشهد بأكثر من خمسة وستين وثلاثمئة بيتٍ من الشعر،أما الاستشهاد بالقرآن الكريم فجاء في المرتبة الثانية حيث استشهد بما يزيد عن خمس وسبعين آيةً ،أما الحديث الشريف فإنّه لم يستشهد سوى بخمسة أحاديث .

---

[1] – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، سنة 1417هـ -1997م،ج1، ص23

[2] – المقرب لابن عصفور ، ص172

لغة الكتاب :

أما لغة الكتاب فكانت واضحة سهلة على المتعلّم، تؤدي الرسالة المطلوبة إلى المتعلم بسهولة ويسر، وقد صرح بذلك ابن عصفور في مقدمته فقال:« وذلّلْتُه للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظها والتقريب؛ حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع »[1].

كتاب شرح جمل الزجاجي:

إذا أردنا أن نعرّف بهذا الكتاب، فلابد أن نتطرق إلى كتاب الجمل في النحو لأنه الكتاب المشروح أولا. ونبدأ هذا بالتعرف على صاحبه:

التعريف بالزجاجي:

هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم[2]، أصلها من صيمرة، وهي بلدة في خوزستان، انتقل إلى بغداد، ولزم أبا إسحاق الزجاج حتى برع في النحو، فلُقّب بالزجاجي، ثم انتقل إلى الشام فأقام مدة في حلب، ثم أقام بدمشق، وأملى وحدث بها عن الزجاج، ونفطويه، وابن دريد، وأبي بكر بن الأنباري، والأخفش الصغير، وغيرهم، وروى عنه أحمد بن شرام النحوي ، وأبو محمد بن أبي نصر، وتوفي بطبرية سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة وقيل سنة أربعين وثلاثمئة.

من مؤلفاته:[3]

كتاب الجمل في النحو الذي صنفه في مكة .

الإيضاح في علل النحو .

الكافي في النحو.

شرح كتاب الألف واللام للمازني .

شرح خطبة أدب الكاتب .

اللامات .

المخترع في القوافي .

---

[1] -- مقدمة كتاب المقرّب لابن عصفور ، ص66

[2] – ينظر بغية الوعاة للسيوطي ،ج2، ص77

[3] – ينظر المرجع نفسه

الأمالي.

والذي يهمنا في هذه الدراسة كتاب الجمل، لأنه هو الذي شرحه ابن عصفور:

كتاب الجمل في النحو:

لقد حظي كتاب الجمل بشهرة كبيرة وخاصة عند الأندلسيين حتّى يقال أنه وضع له في المغرب الإسلامي مئة وعشرون شرحا. ويعود سبب اهتمام النحاة به إلى كونه كتابا مختصراً يشتمل على أبواب النحو والصرف كافة خالياً من التعليلات الفلسفية ، ومرتب الأبواب ، قيل كذلك أنه كتاب مبارك لأن صاحبه ألفه في مكة، وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعا ، ودعا الله أن يغفر له وأن ينفع به قارئه[1].ومن شراح كتاب الجمل ابن عصفور.

كتاب شرح الجمل:

يعتبر هذا الكتاب من أشهر كتب شروح الجمل إن لم نقل أشهرها على الإطلاق،ومن أشهر كتب ابن عصفور كذلك.

سار ابن عصفور في شرحه وفق الخطة التي سطرها الزجاجي في كتابه (الجمل) كعادة الشراح.

ولقد قسم الزجاجي كتابه على أبواب نحوية وأبواب صرفية وأبواب لغوية ، وبدأ كتابه بالأبواب النحوية وأنهاه بالمسائل الصرفية. لكن ابن عصفور لم يلتزم بكل ما جاء في كتاب الجمل، فقد زاد بعض المسائل، وحذف بعضها ووحد بعض الأبواب.

فمن حيث الزيادة زاد ابن عصفور باب عطف البيان ، وباب الإخبار ، أما من ناحية الحذف، فقد أهمل أبواب أبنية المصادر، واشتقاق اسم المصدر، واسم المكان، وأبنية الأسماء، وأبنية الأفعال ، والتصريف، والإدغام ، والحروف المهموسة ، والحروف المجهورة ، وقد وحد ابن عصفور أبواب جمع التكسير

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تح فواز الشعار ،مكتبة دار الكتب العلمية ببيروت ، ط1 ، سنة 1419هـ -1998م، ج1، ص10

تحت عنوان واحد وهي في كتاب الزجاجي ثمانية أبواب، وتناول الموصولات جملة واحدة في حين أن الزجاجي عرض لها في موضعين في كتابه[1] .

عنوان الكتاب:

أما تسمية الكتاب فإنّها لا تحتاج إلى تعليق لأنّه شرح لكتاب سماه صاحبه بالجمل فما كان على ابن عصفور إلاّ أن يبقيه على حاله ويضيف له كلمة(شرح)فقط من أجل الأمانة العلمية،وربما لينال بركة الكتاب لأنّه اشتهر بهذا في الأندلس،رغم أن ابن عصفور لم يعتمد عليه كثيرا،لكنه لم يذكر شيئا عن التسمية لأنّ مقدمة الكتاب لا توجد،لا نعلم هل كتبتها المؤلِف وضاعت، أو لم تكتب أصلا لأنّ المحقق لم يتكلّم عليها.

مادة الكتاب:

لأنّ الكتاب هو شرح لكتاب الجمل فإنّ مادته ستكون مادة الكتاب المشروح،ولو أنّ ابن عصفور غيّر في بعض أبواب النحو والصرف كما ذكرنا سابقا،ولهذا سنذكر أبواب كتاب شرح الجمل موزعة على ثلاثة أجزاء،وهي كالتالي:

الجزء الأول ،يضم الأبواب الآتية:

أقسام الكلام،وباب الإعراب،وباب علامات الإعراب،وباب الأفعال،وباب التثنية والجمع،وباب الفاعل والمفعول،وباب ما يتبع الاسم في إعرابه،وباب النعت،وباب العطف،وباب التوكيد،وباب البدل،وباب عطف البيان،وباب أقسام الأفعال في التعدي،وباب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية،وباب الابتداء،وباب الاشتغال،وباب الأفعال الداخلة على المبتدأ أو الخبر،وباب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر،وباب الفرق بين(إنّ)و(أنّ)،وباب حروف الخفض،وباب حتّى،وباب القسم،وباب ما لم يسم فاعله،وباب من مسائل ما لم يسم فاعله.

[1] – ينظر كتاب شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص11–12

أما الجزء الثاني فيحمل الأبواب التالية:

باب اسم الفاعل،وباب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل،وباب الصفة المشبهة باسم الفاعل،وباب التعجب،وباب ما،وباب نعم وبئس،وباب حبذّا،وباب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر،وباب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز،وباب إضافة المصدر إلى ما بعده،وباب العدد،وباب تعريف العدد،وباب كم،وباب(مذ ومنذ)،وباب الجمع بين(إنّ وكان)،وباب الفصل ويسميه الكوفيون العماد،وباب الإضافة،باب التأريخ،وباب النداء،وباب الاستغاثة،وباب الترخيم،وباب الندبة،والمعرفة والنكرة،وباب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة،وباب أفعال المقاربة،وباب المفعول المحمول على المعنى،وباب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة،وباب الأمر والنهي،وباب الجزاء،وباب ما ينصرف ومالا ينصرف،وباب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان،وباب فعال،وباب الاستثناء،وباب النفي بلا،وباب دخول ألف الاستفهام على لا،وباب التمييز،وباب الإغراء،وباب التصغير،وباب النسب،وباب الهجاء،وباب المعرب والمبني،وباب أحكام الهمزة في الخط،وباب المقصور والممدود،وباب المذكّر والمؤنث،وباب الأفعال المهموزة،وباب(أمس)،وباب أسماء الفاعلين والمفعولين،وباب الحروف التي ترفع ما بعدها بالإبتداء والخبر وتسمى حروف الرفع،وباب ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره،وباب ما يمنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله.

أما الجزء الثالث فيتضمن الأبواب التالية:

باب الوقف،وباب(لو و لولا)،وباب ما جاء مثنى بمعنى الجمع،وباب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال،وباب أقسام المفعولين،وباب موضع(ما)،ومواضع(إنّ)،وباب موضع(أيّ)،وباب الحكاية،وباب(ماذا)،وباب(إن)المكسورة الخفيفة،ومواضع(أن)المفتوحة المخفّفة،وباب الجواب ب(بلى)و(نعم)،وباب(أو)و(أم)،وباب النون الثقيلة والنون الخفيفة،وباب الإخبار،وباب الجمع المكسّر،وباب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر،وباب الإمالة.

منهجية ابن عصفور في كتاب شرح الجمل:

لقد اختط ابن عصفور لنفسه طريقا خاصا به في كتابه(شرح الجمل)مخالفا بذلك الشراح الذين سبقوه ،فهو لم يذكر المتن ثم يشرحه.أما طريقته فكانت كالتالي:

1)-لقد جمع ابن عصفور في شرحه بين الشرح والتأليف، إذ هو لم يحرص في شرحه كما يفعل الشراح، إذا ما استثنينا الأبواب الثلاثة الأولى ،حيث كان يهمل نص الزجاجي إهمالا يكاد أن يكون تاما ،فلا يورد من عباراته شيئا إلاّ إذا خالفه في مسألة ما ،وكأنه اتخذه أرضية فقط ليقدم من خلاله كتابا في النحو.

2)- الدقة في التعريفات؛إذ كان يحرص على تقديم التعريف الدقيق في بداية الباب حتى أنه صحح تعريفات الزجاجي في أبوابه الأولى وهذا في قوله:« إلاّ أنّهما لا يعطيان أن الزمان ماضٍ ولا مستقبل .وهذا الحد أيضا فاسد من وجهين:أحدهما:أنّه أورد في الحد لفظ (ما)و(أو)وقد تقدم أنّهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود والآخر:أنّه ليس بجامع من وجهين، من جهة أنّه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال...ومن جهة أنّه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال مالا يدل على كـ .(كان) الناقصة وأخواتها »[1].

3)- تغيير موضوعات الزجاجي بالزيادة أو الحذف أو التوحيد وغيرها كما ذكرنا في العنصر الماضي .

4)- التوسع بذكر آراء المذاهب في المسألة الواحدة ومناقشتها ثم الترجيح أو الرفض، وتقديم رؤية جديدة ،كما سنوضح في الفصلين القادمين .

5)- حسن التعليل ؛حيث كان يعلل لكل مسألة يوافق عليها ويرد على الآراء المخالفة له باستعمال بعض الألفاظ القاسية مثل :هذا فاسد مثل قوله:« وزاد الكوفيون أدوات العطف:كيف وأين وهلاّ،واستدلوا على ذلك بأن العرب تقول: (ما)أكلتُ لحماً فكيف شحما)...،و(هذا زيد فأين عمرو)،و(ضربتُ زيداً فهلاّ عمراً)...وقالوا: فمجيء الاسم الذي بعده هذه الأدوات من الإعراب على حسب

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص26

إعراب الاسم المتقدم دليل على أنّها للعطف ،قلت:وهذا خطأ،لأنّها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنّه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض.وهم يقولون:(ما مررت برجلٍ فكيف بامرأةٍ)؟ ولا يقولون كيف امرأةٍ فدلّ ذلك على أنّها ليست بعاطفة»[1].

6)- كثرة الاستشهاد بالأبيات الشعرية ،حيث استشهد بما يقارب من خمسة وستيين وتسعمئة بيت من الشعر، ثم يأتي في المرتبة الثانية الاستشهاد بالآيات القرآنية حيث استشهد بأكثر من ثلاث وعشرين وثلاثمئة مرة بين آية قرآنية أو جزء من آية كما استشهد بما يقارب من خمسة عشر حديثا.

الملاحظ على كتاب شرح الجمل أن الكتاب خال من مقدمة المؤلف ولا نعلم إذا ما المقدمة لم يعثر عليها مع المخطوط أو أن المؤلف لم يكتبها لأن المحقّق لم يتكلم عنها رغم أنه قدم تعريفا للكتاب.

[1] - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج 1 ، ص177- 178

تأثير ابن عصفور في النحاة الذين جاءوا بعده:

مما لاشك فيه أنّ ابن عصفور إمام من أئمة النحو حتى قيل عنه « أنّه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ،ولا تأهل لغير ذلك »[1].

ولهذا أقبل النحاة يأخذون من علمه،ويتأثرون به،ويظهر ذلك في كتبهم،فهذا أبو حيان(ت-745 هـ .) ينقل عنه في ارتشاف الضرب حتّى أن أقواله يصعب إحصاؤها نذكر منها على سبيل التمثيل فقط:« والمسموع خمس ذودٍ،وخمسة أجلَة،وتِسعةُ أهطٍ،وثلاثةُ نَفرٍ،وخمسُ بنات،وخمسُ نسوة،ونطقوا على أنّهم لم يقولوا:ثلاثةُ بشر،ولا ثلاثةُ قومٍ قاله ابن عصفور »[2].

وكذلك في الكثير من الصفحات ونذكر منها:

الجزء الثاني نقل عنه في الصفحات: 489-490-516-564-596-626-647-714-726-741-747-748-754-759-760-769-773-776-781-789-791-796-816-844-849-869-875-886-930-952-961-966-984-1010

وكما نقل عنه في الجزء الأول والثالث والرابع والخامس .

ولقد ذكر آراءه المرادي(ت-749 هـ .)في كتابه الجنى الداني،منها قوله:« آ،حرف من حروف النداء،حكاه الأخفش،والكوفيون.وزعم ابن عصفور أنّه للقريب،كالهمزة،وذكر غيره أنه للبعيد، وهو الصحيح »[3] .

كما نقل عنه في مواضع كثيرة منها، قوله:« وزاد ابن عصفور أنّ(عن)تكون اسما،نحو قول الشاعر:

دَعْ عَنْكَ نَهْبًا،صِيحَ في حَجَراتِهِ ولَكِنْ حَدِيثًا،ما حَدِيثُ الرَّواحِلِ

لأن جعلها حرفا في ذلك يؤدي إلى تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره

1- بغية الوعاة للسيوطي،ج2، ص 210

2 – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ،تح رجب عثمان محمد،الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1 ، سنة1418 هـ .-1998 م،ج2 ، ص847

3 – الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، سنة1413 هـ .-1992 م ، ص232

المتصل،وذلك لا يجوز إلاّ في أفعال القلوب »[1].

وإذا أحصينا عدد الصفحات التي نقل فيها المرادي عن ابن عصفور فإنّنا نجدها كالتالي: الصفحة 34 -76 -86 -103 -104 -135 -222-237-270-278-285-312-324-351-362-386-388-394-428-429-438-449-450-451-456-464-474-489-498-529-551-557-569-574-587-595-598 .

كما نقل عنه ابن هشام(ت-761هـ .)في المغني الكثيرة من الآراء نذكر منها:« وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف »[2] .

كما نقل عنه في الكثير من الصفحات وهي كالتالي:

الجزء الأول في الصفحات :40-61-64-94-108-154-172-192-213-267-295-298-316-318-319-325-338-349-352-364-366-443-460-491-559-

ونقل عنه أيضا في الجزء الثاني في الكثير من الآراء.

وممن ذكر آراءه أيضا ابن عقيل(ت-769 هـ .)في شرح الألفية،منها قوله:« واختار ابن عصفور إلى أنّ(هذا)اسم،وهو مبتدأ،والمخصوص خبره»[3].

ونقل عنه الكثير من الآراء .

وممن نقل عنه أيضا السيوطي (ت-911) في همع الهوامع فقال:« وذكر الأخفش في كتابه الكبير:(آ)وجعلها ابن عصفور(المقلوب)للتقريب كالهمزة.»[4] .

كما نقل عنه في الصفحات:45-54-60-61-68-70-71-76-87-88-89-90-94-95-99-118-125-133-134-163-165-175-188-190-

---

[1] – الجنى الداني للمرادي ، ص244 ،والبيت لامريء القيس في ديوانه، ص94

[2] – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح حنا الفاخوري،دار الجيل بيروت،ط1 ،سنة1411 هـ -1991 م،ج1 ، ص40

[3] – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،تح هاري حسن حمودي ،دار الكتاب العربي ،ط3 ، سنة1417 هـ -1996 م ، ج2 ، ص95

[4] – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ،تح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، سنة1418 هـ -1998 م ، ج2 ، ص28

-267-266-265-259-252-243-219-216-207-200-192-191
-320-319-317-316-306-295-293-288-286-279-278-268
-437-431-416-400-398-396-391-384-351-326-325-324
504-503-465-461-446 .

ونقل عليه كذلك في الجزء الأول والجزء الثالث، وفي كتابه الأشباه والنظائر في قوله:« وقال ابن عصفور:وقاله الفارسي ضعيف عند ي، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر ملفوظا به وجد في باب(لا)والنداء، فإذا جاز ظاهراً فمقدراً أولى قال: نعم، العلة الصحيحة أن يقال إن الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية ؛ ألا ترى أن وسطاً إذا دخل عليه الخافض صارت اسمها بدليل التزامهم فتح سينها،ووسط المفتوحة السين لا تكون إلاّ اسماً»[1] .

ونقل عنه في الكثير من الصفحات .

كما نقل عنه الأشموني(ت-918 هـ .) في شرح الألفية عندما قال:« وألحقوا جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر،ويجوز أيضا فتحه،وأوجبه ابن عصفور »[2] .

ونقل عنه في الكثير من الصفحات .

وممن نقل عنه أيضا البغدادي(ت-1093 هـ .)في خزانة الأدب فقال:« فزعم ابن عصفور أن ذو خاصة بالمذكر وأن المؤنث يختص بذات»[3] .

كما نقل عنه في الأجزاء الثاني والرابع والخامس والسادس والسابع والتاسع والعاشر والحادي عشر.

وفي الجزء العاشر مثلا:في الصفحات:44 -74 -78-145-147-149-429 .

---

[1]-الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي،تح فائز ترحيني، دار الكتاب العربي ،ط2، سنة1417 هـ .-1996 م، ج1،ص36-37

[2] – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،تح ،ابراهيم شمس الدين ،دار الكتب العلمية بيروت، ط1،سنة1417 هـ .-1997 م،ج2 ، ص12

[3] – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ،تح محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، سنة1418 هـ .-1998 م ،ج6 ، ص34

وحتى شوقي ضيف ذكر له بعض الآراء حين ترجم له:« ولـ ـه آراء كثيـ ـرة تدور في كتب النحاة ،منها ما يقف فيه مع سيبويه والبصريين ومنها ما يقف فيـ ـه مع الكوفيين أو البغداديين،ومنها ما يستقل به...وله وراء ذلـ ـك آراء انفـ ـرد بهـ ـا كثيرة،منها أنّ أنّ تأتي مفسرة بعد صريح القول مثل (قلت لهم أنّ أَنْصِتُوا » [1] .

وهذا الذي عرضناه قليل من كثير، ومنه يتضح أن ابن عصفور أثّر تـ ـأثيرا بالغا في النحاة الذين جاءوا بعده لأنّ معظمهم ذكروا آراءه في كتبهم.

خاتمة الفصل:

وفي نهاية هذا الفصل نقدم تلخيصا لأهم ما ورد فيه:

1-الدرس النحوي في الأندلس بدأ في أواسط القرن الثاني.

2-أول كتاب نحوي دخل الأندلس هو كتاب الكسائي عن طريق جودي بن عثمان.

3- أهم خصائص المدرسة الأندلسية إكثارهم من الاستشـ ـهاد بالحـ ـديث النبـ ـوي الشريف،وموقفهم من العامل،والعلل القياسية،والعلل الجدلية .

4-ابن عصفور من كبار نحاة الأندلس .

5-كتاب المقرّب من أشهر كتب ابن عصفور.

6-لقد أثر ابن عصفور في النحاة الذين جاؤوا بعده تأثيرا بالغا.

[1] – المدارس النحوية لشوقي ضيف ، دار المعارف، ط4 ،د، ت ، ص 307-308

الفصل الثاني:

آراء ابن عصفور النحوية الخاصة

مقدمة الفصل:

بعدما تعرفنا على شخصية ابن عصفور الفذّة ، وتفكيره الجاد ومشاربه الثقافية المختلفة ، فإنّنا سنعرض آراءه الخاصة التي وردت في كتابيه المذكورين آنفا(المقرب وشرح الجمل)،على حسب أقسام الكلم:الاسم والفعل والحرف، متبعين الخطوات التالية: نذكر المسألة النحوية ثم نتبعها برأي ابن عصفور فيها ونقارنه بأقوال طائفة من أشهر النحاة حول هذه القضية المعروضة،علما بأنّ اختيار النحاة كان على أساس التمثيل لأهم المدارس النحوية .

الأسماء:

شروط الابتداء بالنكرة :

لقد زاد ابن عصفور في شروط الابتداء بالنكرة- التي ذكرها النحاة الأوائل – شرطا آخر ألا وهو أن لا تُراد بعينها، فقال:« كذلك ينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تُراد بعينها، نحو: « رجلٌ خيرٌ من امرأة» تريد: رجل واحد من هذا الجنس ، أي واحدٌ من جنس الرجال هو خيرٌ من كلِّ واحدٍ من جنس النساء، إلاّ أنّ معناه يؤول إلى العموم، إلاّ أنّه يخالف العموم في أنّه يدل على كلّ واحد من جهة البدل أعني أنّه لا يتناول الجميع في دفعة واحدة ، و« كلٌّ » يتناول الجميع دفعةً واحدةً »[1] .

وهذه الإضافة يثبتها أبو حيان(ت-745هـ .)بقوله:« أو كونها لا تُراد لعينها بناء على ما زاد ابن عصفور نحو(رجل خير من امرأة) يريد واحدا من هذا الجنس،أي واحدٌ كان خيراً من كلِّ واحدةٍ من ذلك الجنس »[2].

وهذا الشرط فيما يبدو لم يرد عند أوائل النحاة أمثال(سيبويه(ت-180هـ .)، وابن السراج(ت-316هـ .) والزمخشري(ت-538 هـ .)).

فابن السراج لم يذكر من مسوغات الابتداء بالنكرة إلاّ النكرة الموصوفة

---

[1]- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تح فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، سنة1419هـ .-1998،ج1 ، ص 325

[2] – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تح رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، سنة 1418هـ . – 1998م ، ج3 ، ص 1102

والنكرة المنفية،والنكرة التي تكون إجابة عن سؤال:كـ (رجلٌ قائم) إجابة عن سؤال : أرجلٌ قائم أم امرأة ؟ [1].

أما سيبويه فلم يجوز الابتداء بالنكرة إلاّ أن تكون النكرة في معنى المنصوب، ومثّل لذلك بـ (الحمد لله) ، وقال: هو بدل من اللفظ : أحمد الله . أو أن تكون النكرة محصورة ووضح ذلك بـ (شيء ما جاء بك)،وقال يحسن هذا لأنّه في معنى (ما جاء بك إلا شيء) كما ذكر مثَلاً من أمثال العرب ولكّد أنّه لا يندرج ضمن الشرطين السابقين لكنّه لم يفسره ، وهو (أَلَتْ في الحجر لا فيك) [2] .

وكذلك الزمخشري لم يذكر الشرط الذي عرضناه سابقا ، إذ يقول:« والمبتدأ على نوعين : معرفة وهو القياس ، ونكرة إما موصوفة كالتي في قوله عز وجلّ:﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ﴾ ، وإما غير موصوفة كالتي في قولهم:(أَرجلٌ في الدار أم امرأة)؟ ، و(ما أحد خير منك)، و(شَرٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) ، و(تحت رأسي سرج)، و(على أبيه درع) »[3] .

وهذه الزيادة التي أضافها ابن عصفور يمكن تأويلها إلى نكرة موصوفة فنقول:(رجلٌ واحد من جنس الرجال خير من امرأة واحدة من جنس النساء) ، فهي وإن كانت رؤية جديدة إلا أنّها تندرج ضمن النكرة الموصوفة ، فإذا صح هذا التخريج ، فالصفة محذوفة من قولنا: (رجل خير من امرأة) .

---

[1] – ينظر الأصول في النحو لابن السراج،تح عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة بيروت،ط4 ،سنة1420 هـ – 1999 م،ج1 ، ص59

[2] – ينظر كتاب سيبويه،تح عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط3 ،سنة 1408 هـ – 1988 م،ج1، ص329 ، والأمت:العوج.قال سيبويه:وقالوا أمت في الحجر لا فيك،أي،ليكن الأمت في الحجارة؛معناه أبقاك الله بعد فناء الحجارة،وهي مما يوصف بالخلود والبقاء.ينظر لسان العرب لابن منظور،ج2 ، ص5

[3] –المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري،تح إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ، سنة1420 هـ – 1999 م، ص 53 ،والآية221 من سورة البقرة،والمثل في مجمع الأمثال للميداني ،ج1 ،ص370 ، وفي لسان العرب لابن منظور،ج5 ،ص305 ،مادة هرر

تعدد الخبر للمبتدأ الواحد:

لا يجيز ابن عصفور تعدد الخبر للمبتدأ الواحد حيث يقول:« واعلم أنّ المبتدأ لا يقتضي أكثر من خبر واحد إلاّ بالعطف نحو قولك :« زيد راكب و ضاحك » ، إلاّ أن تُريد أنّ الخبر مجموعهما لا كلّ واحد منهما على انفراده ، فيكون معنى قولك :« زيد ضاحك راكب »، جامع للضحك والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج إلى عطف لأنّهما خبران في اللفظ ، وبالنظر إلى المعنى خبر واحد ، فمن ذلك قول العرب: حلو حامض،ألا ترى أنّ قولك :« حلو حامض » ، نائب مناب « مز » حتى كأنّك قلت: « هذا مز » ومن ذلك قوله [من الطويل] :

ينام بإحدى مقلتَيه ويتّقي الْمَنايا بأُخْرى فَهو يقْظَان هاجِع

كأنّه قال: فهو خبيث متحرز ، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حين واحد»[1].

ولقد تحدث السيوطي(ت-911)عن اختلاف النحاة في تعدد الخبر للمبتدأ الواحد وذكر من بينها رأي ابن عصفور عندما قال:« اختلف في جواز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد على أقوال : أحدها : وهو الأصح،وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت،سواء اقترن بعاطف أم لا فالأول كقولك: (زيد فقيه وشاعر وكاتب). والثاني :كقوله تعالى:﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ، والقول الثاني : المنع ، واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة»[2].

وهذا المنع الذي أقرّه ابن عصفور هو مخالف لرأي الجمهور لأنّ سيبويه يجيز-نقلا عن الخليل- تعدد الخبر للمبتدأ الواحد ، ومثّل له بقول العرب : (هذا حلو حامض)،وكذلك بالآية الكريمة:﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ في قراءة الرفع،كما أورد مثالا من الشعر : مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيَّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي [3] .

---

[1]- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص343، والبيت لحميد بن ثور،في خزانة الأدب،ج4 ،ص271

[2] - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي،تح أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت،ط1، سنة1418 هـ -1998 م،ج1 ،ص346 ،والآيات14 -15 -16 من سورة البروج

[3] - ينظر كتاب سيبويه ،ج2 ،ص83 -84 ،والآية72 من سورة هود، قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب، ينظر معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب،ج4،ص105، والبيت غير منسوب في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ،ج2 ،ص 33 ، والبتّ: القطع المستأصل.يقال:بتَتُّ الحبلَ فانبتَّ،ينظر لسان العرب لابن منظور،ج3 ،ص6

وكذلك الفراء(ت-207 هـ .)لم يمنع تعدد الخبر للمبتدأ الواحد،وأقره في وجه من الوجوه التي خرج بها الآية الكريمة:﴿ الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾،حيث جعل (ذلك) بمعنى(هذا) مبتدأ ،والكتاب خبره،و(لا ريب فيه) خبر هذا أيضا، وكذلك (هدى)خبراً، ومثّل لها بعدة آيات منها:﴿ الم تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُحْسِنِينَ ﴾ ،في قراءة رفع رحمة،و﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخٌ ﴾.و﴿ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[1] .

وهذا التعدد يثبته ابن النحاس(ت-338 هـ .)عندما ينكر قول الفراء عند إعرابه الآية الثانية من سورة البقرة المنكورة أعلاه[2] .

وأما الزمخشري(ت-538 هـ .)فيقول:« وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعدا منه قولك:هذا حلو حامض،وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ »[3] .

والظاهر من أقوال النحاة أن تعدد الخبر للمبتدأ الواحد ثابت بالآيات القرآنية وبكلام العرب شعرا ونثرا ، فمن الآيات قوله تعالى:﴿ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[4] ، وقوله أيضا:﴿ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[5] ،وقوله:﴿ وَاللهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾[6] ،وغيرها كثير. وأما الشعر فمنه قول الشاعر:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيَّظٌ مُصَيَّفٌ مُشَتِّي[7]

---

[1] – ينظر معاني القرآن للفراء،تح أحمد يوسف تجاني ومحمد علي النجار،الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج1، ص9 –13 ،والآيتان1 و2 من سورة البقرة ،والآيات1 و2 و3 من سورة لقمان في قراءة حمزة، ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري،ج2 ، ص259 ،والآية72 من سورة هود،في قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب ،ينظر معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب،ج4 ، ص 105

[2] – ينظر إعراب القران لابن النحاس، تح إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،سنة1420 هـ ._1991م، ج1 ، ص 23_24

[3] – المفصل للزمخشري ، ص 56 ،والآيات 14 و15 و16 من سورة البروج

[4] – الآية 261من سورة البقرة

[5] – الآية 31 من آل عمران

[6] – الآية 225 من سورة البقرة

[7] – البيت ينظر الكتاب ،ج2 ، ص 84 وهو غير منسوب،وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ،ج2 ، ص33

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ابن عصفور لم يعط تفسيرا للتعدد الوارد في القرآن ،وقال بأن (حلو حامض) في معنى واحد وهو (مالح) ، فهل (واسع عليم) في معنى واحد ؟ .

إعراب يمين الله:

لقد خالف ابن عصفور النحاة الذين سبقوه،حيث أجاز أن يكون (يمين الله) في حالة رفعه خبرا لمبتدأ محذوف، بقوله:« بل لابد إذْ ذاك من النصب بإضمار فعل،أو الرفع على أنّه خبر ابتداء مضمر؛ فتقول:(يمين الله لأفعلن) بنصب يمين على تقدير:ألزم نفسي يمين الله؛وهو المختار،ورفعه على تقدير:قسمي يمين الله»[1].

وهذه المخالفة يثبتها أبو حيان(ت-745 هـ .)بقوله:« وأجاز ابن عصفور في نحو:يمين الله أن يكون مبتدأ محذوف الخبر،وأن يكون خبرا محذوف المبتدأ وقدّره:قسمي يمين الله »[2].

وكذلك ابن هشام(ت-761هـ .) أكّد هذه المخالفة بقوله:« جزم كثير من النحويين في نحو (عهد الله) (لأفعلن) و(أيمن الله لأفعلن)، بأن المحذوف الخبر؛ وجواز ابن عصفور كونَه المبتدأ،ولذلك لم يلتفت فيما يجب فيه حذف الخبر،لعدم تعيينه عنده لذلك قال:والتقدير إنما قسمي أيمن الله ، أو أيمن الله قسمي لي »[3].

كما نقل لنا هذا، السيوطي(ت-911 هـ .)فقال:«(و) الأصح على الرفع (أنّه مبتدأ)خبره محذوف، أي قسمي،وقال ابن عصفور:هو خبر والمحذوف مبتدأ »[4].

والمتصفح للكتاب يجد أن سيبويه يعتبر (يمين الله) في حالة الرفع مبتدأ محذوف الخبر ، لكنّه لم يذكره صراحة ، وإنّما مثّل له بالفعل من حيث الرتبة

---

[1] – المقرب ومعه مثل المقرب لابن عصفور ، تح عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت ،ط 1، سنة :1418هـ .– 1998م ، ص 281

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج3 ، ص 1090

[3] . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تح حنا الفاخوري ، دار الجيل بيروت،ط1 ،سنة 1411 هـ . –1991م ج2 ، ص 345

[4] . همع الهوامع للسيوطي ، ج2 ، ص 396

عندما يقول:« ومثل ذلك يعلم الله لأفعلن ، وعلم الله لأفعلن ، فإعراب هذا إعراب يذهب زيد وذهب زيد ، والمعنى والله لأفعلن»[1].

أما ابن السراج(ت-316 هـ .) فإنّه يجعل (أيم الله) مثل (لعمر الله المقسم به) ويصرح أنها مبتدأ خبره محذوف [2].

وكذلك الفراء(ت-207 هـ .) يقدر (يمين الله) في حالة الرفع بـ .(علَيّ يمين الله) ، ومن هذا التقدير يفهم بأنّه اعتبرها مبتدأ لخبر محذوف [3].

وابن عصفور في رأيه هذا مصيب لأن النحاة أقروا بأن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين يجوز لك تقديم أيهما شئت،والنحاة الأوائل قدروا لـ .(يمين الله)، (قسمي) واعتبروه خبرا محذوفا ، والإشبيلي قدر نفس التقدير غير أنّه جعله مبتدأ محذوفا ، فمادام (قسمي) و(يمين الله) معرفتين يجوز له أن يعتبر المحذوف مبتدأ .

عامل رفع العدد :

يرى ابن عصفور أن الاسم يرفع لمجرد كونه عددا حيث يقول:« أما الاسم فيرفع إذا لم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديرا ، وكان مع ذلك معطوفا على غيره أو معطوفا غيره عليه؛نحو قولك:واحد اثنان،إذا أردت مجرد العدد لا الإخبار»[4].

وهذا الرأي ينكره السيوطي بقوله:« الثالث : قال ابن عصفور:يرفع الاسم إذا كان لمجرد عدد،وكان معطوفا على غيره، أو معطوفا عليه غيره،ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ،ولا في التقدير نحو:واحد،واثنان،وثلاثة،وأربعة،... والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب ، لكونها لا عن عامل»[5].

---

[1] – ينظر كتاب سيبويه ، ج3 ، ص 503-504

[2] – ينظر الأصول في النحو لابن السراج ، ج1 ، ص 434

[3] – ينظر معاني القرآن للفراء ، ج2 ، ص 413

[4] – المقرب لابن عصفور ، ص 75

[5] – همع الهوامع للسيوطي ،ج1 ، ص 527-528

لكن صاحب كتاب معاني القرآن الفراء يقول في المسألة:« أي تقولوا :هم ثلاثة؛ كقوله تعالى:﴿ سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ﴾ ، فكل ما رأيته بعد القول مرفوعا ولا رافع معه ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم »[1].

والرأي نفسه يؤكّده ابن النحاس(ت-338 هـ .) بقوله في إعراب الآية الكريمة:﴿ سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم﴾ ،على إضمار مبتدأ ، أي هم ثلاثة [2] .

وما يستنتج من قول ابن النحاس ، أن القضية لا خلاف فيها بين النحاة الأوائل ، لأنّه لم يتطرق إلى آرائهم كما يفعل في المسائل المختلف فيها ، ومنه يمكن القول بأن ابن عصفور جاء برأي جديد لم يسبق إليه ، ألا وهو: أن العدد مرفوع لمجرد أنّه عدد .

صياغة اسم المفعول من الأفعال الناقصة المتصرفة :

لقد أيد ابن عصفور رأي سيبويه في بناء اسم المفعول من الأفعال الناقصة المتصرفة ، ولكنّه يؤكّد بأن معمولها لا يكون إلاّ ظرفا أو جارا ومجرورا، وهذا الذي لم يقله سيبويه حسب تعبير ابن عصفور:« وأما سيبويه فأجاز أن يقال:(مكون)،ولم يبين على أي وجهٍ ذلك ، لكنّه يتخرج ذلك – عندي– على أن يحذف المخبر عنه ويحذف بحذفه الخبر.ثم يقام ظرف أو مجرور–إن كان في الكلام – مقام المحذوف ،فتقول على هذا: (كين في الدار) و(الدار مكون فيها)، أي : مكون فيها أمر أو قصة ، أي : واقع»[3] .

ونجد هذا التخريج في قول أبي حيان:« وقال ابن عصفور :يحذف الاسم والخبر ، ويقام ظرف أو مجرور معمول لها»[4] .

---

[1] – معاني القرآن للفراء،ج1 ، ص296 ،والآية 22 من سورة الكهف

[2] – ينظر إعراب القرآن لابن النحاس ،ج2 ، ص292 ،والآية22 من سورة الكهف

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص370

[4] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج3 ، ص1326

كما يؤكّد هذا ، السيوطي بقوله:« وقيل : ظرف أو مجرور معمول لها بناء على أنها تعمل فيهما ويحذف الاسم والخبر أيضا.وعليه ابن عصفور»[1].

وما قاله ابن عصفور موجود في الكتاب حيث يقول سيبويه:« وتقول: كُنّاهم، كما تقول : ضربناهم ، وتقول : إذا لم نكنْهم فمن ذا يكونُهم ، كما تقول : إذا لم نضربْهم فمن يضربْهم قال أبو الأسود الدؤَلي :

فَإِنْ لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإِنّه أَخُوها غَذَتْهُ أُمُّه بلِبانِها

فهو كائن ومكون ، كما تقول ضاربٌ ومضروبٌ »[2].

وأما الفراء فإنّه لم يتطرق إلى اسم المفعول من (كان) ولكنّه ذكر بناءها للمجهول فيما ينقله أبو حيان:« وأما الفراء فيقول في كان زيدٌ يقوم:كِين زيدٌ قائم ، وفي (كان زيدٌ قائم):كِين قِيم ، وكل من الفعلين فارغ لاشيء فيه»[3].

وهذا القول الّذي نسبه أبو حيان للفراء غير موجود في(معاني القرآن للفراء)،والرأي الذي قدّمه ابن عصفور في تخريج معمول اسم المفعول(مكون) مقبول من حيث القياس، ولكنّه لم يدلّل عليه بكلام العرب ،ربما لم يعثر عليه، لأنّ سيبويه لم يمثّل له،هذا من جهة، ومن جهة أخرى ، هل يمكن أن يكون معمول(مكون) ظاهرا وغير ظرف أو جار ومجرور؟ .

المنصوب بإضمار فعل :

لقد صرّح ابن عصفور بأنّ العامل الذي جعل العرب تترك النطق بالفعل الذي نصب المصادر المنصوبة هو كثرة الاستعمال:« وأما(مرحبا) و(سهلا) و(أهلا) فعلى تقدير : صادفت مرحبا ، أي : رحباً وسعةً ، وكذلك (أهلا) أي : صادفت من يقوم لك مقام الأهل ، و (سهلا) أي صادفت لينا وخفضا لا خوفا.

---

[1] – همع الهوامع للسيوطي ، ج1 ، ص 524

[2] – كتاب سيبويه ،ج 1 ، ص 46 ، والبيت في خزانة الأدب ،ج5، ص 320

[3] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج 3 ، ص 1326

ولما كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر كما ذكرنا ، جرت في كثرة الاستعمال مجرى المثل ، فالتزم إضمار الفعل لذلك »[1].

وينقل لنا هذا الرأي السيوطي(ت-911 هـ .) بقوله:« وقال ابن عصفور في(شرح الجمل): المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا...فمن ذلك قولهم مرحبا وأهلا وسهلا وسعة ورحبا ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عوضا من الأفعال لكثرة الاستعمال»[2].

والمتصفح للكتاب يجد أن سيبويه(ت-180 هـ .) عندما يتكلّم عن المصادر المنصوبة بإضمار فعل ، فإنّه يوعز ذلك إلى أن العرب اختزلت الفعل فصار بدلا من لفظك (رحبت بلادك بك)أي قالت لك مرحبا بك،ويفهم من استعماله(للفعل المتروك)، و(الاختزال) أن العلة التي تركت العرب تُضمر الفعل في هذه المصادر هي(التخفيف)[3].

أما الفراء(ت207 هـ .) فلكتفى بتفسير ورود المصادر منصوبة ولم يتطرق إلى سبب الحذف عندما قال:« وسقيا لفلان ، كأنّه قال :وسقى الله فلانا»[4] .

ولقد وافق ابن عصفور في تعليله،لأن كثرة الاستعمال تؤدي إلى توضيح التركيب ،وإذا وضح سهل على المستعمل التعرف عليه حتى وإن لم يذكر كاملا ، ويستعمل الحذف من أجل التخفيف والاختصار والسرعة .

المفعول معه :

ابن عصفور يخالف النحاة في وجوب النصب على المعية في العبارة (كيف أنت وزيداً)لأن النحاة يجيزون الرفع والنصب فيقول:« والثالث :(كيف أنت وزيداً)، لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلاّ النصب،لأنّك لو قلت:(وزيد) لكان

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج2 ، ص 586

[2] – الأشباه والنظائر في النحو ، تح فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي بيروت ،ط 3، سنة 1417هـ .-1996م، ج1، ص 166-167

[3] – ينظر كتاب سيبويه ، ج1 ، ص 328

[4] – ينظر معاني القرآن للفراء ، ج3 ، ص 52

التقدير: كيف أنت وكيف زيد؟ فيكون سؤالا عن كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى »[1].

ينقل لنا هذه المخالفة أبو حيان بقوله:« كيف أنت وزيداً ، وما أنت وزيداً ، وهو قليل من كلام العرب كأنّه قال:كيف تكون وقصعةً من ثريد ،وما كنتَ وزيداً، وزعم ابن عصفور : أنّ هذا مما يجب فيه النصب على المعية ، ولا يجوز التشريك ومخالف لكلام سيبويه»[2].وإنّما يقصد:وهو مخالف لكلام سيبويه .

وعندما نقارن رأيه مع من سبقه يتضح : أنّ سيبويه قال:الأصل أن تكون(كيف أنت وزيداً) برفع (زيد) وتُحمل على الابتداء ،ومعناه (مع) وهو حسن، وأنّها وردت في كلام العرب بالنصب وهو قليل وشبّهها بـ (كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد) ، ومن هذا نستنتج أنّ القضية يجوز فيها الرفع على العطف والنصب على المعية[3] .

أمّا الفراء فإنّه يجيز الرفع على العطف، كما يجيز النصب على المعية،وهذا في قوله:« ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم:لو تُركتَ و الأسدَ لأكلك ،ولو خُلّيتَ ورأيك لَضَلَلْتَ . لمّا لم يحسن في الثاني أن تقول : لو تُركت وتُرك رأيك لضللت ؛ تهيبوا أن يعطفوا حرفا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله . قال : فإنّ العرب تُجيز الرفع ؛ لو تُرك عبد الله والأسدُ لأكله ، فهل يجوز في الأفاعيل التي نُصِبت بالواو على الصرف أنّ تكون مردودة على ما قبلها وفيها معنى الصرف ؟ قلت : نعم ؛ العرب تقول : لستُ لأبي إنْ لم أقتُلْك أو تذهبَ نفسي »[4] .

ويمكن أن يكون ابن عصفور برأيه هذا خالف كلام العرب التي تجيز في العبارة المذكورة الرفع والنصب ،لأنّه ثابت من كلام سيبويه حيث ذكر التركيبين .

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج3 ، ص 39

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج3 ، ص 1488–1489

[3] –ينظر كتاب سيبويه ، ج1 ، ص 302–303

[4] – معاني القرآن للفراء ، ج1 ، ص 34

وممّا قاله أبو حيان يتضح أنّ النصب الذي أوجبه ابن عصفور قليل في كلام العرب،والرفع كثير فكيف لا يجيزه ابن عصفور؟ . ربّما لم يطلع على التراكيب التي جاءت في الكتاب،لأنّ ما لم يجزه أورده النحاة في كتبهم .

تعدّد الحال :

لقد منع ابن عصفور تعدّد الحال من فعل واحد إلاّ إذا كان الفعل للتفضيل ، أو كان الحالان في معنى حال واحدة ، ويستنتج هذا من قوله:« ولا يقضي العامل من المصادر،...ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة،أزيد من شيء واحد،إلا بحرف عطف ، إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة ، فإنّها تعمل في ظرفين من الزمان والمكان ، وفي حالين من ذي حال واحدة ، نحو قولك : أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخميس قاعداً ؛ نحو قولك: لَقِيَ عمراً زيداً مصعِداً منْحدِراً ، إذا كان اللاقي مصعِداً ، والملقى منْحدِراً»[1].

من كلامه يتضح أنّه لا يجيز تعدّد الحال في التركيب التالي :أقبل زيد ضاحكا منتصرا .

إنّ هذا المنع الذي قدّمه ابن عصفور لم يقتنع به النّحاة الذين جاءوا بعده ، فهذا ابن هشام(ت-761 هـ .) يقول:« والرابع : أنّ الحال يتعدّد كقوله :

عَلَيَّ إذا ما زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيارَةُ بيتِ اللهِ رِجْلانِ حافِيا »[2].

وكذلك السيوطي(ت-911 هـ .) بقوله:« وزعم ابن عصفور أنّ فعلا واحداً لا ينصب أكثر من حال قياساً على الظرف ، و قال كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة ، كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعاً ، واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو زيد راكبا أحسن منه ماشيا،...،قال وصح هذا في أفعل التفضيل لأنّه قام مقام فعلين»[3] .

والشيء نفسه ينقله الأشموني(ت-918 هـ .) بقوله:«(والحال) لشبهها بالخبر، والنّعت (قد يجيء ذا تعدّدٍ لمفردٍ فاعلٍ وغيرِ مفردٍ) فالأولى نحو جاء زيد

---

[1] – المقرب لابن عصفور ، ص 222

[2] –مغني اللبيب لابن هشام،ج2 ، ص126 –127 ،والبيت لقيس بن ملوح في ديوانه، ص235 برواية أخرى

[3] – الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي،ج1 ، ص345

راكباً ضاحكاً...ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفعل التفضيل.نحو هذا بسراً أطيب منه رطباً»[1].

ولم يستعمل النحاة في حدود ما رجعنا إليه عبارة (تعدد الحال) ، لكن المبرد(ت-285 هـ .) أورد التعدد ولم يعلق عليه ، وهذا في قوله:« ومن كلام العرب:(رأيتُ زيداً مصعِداً منحدِراً) و(رأيت زيداً راكبا ماشيا)إذا كان أحدهما راكبا والآخر ماشيا، وأحدهما مصعدا والآخر منحدرا»[2].

والكلام نفسه ينقله ابن السراج عن المبرد حيث يقول:« قال أبو العباس : وقول الله تعالى عندنا: على تقدير الحال والله أعلم ،وذلك قوله ﴿ خُشَّعاً أَبْصارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْداثِ ﴾...قال : ومن كلام العرب : رأيت زيداً مصعدا منحدراً ، ورأيت زيداً ماشيا راكبا،...فيكون (مصعدا) حالاً للتاء، و (منحدراً) حالاً لزيد ، وكيف قدرت بعد أن يعلم السامع من المصعد ، ومن المنحدر، جاز ، وتقول:هذا زيد قائما ، وذاك عبد الله راكبا ، فالعاملُ معنى الفعل »[3].

وكذلك الزمخشري(ت-538 هـ .) لم يتطرق إلى قضية تعدد الحال،لكنّه ذكره بقوله:« وذلك قولك:(ضربتُ زيداً قائماً) تجعله حالا من أيهما شئتَ ، وقد تكون منها ضربةً على الجمع والتفريق ،كقولك:(لقيتُه راكبين) قال عنترةُ [من الوافر]:

متى ما تَلْقَني فَرْدَينِ ترجُفْ ... رَوانِفُ أليتيك وتُستَطارا

ولقيته مصعداً ومنحدراً»[4].

ويستنتج مما سبق،أنّ القضية لم تكن مثارة عند النحاة قبل ابن عصفور ، إذ إنّها لم ترد بصراحة ، وكأنها مسلّمة لا خلاف فيها على الأقل عند سيبويه ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والزمخشري ، ولو أنّ المبرد أورد أمثلة عن

---

[1] – حاشية الصبان على شرح الأشموني ، تح إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، سنة 1417 هـ . – 1997م ، ج2 ، ص 273

[2] – المقتضب للمبرد ، تح حسن حمد و إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ،ط 1 ، سنة 1420 هـ . _ 1999 م ،ج 4 ، ص 217 _218

[3] – الأصول في النحو لابن السراج ، ج1 ، ص 217– 218 ، والآية7 من سورة القمر

[4] – المفصل للزمخشري ، ص 95 _96 ، والبيت لعنترة في ديوانه ، ص 43 من قصيدة : ستعلم أينا للموت أدنى

التعدد ، لكنه لم يتحدث عنه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن النحاة الذين جاؤوا بعد ابن عصفور تكلموا عن المسألة ، وعارضوا رأيه القائل بالمنع ، وأعطوا أدلّة على جواز تعدد الحال ، و بهذا يمكن القول أن التعدد جائز وأن رأي ابن عصفور فيه نظر، لأنه لم يقدم أدلّة كافية عندما ذكر عدم تعدد الحال .

أصل التمييز :

اختلف النحاة في نقل التمييز عن المفعول،فقال ابن عصفور بوجوده إذ يقول:« أما أن التمييز منقول من الفاعل ، فقد يكون منقولا من المفعول كقوله تعالى:﴿وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾ »[1].

وما يثبت أن الرأي جديد هو استعمال ابن عصفور لصيغة التقليل بقوله:فقد يكون منقولا من المفعول ، وكأنّه في ذلك الوقت يخاف من رد فعل النحاة لأن النقل الذي كان شائعا هو النقل من الفاعل،هذا ما يذكره أبو حيان بقوله:« واخْتَلَفُوا في نَقْلِه من المفعول ، فَذَهَبَ أَكْثَرُ المتأخرين إلى أَنَّهُ جائزٌ ، واحْتَجُّوا عَلَيْه قوله تعالى:﴿وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾ ،قالوا أَصْلُه:(وفَجَّرْنا عُيُونَ الأرض)...، وإلى أَنَّ التمييز يَكُونُ منقولا من مفعول، ذَهَبَ ابنُ عصفور ، وابنُ مالك من أصحابنا »[2].

وما يستنتج من كلام أبي حيان أن المسألة قال بها المتأخرون، ولم يقل بها الأوائل ، وذكره ابن عصفور على رأس المتأخرين دليل على أسبقية هذا الأخير.

كما نقل السيوطي معارضة بعض الأندلسيين لابن عصفور بقوله:« وتارة من المفعول نحو :﴿ وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾ .والأصل : فَجَّرْنا عُيُونَ الأرض ، هذا مذهب المتأخرين ، وبه قال ابن عصفور وابن مالك.وقال الأبذي:هذا القسم لم يذكره النّحويون وإنما الثّابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله.وقال الشّلوبين(ت-645 هـ .) :(عيوناً)في الآية نصب على الحال المقدرة لا

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج 2 ، ص 427 ،والآية12 من سورة القمر

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج 4 ، ص 1623 ،والآية 12 من سورة القمر،والأبذي:هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم نحوي أندلسي ،توفي سنة تسع وخمسين وستمئة للهجرة ،ينظر بغية الوعاة ، ج1 ، ص424

التّمييز،ولم يثبت كون التمييز منقولاً من المفعول ، فينبغي ألاّ يقال به. وقال ابن أبي الربيع:(عيوناً) نصب على البدل من الأرض ، وحذف الضمير،أي: عيونها ، أو على إسقاط حرف الجر، أي:بعيون »[1].

فالقضية كما نقلها السيوطي هي محل خلاف بين نحاة ذلك العصر ، والذي يؤكّد أنّ الرأي جديد ، هو إعراب الشلوبين – وهو وأستاذ ابن عصفور – لـ .(عيونا)في الآية على أنّها حال وليست تمييزا ، وإعراب ابن أبي الربيع على أنها بدل من الأرض ، ونفي (الأبذي) لنقل التمييز من المفعول ،ولم يذكر النحاة الأوائل هذا النقل .

فالفراء عندما يتحدث عن معنى الآية الكريمة: ﴿ وقَرِّي عَيْناً﴾ فإنّه يجعل (عيناً) تمييزا أصلها (فاعل) ومعناه (لتقرر عينُك) ، ولم يتطرق إلى التمييز المنقول من المفعول[2] .

والمعنى نفسه ينقله ابن السراج(ت–316 هـ .) عندما يتكلّم عن التمييز فإنّه يجعل المفعول فاعلا في المعنى ، ثم يقدم عدة أمثلة عن التمييز منها : (تفقأ زيد شحما) و(امتلأ الإناء ماء) و (ضقتُ به ذرعا) ولم يذكر المنقول من المفعول[3].

وحتّى النحاة الذين عاصروا ابن عصفور،وأعربوا(عيونا) في الآية المذكورة تمييزا،فإنّهم جعلوا أصلها فاعلا أمثال رضي الدين الاستترابادي(ت–688 هـ . .) حيث يقول:« قيل: لأنّه في الأصل فاعل الفعل المذكور ،كما في (طاب زيد أباً) أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما،نحو:﴿ وفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾،أي: تفجرت عيونها، أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعديا،نحو:(امتلأ الإناء ماء)، أي: ملأه الماء»[4] .

---

[1] – همع الهوامع للسيوطي ، ج2 ، ص 266،والآية 12 من سورة القمر، وابن أبي الربيع:هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد الإشبيلي نحوي أندلسي ،توفي سنة ثمان وثمانين وستمئة للهجرة ،ينظر نشأة النحو للطنطاوي ، ص156

[2] – ينظر معاني القرآن للفراء ،ج 2 ، ص 166 ، والآية 26 من سورة مريم

[3] – ينظر الأصول لابن السراج ، ج 1 ، ص 222

[4] – شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي،تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت،ط1، سنة 1419هـ .– 1998م،ج2، ص107، والآية12 من سورة القمر

والملفت للانتباه أنّ ابن عصفور لم يفسّر التمييز المنقول من المفعول إلاّ في كتابه (مثل المقرّب) ،عندما يقول:« فأشبه التمييز المنقول من الفاعل والمفعول نحو قولك : تصبب زيد عرقاً ، فالأصل : تصبب عرق زيد ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وفجّرنا الأرض عيوناً﴾ ،الأصل:فجّرنا عيون الأرض فكما لا يجوز[أن] يقال: تصبب زيد من عرق وفجّرنا الأرض من عيون،كذلك لا يقال:نعم رجل زيد»[1].

ويبدو أنّ الرأي الذي قدّمه ابن عصفور صائب، لأنّه جاء صراحة في القرآن، فلا يحتمل التأويل إلى أنّ أصلها فاعل لفعل لازم(تفجّرت)،ولأنّ التخريج مقبول فالنحاة الذين جاؤوا بعده قالوا به إلى يومنا هذا .

الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز :

يقف ابن عصفور في المسألة موقفا وسطا بين المجيز للجمع والمانع له حيث يقول:« ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلاّ إذا أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعل ، فأمّا قول جرير [من البسيط] :

والتَّغْلِبِيُّونَ نِعْمَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً ، وأُمُّهُمُ زَلاّءُ مِنْطِيقُ

فانتصاب(فحل) على أنّه حال مؤكدة لا تمييز»[2] .

فهو بهذا القول يجيز الجمع بين التمييز وفاعل نعم الظاهر إن أفاد معنى زائدا عن معنى الفاعل لكنّه لم يعط مثالا لذلك،وكأنّه لم يجد في كلام العرب ما يمثّل به.

وعندما يتحدّث السيوطي عن القضية فإنّه ينقل لنا اختلاف النحاة فيها وينكر رأي ابن عصفور فيها قائلا:«(وفي الجمع بينه)أي التمييز(و بين) الفاعل(الظاهر) أقوال:(أحدها):لا يجوز إذْ لا إبهام يرفعه التمييز،وعليه سيبويه،والسيرافي ، وجماعة.(ثانيها): يجوز،وعليه المبرّد،وابن السرّاج،والفارسي[3] واختاره ابن مالك،

---

[1] –مثل المقرّب لابن عصفور، تح صلاح سعد محمد المليطي، دار الآفاق العربية القاهرة ط1 ، سنة 1427 هـ .–2006 م، ص129 –130 ، والآية12 من سورة القمر

[2] – المقرّب لابن عصفور، ص103 –104 ، والبيت لجرير بن عطية في ديوانه ، ص313 من قصيدة :بئس الفحل فحلهم،غير مكان كلمة نعم توجد بئس

[3] –الفارسي:هو أبوعلي الحسن بن أحمد نحوي بغدادي، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمئة للهجرة،ينظر نشأة النحو ، ص120

قال ولا يمنع منه زوال الإبهام،....(ثالثها): وعليه ابن عصفور(يجوز إن أفاد التمييز (ما لم يفده) الفاعل نحو: نعم الرجل رجلا فارسا»[1].

وإذا رجعنا إلى سيبويه فإنّنا نجده لا يجيز الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز إلاّ إذا كان الفاعل مضمراً ، ويمثّل لها بقوله:« فهي مرة بمنزلة ربه رجلاً ، ومرة بمنزلة ذاك أخوه ، فتجري مجرى المضمر الذي فُسّر لما بعده من التفسير ولم يكن مكانَه ، لأنّه قد بيّنه »[2].

وكذلك الحال بالنسبة للفراء فإنّه يمنع الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ولا يجيزه إلاّ إذا اضطر إليه الشاعر حيث يقول :« وإن أضفت إلى المعرفة شيئا رفعتَ ، فقلت : نِعم سائس الخيل زيد ، ولا يجوز النّصب إلا أن يضطر إليه شاعر، لأنّهم حين أضافوا إلى النكرة رفعوا ، فهم إذا أضافوا إلى المعرفة أَحرى ألاّ ينْصبوا »[3] .

هذا عن الذين لم يجيزوا الجمع بين الفاعل الظاهر و التمييز، أما بعض النحاة فقد أجازوا الجمع ، ومنهم ابن السراج حيث يقول:« وإذا قلت:نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك : (رجلا) توكيد ، لأنّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا ،وهو بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهما »[4].

والمثال نفسه يضربه الزمخشري(ت-538 هـ .) ليؤكّد به الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز إذ يقول:« وقد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين التمييز تأكيداً: فيقال : (نِعم الرجلُ رجلاً زيد) قال جرير [من الوافر]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادا »[5] .

---

[1] – همع الهوامع للسيوطي ، ج3 ، ص 23

[2] – كتاب سيبويه ، ج2 ، ص 176-177- 178

[3] – معاني القرآن للفراء ، ج1 ، ص 56-57

[4] . الأصول لابن السراج ، ج1 ، ص 117

[5] – المفصل للزمخشري ، ص 351، والبيت لجرير في ديوانه ، ص 107، من قصيدة عنوانها : عليكم ذا الذوي عمر

وما يرد حجة ابن عصفور في هذه المسألة هو ورود الجمع في كلام العرب شعرا ونثرا بما أثبته النحاة في القضية،مثل ما نقله الأشموني(ت-918هـ .) [1]، عندما تكلم عن المسالة ، وكأن ابن عصفور لم يستطع أن يخالف كلام سيبويه صراحة ، فوقف موقفا وسطا إذ لا يقدر أن ينفيها لوجود الأدلة الثابتة ، فقال بأن الجمع جائز إن أفاد التمييز معنى زائدا عن معنى الفاعل .

تقديم التمييز على عامله :

لقد اختلف النحاة بين مانع لتقديم التمييز على عامله الفعل ومجيز له ، فذهب أكثر البصريين إلى المنع ، وذهب أكثر الكوفيين إلى الجواز ، لكن المانعين له قالوا بأن المانع من تقديم التمييز على عامله هو : أن التمييز في الأصل فاعل ، والفاعل لا يجوز تقدمه على فعله ، إلاّ أن ابن عصفور خالفهم في هذا وقال بأن المانع له هو تمام الكلام ،فقال:« والصحيح أن المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلا ، فإذا كان فعلا فإنّما العامل فيه تمام الكلام ، فكما جاز في (عشرين) أن تنصبه ، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام»[2].

وينقل لنا السيوطي(ت-911 هـ .) رأي ابن عصفور بقوله :« وصحح ابن عصفور أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعل ، ولا الاسم الذي جرى مجراه ،كما أن التمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه »[3] .

كما يثبت لنا الأنباري(ت-577 هـ .) رأي البصريين بقوله:« وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز تقديمه على العامل فيه،وذلك لأنّه هو الفاعل في المعنى،ألا ترى أنّك إذا قلتَ(تصبب زيد عرقاً)،و(تفقأ الكبش شحماً)،أن المتعصب هو العرق والمتفقىء هو الشحم» [4] .

1- ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ، ج 3 ، ص 48 _ 49

2- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج 2 ، ص 428

3- همع الهوامع للسيوطي ، ج2، ص 267

4- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، تح محمد محي الدين عبد الحميد ، دارالفكر بيروت ، د ط ،ج2 ص 229

فإذا بحثنا عن القضية في كتب النحاة فإنّنا نجد الفراء(ت-207 هـ .) يشبه التمييز بالفاعل في المعنى ، وهو بهذا يجعل المانع لتقديم التمييز عن عامله ، كون التمييز في الأصل فاعلا ، لأنّ الفراء من الكوفيين الذين لا يجيزون تقديم التمييز على عامله[1] .

أمّا ابن السراج(ت-316 هـ .) فيقول :« ومن قال بقوله: وذلك قولك:تفقأتُ سمناً،فالمازني يجيزه (سمنا تفقأت) ،وقياس بابه أن لا يجوز لأنّه فاعل في الحقيقة، وهو مخالف للمفعولات،ألا ترى أنّه إذا قال(تفقأتُ شحماً)فالشحم هو المفقئ»[2].

وهكذا فإنّ ابن عصفور برأيه هذا قد زاد للعوامل التي ذكرها النحاة عاملا جديدا ، وهو تمام الكلام ، إذ يعتبر التمييز ينتصب بتمام الكلام ، لكنّ النحاة لم يذكروه من العوامل،اللفظية ، فهل يندرج هذا العامل ضمن العوامل المعنوية ، لاسيما أنّ المعروف من العوامل المعنوية : الابتداء ، ووقوع الفعل موقع الاسم يذكر معها تمام الكلام ، ومن هذا الباب فإنّ رأي ابن عصفور هذا يحتاج إلى دليل يقويه ويثبت بأنّ المانع من تقديم التمييز على عامله هو تمام الكلام .

1- ينظر معاني القرآن للفراء ، ج 1 ، ص 166

2 – الأصول في النحو لابن السراج ، ج 2 ، ص 229

تمييز كأين :

يرى ابن عصفور أن تمييز (كأين) يلزم (من) إلاّ أن غيره لم يشترط هذا الشرط ، وهذا في قوله:« ومما يجري مجرى (كم) في الخبر (كأين) ويلزم تمييزها (مِن) ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالجمل فتقول :(كأين جاءك من رجل) تريد :كم من رجل جاءك »[1] ، ويقول أيضا:« وأما كأين ، فمعناها معنى كَم الخبرية ، إلا أن تمييزها يلزمه مِن ، ويجوز الفصل بينها وبينه بالجمل ؛ فتقول : كأين جاءني مِن رجلٍ »[2] .

إلاّ أن أبا حيان الأندلسي(ت-745 هـ .) يخطّئه بقوله :« وأخطأ ابن عصفور في قوله:أنّه يلزم تمييزها (مِن) »[3] .

وهذا الرأي يعرضه علينا ابن هشام(ت-761 هـ . .) بقوله:« والثاني أن مميزها مجرور بمِن غالبا،حتّى زعم ابن عصفور لزوم ذلك،ويرده قولُ سيبويه: (وكأي رجلا رأيت) » [4] .

وكذلك السيوطي(ت911 هـ .) يؤكّد هذا بقوله:« وزعم ابن عصفور: أن جره بمِن لازم،وأنّه ينصب ،قال في المغني ،ويرده نصّ سيبويه على خلافه »[5].

فابن عصفور بقوله هذا يجعل دخول(مِن) على تمييز (كأين) واجبا لكن النحاة الأوائل لم يذكروا هذا الوجوب،فهذا سيبويه يقول:« وكذلك كأين رجلا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس ، وكأين قد أتاني رجلاً . إلا أن أكثر العرب إنّما يتكلّمون بها مع مِن ؟! قال عز وجلّ :﴿وكَأَيِّن مِن قَرْيَةٍ﴾ . وقال عمر بن شأس :

وكَأَيِّن رَدَدْنَا عَنْكُم مِن مُدَجَّجٍ يَجِيءُ أَمَامَ الأَلْفِ يَرْدِي مُقَنَّعَا

فإنّما ألزموها (مِن)لأنّها توكيد فجعلت كأنها شيء يلتبس به الكلام وصار كالمثل»[6].

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص 149

[2] – المقرب لابن عصفور ، ص 391

[3] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج2 ، ص 789

[4] – مغني اللبيب لابن هشام ،ج1 ، ص 316-317

[5] – همع الهوامع للسيوطي ، ج2 ، ص 279

[6]–كتاب سيبويه،ج2 ،ص170-171 ،والآية48 من سورة الحج،والبيت لعمر بن شأس في الخزانة،ج5، ص5

أمّا الفراء(ت-207 هـ .) فإنّه لم يتكلم عن وجوب (مِن) تمييز كأيّن أو عدمها عندما تحدّث عن معنى الآية الكريمة : ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ وقال بأنّ كأيّن بمعنى (كم)[1] .

وكذلك الزمخشري(ت -538هـ .) حين قدّم(كأيّن) لم يذكر وجوب دخول(مِن) على تمييز (كأيّن) لكنّه قال بأنّ لكثر استعمالها مع (مِن) [2] .

وفيما يبدو أنّ رأي ابن عصفور هذا مقبول ، لأنّ تمييز (كأيّن) ما ورد في القرآن إلاّ مسبوقا بمن ، وكذلك النحاة قالوا بأنّ لكثر استعمالها مع من في كلام العرب ،ربّما هذا الذي جعل ابن عصفور يجزم بأنّ تمييز كأيّن يلزمه من وجوبا .

انتصاب التمييز:

يرى ابن عصفور أنّ التمييز انتصب لأنّه بعد تمام الكلام، أو بعد تمام الاسم حيث يقول «والتمييز لا يخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام،أو بعد تمام الاسم .فمثال الّذي ينتصب بعد تمام الكلام (تصبب زيد عرقا).ومثال الذّي ينتصب بعد تمام الاسم(عندي عشرون درهما » [3] .

وهذا الرأي ينقله أبو حيان(ت-745 هـ .) بقوله «وقال ابن عصفور ذهب المحقّقون إلى أنّ العامل فيه هو الجملة المنتصب عن تمامها لا الفعل ،ولا الاسم الّذي جرى مجراه ، وهو اختيار ابن عصفور»[4] .

والرأي نفسه يثبته السيوطي (ت-911 هـ .) بقوله : «وصحّح ابن عصفور أنّ العامل فيه نفس الجملة الّتي انتصب عن تمامها،لا الفعل ، ولا الاسم الّذي جرى مجراه ،كما أنّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الّذي انتُصب عن تمامه» [5].

---

[1] – ينظر معاني القرآن للفراء ،ج1 ، ص237 ، والآية146 من سورة آل عمران

[2] – ينظر المفصل للزمخشري ، ص222

[3] - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2 ، ص425

[4] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4 ، ص1621

[5] – همع الهوامع للسيوطي ،ج2 ، ص267

كما يثبت هذا الرأي الأشموني(ت-918 هـ .) بقوله:«وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين» [1] .

وبعض كتب النحاة الأوائل يردون العامل في التمييز إلى الفعل،أو ما يشبهه، فهذا المبرد(ت-285 هـ .) يقول:«اِعلم أن التمييز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره؛ومعناه في الانتصاب واحد،وإن اختلفت عوامه »[2] .

وكذلك ابن السراج(ت-316 هـ .) فإنّه يجعل العامل في التمييز هو الفعل أو معنى الفعل ،وهذا في قوله :« الأسماء الّتي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل ،والمفعول هو فاعل في المعنى وذلك قولك : قد تفقأ زيد شحماً،وتصبب عرقاً،وطبت بذلك نفساً،وامتلأ الإناء ماء »[3] .

وإذا بحثنا عن رأي الكوفيين في المسألة فإننا نجد الفراء(ت-207هـ .) يرد العمل في التمييز إلى الفعل أيضا عندما يقول:« إنّما نصبت العين لأن الفعل كان له»[4] . حين تحدث عن معنى الآية الكريمة :﴿ وَقَرِّي عَيْنًا ﴾[5].

وإن ما جاء به ابن عصفور في هذه القضية هو رأي جديد ،إذ هو لم يتكلّم فيها عن العامل في نصب التمييز،ولكنّه ذكر انتصابه فقط لأنّه يعتبر العامل التمييز هو الفعل وهذا في قوله :«والتمييز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلاً أو غير فعل »[6] . ولكنّه تحدث عن موقع الانتصاب ،إما أن يكون بعد جملة ،وإما أن يكون بعد اسم،فالأول يكون بعد تمام الكلام،والثّاني يكون بعد تمام الاسم ،وهو من هذه الناحية رأي مقبول ،ولو أن النحاة الأوائل لم يتكلّموا عنه وذكروا العامل في التمييز فقط .

---

1 – حاشية الصبان على شرح الأشموني ،ج2 ، ص290 –291

2– المقتضب للمبرد ،ج3 ، ص27

3 – الأصول في النحو لابن السراج ،ج1 ، ص222

4 – معاني القرآن ،ج2 ، ص166

5 - الآية26 من سورة مريم

6 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2 ، ص426

ناصب المستثنى ب(إلاّ):

اختلف النحاة في ناصب المستثنى بإلاّ على عدة مذاهب من بينها رأى ابن عصفور الذي يعتبر أن الناصب هو تمام الكلام حيث يقول :« واختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى ب (إلاّ)، وفي نصب (غير) ، وما في معناها من الأسماء... فمنهم من ذهب إلى أن الاسم الواقع بعد (إلاّ) انتصب بما في (إلاّ) من معنى الفعل وهذا المذهب خطأ لأنّ الحرف لا يعمل إذا كان مختصا باسم واحد إلاّ جرّا... ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بالفعل بواسطة (إلاّ)... وهذا المذهب أيضا خطأ ،لأنه قد تنصب هذه الأسماء وإن لم يتقدمها فعل ،نحو قولك :(القوم إخوتُك إلاّ زيداً) ومنهم من ذهب إلى أنّه منتصب لمخالفته للأول... وهذا باطل، لأنّ الخلاف لو كان يوجب النصب ،لأوجبه في قولك: (قام زيد لا عمرواً) لأنّ ما بعد (لا) مخالف لما قبلها...ومنهم أيضا من ذهب إلى أنّه انتصب عن تمام الكلام ،وهو الصحيح ،وهو في ذلك بمنزلة التَمييز»[1].

وقد أورد صاحب الإنصاف ما يخالف رأي ابن عصفور، حين نقل لنا اختلاف البصريين والكوفيين بقوله:«اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو (قام القوم إلاّ زيداً) فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيه (إلاّ) وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين _وهو المشهور من مذهبهم _ إلى أنّ (إلاّ) مركبة من إنْ ولا ، ثم خففت إنْ وأدغمت في لا،فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بأنْ ،وعطفوا بها في النفي اعتبارا بلا،وحكى عن الكسائي أنّه قال :إنّما انتصب المستثنى لأنّ تأويله:قام القوم إلاّ أنّ زيداً لم يقم،وحكى عنه أيضاً أنّه قال:ينتصب المستثنى لأنّه مشبه بالمفعول .وذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل ،أو معنى الفعل بتوسط إلاّ »[2] .

---

[1] . شرح جمل الزجاجي، ج،2 ، ص 384_385

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ،ج1 ، ص260 –261 ، والزجاج:هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري من نحاة البصرة ،توفي سنة عشر وثلاثمئة للهجرة ، ينظر نشأة النحو للطنطاوي ، ص105

وعندما رجعنا إلى بعض كتب النحاة الأوائل فإننا لم نعثر على رأي ابن عصفور المذكور سابقا، فهذا سيبويه يعتبر أنّ العامل في المستثنى هو ما قبله وشبهه بعمل العشرين في الدرهم[1] .

أما الفراء فإنّه يعتبر الاسم المستثنى بإلاّ منصوبا باستغنائه عن الفعل ،أي أنّه منصوب بإلاّ التي هي مركبة من (إنْ ولا) ولكنّه لم يصرح بهذا في كتابه معاني القرآن[2] .

وكذلك ابن السراج فإنّه يجعل العامل في المستثنى بإلاّ هو الفعل المحذوف الذي يقدّره ب (أستثنى)[3] .

فمن هذه المراجعة يظهر أنّ ابن عصفور برأيه هذا خالف النحاة الّذين سبقوه في تقدير العامل في نصب المستثنى بإلاّ،إلاّ أنّه لم يقدّم دليلا على أنّه منصوب بتمام الكلام ،فهو ردّ على آراء النحاة في المسألة لكنّه عندما عرض رأيه لكتفى بأن قال وهذا هو الصحيح ،فمن هذه الناحية يبقى هذا التخريج غير مقنع إلى أن يأتي من يدلّل له .

الاستثناء من العدد:

لقد منع ابن عصفور الاستثناء من العدد منعا مطلقا مخالفا بذلك آراء النحاة الذين قالوا بجوازه،حيث يقول:«وهذا فاسد ،لأنّه مبنيّ على أنّه يجوز الاستثناء من العدد،وذلك فاسد،لأنّ أسماء العدد نصوص،والنصوص لا يجوز الاستثناء منها، لأنّ الاستثناء منها يؤدّي إلى إخراج النص عن نصيّته ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (عندي ثَلاَثَةٌ إلاّ واحداً)، كنت قد أوقعت الثلاثة على الاثنين ، وذلك لا يجوز ، وإنَّما يجوز أن تقول:(قام القوم إلاّ عشرةً) .ولا يلزم فيه ما قال من عدم الاختصار.فأمّا قوله تعالى:﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إلاَّ خَمْسِينَ عَامًا ﴾، فإنّما جاز

والكسائي:أبو الحسن علي بن حمزة،من نحاة الكوفة،توفي سنة تسع وثمانين ومئة، ينظر البغية،ج2،ص162

[1] – ينظر كتاب سيبويه ،ج2 ، ص330 –331

[2] - ينظر معاني القرآن للفراء ،ج1 ، ص361

[3] - ينظر الأصول في النحو لابن السراج ،ج1 ، ص281

الاستثناء فيه عن اسم العدد ،لأنّه قد يدخله اللّبس ،ألا ترى أنّ هذا القدر قد يؤتى به على جهة التكثير،فيقال:أقمت ألفَ سنةٍ ،أي:أقمت زمنا طويلاً،فلما كان قد يدخله الاحتمال جاز الاستثناء منه ، وتبيّن بالاستثناء أنه لم يستعمل اسم العدد للتكثير. وكذلك ما جاء من الاستثناء من الأعداد التي يجوز أنّ تستعمل على جهة التكثير ينبغي أن يكون العدد فيها هذا الذي ذكرناه »[1] .

هذا المنع يثبته أبو حيان(ت-745 هـ .) عندما يتكلّم عن الاستثناء من العدد فيقول:«وفي الاستثناء من العدد ثلاثة مذاهب:أحدها:أنّه يجوز مطلقا،...والثاني المنع مطلقا،وهو اختيار ابن عصفور.والثالث:التفصيل »[2] .

ونفس الرأي ينقله السيوطي(ت-911 هـ .) بقوله:«واختلف النحويون في الاستثناء من العدد على مذاهب:أحدها:الجواز مطلقا واختاره ابن الضائع . والثاني:المنع مطلقا،واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص،فلا يجوز أن تَرِدَ إلاّ على ما وُضِعَتْ له. والثالث:المنع إن كان عقداً... وأراد هذا وما قبله بقوله تعالى:﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلاَّ خَمْسِينَ عَاماً﴾ .وقال أبو حيان:لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب.إلاّ في الآية الكريمة .قال:ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد،والآية خرجت مخرج التكثير »[3] .

ولم ترد عند النحاة الأوائل أمثلة إلاّ عند ابن السراج ،ولكنّه لم يمنع الاستثناء من العدد ،حيث أورد أمثلة على الاستثناء حين قال:«كذلك إذا قلت مالك علي عشرون إلاّ درهما،فإذا قلت: مالك عشرون إلاّ خمسة فأنت تريد:مالك إلاّ خمسة،وتقول:لك عليّ عشرة إلاّ ماخلا درهما فالّذي له ستة. وكل استثناء فهو مما يليه والأول : حط،والثاني :زيادة،وكذلك جميع العدد ،فالدرهم مستثنى من الخمسة فصار المستثنى أربعة »[4] .

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2 ،ص383 –384 ،والآية 14 من سورة العنكبوت

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان،ج3 ،ص1499

[3] – همع الهوامع للسيوطي ،ج2 ،ص200 ،والآية 14 من سورة العنكبوت، وابن الضائع:هو أبو الحسن علي بن محمد نحوي أندلسي ، توفي سنة ثمانين وستمئة للهجرة ، ينظر بغية الوعاة للسيوطي ،ج2 ، ص204

[4] – الأصول في النحو لابن السراج ،ج1 ، ص304 –305

فمن خلال كلام أبي حيان ،والسيوطي يتضح أنّ المسألة لم يظهر فيها خلاف إلاّ عند نحاة الأندلس ،وكأنّ النحاة الأوائل لم يتطرقوا إليها بالتفصيل ،هذا ما جعلها قليلة في كتبهم ،حتّى أنّ أبا حيان _فيما نقله عنه السيوطي _ينفي وجود الاستثناء من العدد في كلام العرب نثرا وشعرا.هذا ما يقوّي دليل ابن عصفور ويثبت بأنّه مصيب في منع الاستثناء من العدد .

أقسام الأسماء بالنسبة إلى الوصف:

لقد ذكر النحاة أقسام الأسماء بالنسبة إلى الوصف ،لكنّ ابن عصفور أضاف قسما لم يذكره النحاة ألا وهو الاسم الّذي لم يستعمل إلاّ تابعا،حين يقول:« والأسماء تنقسم بالنظر إلى نعتها،والنعت بها أربعة أقسام: قسم ينعتُ به ،ولا ينعتُ وهو:الاسم الّذي لم يستعمل إلاّ تابعا ؛نحو:بسن ،من قولهم:حسن بسن .وقسم لا ينعت ولا ينعت به،وهو المضمر،واسم الشرط، واسم الاستفهام،وكم الخبرية، وكلّ اسم متمكن ،وأعني بذلك ما لزم موضعا واحدا من الإعراب ،ك(ما)التعجبية،أو موضعين ،ك(قَبلُ)،و(بعدُ).

وقسم ينعتُ وينعتُ به ،وهو أسماء الإشارة ،وكلّ اسم مشتقٍّ ،أوفي حكمه .وقسم ينعت ولا ينعتُ به،وهو العَلَم وسائر الأسماء الّتي ليست مشْتَقَّةً ولا في حُكْمِها»[1].

هذا التفصيل لأقسام الأسماء بالنسبة إلى الوصف يذكره السيوطي بقوله: « وقال ابن عصفور في (شرح الجمل):الأسماء تنقسم أربعة أقسام:قسم:لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط ...وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لا يستعمل من الأسماء تابعا نحو:(بسن)و(لبطان)و...وقسم:ينعت ولا ينعت به وهو العلم... وقسم:ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء »[2] .

ولمّا تصفّحنا بعض كتب النحاة الّذين سبقوا ابن عصفور فإننا وجدنا صاحب الكتاب لم يذكر من المسألة إلاّ الأسماء الّتي توصف ،وبما توصف مثل :العلم، وقال بأنّه يوصف بثلاثة أشياء ،وهي المضاف إلى مثله ،والألف واللام، والأسماء

---

[1] – المقرب لابن عصفور، ص299

[2] – الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تح عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، سنة 1405 هـ .–1985 م ،ج3 ،ص204 –205

المبهمة، أما المضاف إلى المعرفة فإنّه يوصف بثلاثة أشياء أيضا،وهي بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة ،وذكر أيضا الأسماء المبهمة الّتي توصف بالألف واللام ، ولم يتطرق إلى الصنف الّذي أضافه ابن عصفور كما أنّه لم يفصّل في هذه الأسماء[1] .

أمّا ابن السراج(ت-316 هـ .) فإنّه تكلّم عما ذكره سيبويه وزاد عليها المعارف الّتي لا توصف مثل الضمير[2] .

بينما دقّق الزمخشري(ت-538 هـ .) أكثر في الأسماء بالنسبة إلى الوصف، غير أنّه لم يذكر كلّ الأقسام الّتي ذكرها ابن عصفور،حيث عرض هذا التقسيم تحت عنوان:أحكام الموصوف ،وقال:« والمضمر لا يقع موصوفاً ولا صفة، والعلم مثله في إنّه لا يوصف به، ويوصف بثلاثة: بالمعرّف باللام، وبالمضاف إلى المعرفة، وبالمبهم ،كقولك:(مررت بزيد الكريم ،وبزيد صاحب عمرو، وصديقك، وراكب الأدهم ، وبزيد هذا).والمضاف إلى المعرفة مثل العلم: يوصف بما يوصف به. والمعرّف باللام يوصف بمثله وبالمضاف إلى مثله،كقولك:(مررت بالرجل الكريم وصاحب القوم)، والمبهم يوصف بالمعرّف باللام اسما أوصفة ،واتصافُه باسم الجنس ما هو مستبدّ به عن سائر الأسماء، وذلك مثل، قولك:(أبصِرْ ذاك الرجل وأولئك القوم)،و(يا أيّها الرجلُ)،و(يا هذا الرجلُ)»[3].

ويبدو أنّ ابن عصفور بتقسيمه هذا قد أفاد المتعلّم العربي حين عرض هذه الأسماء بالنسبة إلى الوصف بمنهجية تسهّل التعرف على هذه الأقسام، كما أنّه أعطى دليلا من كلام العرب على الاسم الّذي أضافه بالنسبة إلى الوصف .

عطف البيان

يرى ابن عصفور أنّ عطف البيان يكون أعرف من متبوعه وهذا في قوله:«عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في

---

[1] – ينظر كتاب سيبويه ،ج 2 ، ص 6_7

[2] – ينظر الأصول في النحو لابن السراج ، ج 2 ، ص 31 _32 _33

[3] – المفصل للزمخشري ، ص 150

الشهرة يبينه كما يبينه النعت ،نحو:(جاءني أبو حفص عمر)،...وعطف البيان لا يكون إلاّ أعرف من العطوف عليه »[1] .

لقد نقل لنا هذا الرأي أبو حيان ،وأوعز بأنّه مخالف لـ رأي سـ يبويه عند ما قال:« وقال النحاة في(مررت بهذا الرجل)،إنّ الرجلَ عطفُ بيان،...وقول ابن عصفور (عطفُ البيان يجري فيه الأعرفُ على الأقل تعريفاً بخلاف النعت) مخالفٌ لِما أجاز سيبويه،وما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلا »[2].

والقول نفسه يذكره السيوطي بقوله:« وقال أبو حيان:شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه، وعلّله بأنّ الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه»[3] .

ولم يشترط سيبويه أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه عندما يجعل(ذا الجملة) عطف بيان، وهذا في قوله:«وإنّما قلت:يا هذا ذا الجملة،لأنّ ذا الجملة لا توصف به الأسماء المبهمة، إنّما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكّد،...فالأسماء المبهمةُ توصف بالألف واللام ليس إلاّ،ويفسّر بها، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة، ولا تفسّر بما يفسّر به غيرها إلاّ عطفاً»[4].

هذا الإعراب يؤكده السيوطي بقوله:«وقد جعل سيبويه:(ذا الجملة)من:(يا هذا ذا الجملة)،عطف بيان مع أنّ (هذا) أخص »[5] .

ولم يشترط الزمخشري كذلك أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه عندما يعرّفه:« عطف البيان: هو اسم غير صفة يكشف عن المراد كشفها،وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمته بها،وذلك نحو قوله[من الرجز] :

أقسم باللّهِ أبو حفْصٍ عمر ما مسّها من نَقَبٍ ولا دبر

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 1 ، ص 268

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ، ج 4 ، ص 1944

[3] – همع الهوامع للسيوطي ، ج 3 ، ص 132

[4] – كتاب سيبويه ،ج 2 ، ص 189_190

[5] – همع الهوامع للسيوطي ،ج 3 ، ص 132

أراد عمر بن الخطاب،رضي اللّه عنه، فهو كما ترى جارٍ مجرى الترجمة،حيث كشف عن الكنية لقيامه بالشهرة دونها»[1] .

والظاهر أنّ عطف البيان لا يشترط فيه أن يكون أعرف من متبوعه ،لأنّ معظم النحاة لم يذكروا هذا الشرط،ولأنّنا نستطيع أن نقول:(جاءني زيدٌ أبو حفص،أو جاءني أبو حفص زيدٌ) ،فهو يبيّن الاسم الّذي قبله بغض النظر عمن هو أعرف .

العلل الّتي تمنع الصرف:

لقد ذكر ابن عصفور شبه العلمية ضمن العلل الّتي تمنع الصرف حين تحدّث عن العلّة الّتي منعت صرف(سحر)،حيث قال:« وأمّا التعريف الّذي يمنع الصرف منه تعريف العلمية، أو ما أشبه من تعريف(سحر)،وذلك أنّه معدول على الألف واللام،فصار كالعلم في أنّه معرفة،وليس بمضاف ،ولا معرف بالألف واللام»[2] .

ويقول كذلك:« كذلك فالعدل عن الألف واللام:لم يجيء إلاّ في:سحر،وأُخَر؛ لأنّ سحر في الأصل نكرةٌ ، فكان يجب إذا أردتَ تعريفه أن تُدخل عليه الألف واللام ، فعدلوه عن ذلك ، وعرّفوه بنيتهما، وكذلك أخر ، هو جمع أخرى، فكما لمّ فُعلى مؤنثة الأفعل، لا تستعمل ... فعدلت عن ذلك، واستعملت نكرة »[3] .

وينقل لنا هذا الرأي أبو حيان بقول:« وأما (سحر) من يوم بعينه، فظرف لا ينصرف ، ولا يدخله تنوين ،وقال الجمهور: معرب ،...وقيل للعدل وشبه العلمية،وهو اختيار ابن عصفور» [4] .

أما سيبويه فإنّه يعتبره معدولا عن التعريف بالألف واللام ولم يشبهه بالعلم حيث يقول:« وكما تركوا صرف سحر ظرفا ؛ لأنّه إذا كان مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرف، ولم يكن معرفة إلاّ وفيه الألف واللام ، أو يكون نكرة إذا

---

[1] – المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، ص157 ، والبيت لعبد الله بن كيسبة أو لأعرابي في خزانة الأدب ،ج5 ، ص152 و153

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2 ، ص 328

[3] – المقرّب لابن عصفور ، ص357 –358

4 – ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج 2 ، ص 869

أخرجتا منه ، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع ،و صار معدولا عندهم كما عدلت أخر عندهم، فتركوا صرفه »[1].

ومن الكوفيين الفراء يمنع صرف (سحر) لما حذفت منها الألف واللام،ولم يدخل عليها حرف الجر حيث يقول:« سحر ههنا يجرى؛ لأنّه نكرة ، كقولك: نجيناهم بليل،فإذا ألقت منه العرب الباء لم يجروه،فقالوا:فعلت هذا سحر يا هذا، وكأنهم في تركهم إجراءه أن كلامهم كان فيه بالألف واللام،فجرى على ذلك، فلما حذفت الألف واللام ،وفيه نيتهما لم يصرف، كلام العرب أن يقولوا: مازال عندنا مذ السحر، لا يكادون يقولون غيره »[2] .

والواضح من أقوال النحاة أن ابن عصفور بذكره لهذه العلة المناعة للصرف،التي عبر عنها بـ(شبه العلمية) لم يأت بجديد،ولو أنّه غير لها الاسم، لأنّها نُكرت في كتب الأوائل بالعدول عن الألف واللام ، فسحر بعدما كانت معرفة بالألف واللام وحذفت منها، أصبحت تعبر عن ظرف معين ، منعوها الصرف لهذه العلة ، فشبهوها بالمعرفة وهي نكرة.

الممنوع من الصرف على وزن (مفعلان):

يرى ابن عصفور أن العلة التي منعت الصرف (ملأمان) هي العلم وزيادة الألف والنون حيث يقول:«وأما (مفعلان) فزعم أبو القاسم أنّه مما اختص بالنداء، وحكى أبو حاتم السجستاني أنّه قد جاء في غير النداء علما صفة وحكى من كلامهم : (هذا زيد ملأمان)، و(هذه هند ملأمانة)، ولذلك امتنع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون. فإن قيل: إنّما امتنع الصرف للصفة وزيادة الألف والنون، فالجواب: إن الصفة وزيادة الألف والنون لا تمنع الصرف إلاّ بشرط أن لا تكون الصفة مؤنثة بالتاء ، فدل ذلك على أنّه علم ، والعلم لا يوصف به. ولا يمكن أن يكون هذا بدلا ، فإن قيل: إن العرب لم تستعمله قطّ إلاّ تابعا،...فحصل من هذا أنّه قد استعمل في غير النداء علما »[3] .

---

1 – كتاب سيبويه ، ج 3 ، ص 283 – 284

2 – معاني القرآن للفراء ، ج 3 ، ص 109

3– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج 2 ، ص 209

لقد نقل لنا هذا الرأي أبو حيان(ت-745 هـ .) بقوله:« وحكى أبو حاتم عن العرب(هذا زيد ملأمان)،(هذه هند ملأمانة)،غير مصروفين،وزعم أن ذلك صفةٌ، وقال ابن عصفور: هما علمان فامتنع (ملأمان) للتعريف، وزيادة الألف والنون، و(ملأمانة) للتعريف والتأنيث ، فتبعيتهما على طريقة البدل »[1].

ولم تورد كتب النحاة الأوائل في حدود علمنا هذه الصيغة ،غير أن أبا حيان نقل لنا قول الأخفش(ت-177 هـ .) بقوله :« وقال الأخفش في الأوسط: فأما (مفعلان) نحو: يامكرمان»[2] .

أما سيبويه(ت-180 هـ .) فيقول : « ومن هذا النحو أسماء اختُصت بها الاسم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء،نحويا نَوْمانُ ، و يا هناه، ويا فُلُ»[3] .

ويبدو أن ابن عصفور بنى رأيه على ما جاء في الكتاب، لأن سيبويه ذكر وزنا قريبا من الوزن الذي اعتمده ابن عصفور .

الإضافة :

لقد ذكر ابن عصفور إضافة الصفة إلى موصوفها مع الإضافة غير المحضة عندما تكلّم على نوعي الإضافة حيث قال:« والذي فيه خلاف إضافة الموصوف إلى صفته ،مثل (مسجد الجامع)، و(صلاةُ الأولى)، و (دارُ الآخرة)،و إضافة الصفة إلى موصوفها،نحو قوله تعالى:﴿ جِدُّ رَبِّنَا ﴾ ،أي:ربنا الجد،أي: العظيم ، فقدمت الصفة ، و أضيفت إلى موصوفها، ومنه قول الشاعر:

يا قُلَّ إنّ أباكِ حيّ خُوَيلِدٍ

أراد : خُوَيلِدٌ الحيّ ، فقدّم الصفة وأضافها إلى موصوفها. وإضافة (أفضلُ)، فمنهم من قال: إضافة هذا غير محضة ، واستدلّ بأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تعرف و تخصص ، وهذا عندنا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه، لأنّه يتخرّج على أن يكون قولك:(صلاةُ الأولى)،معناه: صلاةُ

1 – ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج 5 ، ص 2225

2 – المرجع نفسه و الصفحة نفسها

3 – كتاب سيبويه ، ج 2 ، ص 198

الساعة الأولى ،... وأما إضافة الصفة إلى موصوفها ، فيتخرج على أن لا يكون فيه إضافة الشيء إلى نفسه،بل يجعل الاسم مضافا إلى المسمى،فكأن قوله تعالى: ﴿ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ :عظيم هذا اللفظ الذي هو ربنا »[1] .

يمكن أن يكون ابن عصفور بهذا الرأي قد أدرج إضافة الصفة إلى موصوفها ضمن الإضافة غير المحضة ، هذا ما أثبته أبو حيان بقوله :« أي وتعالى جَدُّ ربنا الجد ، أي العظيم، وهذه الإضافة ذهب ابن عصفور إلى أنّها غير محضة ، وغيره إلى أنّها محضة ، وابن مالك إلى أنّها شبيهة بالمحضة »[2] .

لكن نحاة البصرة لا يجيزون هذه الإضافة أصلا ، أما نحاة الكوفة فإنّهم يعتبرونها إضافة جائزة ، ويستشهدون عليها بالقرآن الكريم،فهذا الفراء يقول:«وقوله:﴿ وَلَدَارُ الآخِرَةِ ﴾ ،أضيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة وقد تُضيفُ العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله:﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ والحق هو اليقين ، ومثله أتيتك بارحة الأولى ، وعام الأول وليلة الأولى ويوم الخميس »[3].

وأما ابن السراج فإنّه لا يجيز إضافة الصفة إلى موصوفها ويعتبر الوارد في القرآن فيه حذف ، ويؤول الأمثلة المذكورة مثل(صلاة الأولى) معناه (هذه صلاة الساعة الأولى) و (مسجد الجامع) معناه (هذا مسجد الوقت الجامع)، ويجعله قبيحا في لغة العرب لأنّه أقام النعت مقام المنعوت.[4]

والشيء نفسه ينكره الزمخشري عندما يقول:« ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته ،ولا الصفة إلى موصوفها،وقالوا:(دار الآخرة) و(صلاة الأولى) و(مسجد الجامع)...على تأويل:دار الحياة الآخرة ،وصلاة الساعة الأولى، ومسجد الوقت الجامع »[5].

---

1 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 2 ، ص 167 – 168، والآية3 من سورة الجن، والبيت لجبار بن سلمى، في خزانة الأدب،ج4 ، ص298 و310 ،عجزه:قد كنتُ خائفَهُ على الأطماقِ

2 – ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج 4 ، ص 1807 – 1808

3 - معاني القرآن للفراء،ج 2، ص 55 – 56،والآية109 من سورة يوسف،والآية95 من سورة الواقعة

4 – ينظر الأصول في النحو لابن السراج ، ج 2 ، ص 8

5– المفصل للزمخشري ، ص 127 – 128

وبذلك فقد وقف ابن عصفور بهذا الرأي موقفا وسطا بين المذ اعين لهذه الإضافة والمؤيدين لها، لأنّه لم يستطع أن ينكرها لورود القرآن وكلام العرب بها، فقال هي إضافة لكنّها غير محضة ، وكأنّه لم يقتنع بأدلة الفريقين فخ رج هذا التخريج.

نائب الفاع ـ ل:

اختلف النحاة في الذي له الأولوية بأن يكون نائبا للفاعل إذا اجتمع للفعل المبني للمجهول المصدر ، والظرف ،والمجرور، فقال ابن عصفور بأولوية المصدر المختص في اللفظ حين قال:« فإن اجتمع للفعل المصدر،وظرف الزمان والمكان ، والمجرور، ولم يكن له مفعول به مسرح ، كنت بالخيار في إقامة أيها شئت ، إلاّ أنّ إقامة المصدر إذا كان مختصا في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور ، قال الله تعالى: ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾ ، فأقام المصدر وهو(نفخة)،ولو جاء على إقامة المجرور لجاز،فكنت تنصب النفخة. والسبب في ذلك أنّ المصدر يصل إليه الفعل بنفسه ، والمجرور يصل إليه الفعل بواسطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير(في)، فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى ، إنّما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصا في اللفظ لأنّه لابد من تقدير حذف الصفة وحذف الصفة يقل »[1] .

ولقد نقل لنا السيوطي هذا الاختلاف بين النحاة بقوله:« وإذا اجتمعت هذه الثلاثة:المصدر،والظرف،والمجرور،فأنت مخير في إقامة ما شئت. هذا مذهب البصريين ، وقيل: يختار إقامة المصدر نحو﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ** ﴾ ، وعليه ابن عصفور. وقيل : يختار إقامة المجرور ، وعليه ابن معط. وقيل : يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان »[2] .

لقد أكّد السيوطي(ت-911 هـ .) أنّ ابن عصفور جعل المصدر المختص أولى أن يكون نائبا للفاعل ، وبهذا خالف من سبقه ، ولما راجعنا المسألة في

1- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج1 ، ص 567، والآية13 من سورة الحاقة

2- همع الهوامع للسيوطي، ج 1 ، ص 523 ، والآية13 من سورة الحاقة، وابن معط:هو أبو الحسن يحي زين الدين بن عبد المعطي الزواوي ،توفي سنة ثمان وعشرين وستمئة للهجرة ،ينظر نشأة النحو،ص128

الكتاب وجدنا سيبويه(ت-180 هـ .) لا يعطي الأولوية للمصدر ، وكأنّه يجيز الجميع من دون تفضيل حيث عرض عدة حالات مثل (سِير عليه سحر من الأسحار) و (صِيد عليه صباحا) و (سِير عليه سيرٌ حسن)[1] .

أمّا ابن السراج(ت-316 هـ .) فإنّه جعل أجودها أن يقام الجار والمجرور مقام الفاعل والثاني أن يقوم المصدر مقام الفاعل حيث يقول:« هذه المسألة مما يدل عليه(سير) نحو الطريق وما أشبهه من الأمكنة. ألا ترى أن السير لابد له أن يكون في طريق ، فكأنّك قلت: سير عليه الطريق فرسخا، ثم حذفت لعلم المخاطب بما تعني ، فقد صار في (سِير بزيدٍ) ثلاثة أوجه :أجودها أن تقيم(بزيد) مقام الفاعل، فيكون موضعه رفعا ، وإن كان مجرورا في اللفظ ، وقد أريناك مثل ذلك. والوجه الثاني: الذي يليه في الجودة أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه. والوجه الثالث: وهو أبعدها أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل وتحذفه. واعلم: أنّك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فالوجه النصب في(سير)»[2] .

أمّا الرضي الاستراباذي(ت-688 هـ .) فإنّه يجعل الأولوية للّذي اهتم به المتكلم حيث يقول : « والأكثرون على أنه إذا فُقد المفعول به ، تساوت البواقي في النيابة ، ولم يُفضّل بعضها بعضا ؛ ورجّح بعضهم الجار والمجرور منها ، لأنّه مفعول به لكن بواسطة حرف ، ورجّح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر . والأولى أن يقال:كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذن أختياره »[3] .

وفيما يبدو أنّ الأولوية للّذي يهتم به المتكلم كما قال الرضي مادام النحاة يجيزون أن يقام الظرف ،أو المجرور،أو المصدر مقام نائب الفاعل ،لأنّ المتكلم هو الذي يريد أن يبلغ الرسالة للمستمع ، وهو العامل الحقيقي للعملية الخطابية كما قال ابن جني(ت-392 هـ .).

---

[1] - ينظر كتاب سيبويه ،ج1 ،ص225 -228

[2] - الأصول في النحو لابن السراج ،ج1 ،ص 80

[3] - شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي ،ج1 ،ص 195

الأفعال:

أفعال التعجب:

لقد وقف ابن عصفور موقفا وسطا بين مدرستي البصرة والكوفة حيث جعل للمتكلم الخيار في إظهار نون الوقاية مع فعل التعجب أو حذفها لأنّه اعتبر فعل التعجب يشبه الاسم بقوله:«واعلم أنّ كلّ فعل يتصل به ضمير المتكلم المنصوب فإنّه يلزمه نون الوقاية إلاّ فعل التعجب ، فإنّك في إلحاقها بالخيار، وسبب ذلك شبهه بالاسم وإذا كانوا قد يتركونها في مثل قوله [من الوافر]:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يَعُلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي .

مع أنّه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب، فأقلُّ مراتب هذا أن يجوز فيه ذلك»[1].

هذا الرأي يؤكده أبو حيان(ت-745 هـ .) بقوله:« و حكى الكوفيون : ما أحسني بالحذف، وقال ابن عصفور: يجوز إثباتها وحذفها، فلو كان آخر الفعل نونا نحو: ما أحسنني ، وما أَلْيَنَني جاز الفك والإدغام »[2].

كما نقل لنا الأنباري(ت-577هـ .)الخلاف بين البصريين والكوفيين حول (أفعل) في التعجب ، اسم هو أو فعل وهذا في المسألة (15) حين قال:« أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا:الدليل على أنّه اسم أنّه جامد لا يتصرف،ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدا وجب أن يلحق بالأسماء...وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا:الدليل على أنّه فعل أنّه إذا وصلَ بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو(ما أحسَنَني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك) ونون الوقاية إنّما تدخل على الفعل لا على الاسم »[3].

أمّا ابن السراج(ت-316 هـ .) فإنّه لم يتكلّم عن جواز حذف نون الوقاية عندما أثبت بأنّ صيغة التعجب هي فعل حين قال:« وقولك: ما أحسنني ، يعلمك

1- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 2 ، ص 52،والبيت لعمر بن معد يكرب،في خزانة الأدب،ج5، ص361 ، والثغام: نبت إذا يبس ابيض لونه.ينظر القاموس المحيط للفيروزأبادي،ج4 ،ص20

2- ارتشاف الضرب لابي حيان ، ج 4 ، ص 2086 .

3 – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، ج 1 ، ص 126-129

أنه فعل، ولو كان اسما لكان مـ ا أحسـ ني مثـ ل ضـ اربي، ألا تـ رى أنـ ك لا تقول:ضاربني»[1].

ويبدو أنّ ابن عصفور بموقفه هذا الذي يجيز فيه حذف نون الوقايـ ة مـ ن أفعل التعجب لم يوافق رأي النحاة الأوائل ،ولو أنّه لم يعط أمثلـ ة علـ ى جـ واز الحذف، وخاصة من النثر لأنّ الشاعر قد يضطر إلى حذف نون الوقاية، والـ ذي يؤكد عدم جواز الحذف كلام الأنباري(ت-577 هـ .):« ولا خلاف أنّه لا يجـ وز أن يقال:(ما أكرمي) بحذف النون كما يقال:(ما أكرمني)»[2].

من كلام الأنباري يستنتج أنّه لا يوجد خلاف بين البصريين والكوفيين في عدم جواز حذف نون الوقاية من أفعل التعجب،فعلام اعتمد ابن عصفور في رأيه هذا؟

الأفعـ ال الناقصـ ة:

لقد أجاز الزمخشري(ت-538 هـ .) أن يلحـ ق (غـ دا) و(راح) بالأفعـ ال الناقصة ولم يمثّل لذلك، لكنّ ابن عصفور أكّد بأنّهما يستعملان تـ امين وناقصـ ين وقدم توضيحا على ذلك حين قال:« وأمـ ا (غـ دا) و (راح) فيسـ تعملان تـ امين وناقصين ، فإذا استعملا تامين دلاّ على دخول الفاعل في الوقت الذي اشـ تُقّا مـ ن اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيّ أو غيره ، فنقول:(غدا زيدٌ وراح) أي: دخل في الغدوّ والرواح. وقد يدلاّن على إبقاء الفاعل مثبتًا في الوقت الـ ذي اشتقا منه ، يقال:(غدا زيدٌ وراح)، أي: مشى في الغدوّ والـ رواح. وإذا اسـ تعملا ناقصين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن ، وأن لا يكون كما تقـ دّم فـ ي أخواتهما. ويكون حكمهما في ذلك كحكم ما تقدّم، ويكونان إذ ذاك للدلالـ ة علـ ى اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتُقا منه، وذلك نحو: غدا زيدٌ قائمًـ ا ، أي وقع قيامه في وقت الغدوّ، وراح عبدُ اللهِ منطلقًا أي وقع انطلاقه في وقت الرواح. وقد يكونان بمعنـ ى(صـ ار)،فتقـ ول :(غـ دا زيـ دٌ منطلقـ ا)، و(راح عبـ دُ الله ضاحكا)،أي:صارا في حال ضحك وانطلاق »[3].

1- الأصول في النحو لابن السراج ، ج 1 ، ص 101

2 - الإنصاف في مسال الخلاف للأنباري، ج 1 ، ص 132

3- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 1 ، ص 407

هذا التفصيل الذي قدمه ابن عصفور هو الذي جعل النحاة الذين جاؤوا بعده يعتبرونه هو الذي قال بإدراجهما ضمن الأفعال الناقصة كالذي نقله تلميذه أبو حيان(ت-745 هـ):« وأما(غدا و راح)، فالصحيح أنّهما ليسا من أفعال هذا الباب وقال ابن عصفور إذا استعملا تامين قلت:غدا زيد، وراح بكر أي دخلا في الغدو والرواح ،أو مثلها في الغدو والرواح، وإذا استعملا ناقصين ، جاز أن يكون فيهما ضمير الشأن ، وأن لا يكون ، ودلاّ على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقا منه، وقد يكونان بمعنى صار انتهى، ويحتاج تقدير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب والله أعلم»[1].

من خلال كلام أبي حيان نستنتج أنّ المسألة مازال فيها خلاف ، لأنّ أبا حيان لا يعتبر (غدا وراح) من الأفعال الناقصة ويرد على الأمثلة التي قدمها ابن عصفور بأنّها تحتاج إلى السماع ، وهذا دليل على أنّهما لم يذكرا عند النحاة الأوائل إلاّ أنّ الزمخشري أوردهما دون أن يعطي أمثلة على ذلك ، ولقد نظرنا في المسألة فلم نعثر عليها في كتب سيبويه(ت-180 هـ)،وابن السراج(ت-316 هـ)،والمبرد(ت-285 هـ)،والفراء(ت-207 هـ). أمّا سيبويه فقال:« وذلك قولك:كان ويكون ، وصار،ومادام ، وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر. تقول: كان عبد الله أخاك ، فإنّما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى»[2].

فسيبويه لم يذكر الأفعال الناقصة كلّها،و لكنّه تركها مفتوحة إلى كل فعل لا يستغني عن الخبر.

وكذلك ابن السراج لما تكلّم على الأفعال الناقصة لم يورد معها (غدا وراح) حيث يقول:« وأخوات كان: صار، وأصبح، وأمسى، وظل ، وأضحى ، ومادام، ومازال ، وليس ، وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل»[3].

1- ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج 3 ، ص 1165-1166

2 – كتاب سيبويه ، ج 1 ، ص 45

3 – الأصول في النحو لابن السراج، ج 1 ، ص 82

أما صاحب المفصل فينكر(غدا وراح) من الأفعال الناقصة غير أنّه لم يوضح ذلك بأمثلة أو تفصيل حيث يقول:«ولم يذكر سيبويه منها إلاّ كان،وصار، ومادام ، وليس، ثم قال:وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، ومما يجوز أن يلحق بها(عاد) و(آض)، و(غدا)، و(راح)، وقد جاء (جاء)بمعنى(صار) في قول العرب:(ما جاءت حاجتُك) ؟ ونظيره (قعد)»[1].

ولقد ثبت بالتحقيق أنّ النحاة الأوائل لم يجعلوا (غدا وراح) ضمن الأفعال الناقصة ، وحتى الذي أجاز أن يكونا ناقصين لم يمثّل لهما من كلام العرب ، لذلك رفض أبو حيان أن يكون(غدا وراح) ناقصين، وقال بأنّ كلام العرب لم يسمع بهما إلاّ تامين ، وحتّى الأمثلة التي أوردها ابن عصفور لا تؤكد بأنّهما ناقصين،إذا أخذنا برأي أبي حيان .

تعليق أفعال القلوب:

يرى ابن عصفور أن كلّ أفعال القلوب تعلّق عن العمل إذا دخل على المفعولين مانع،لكن غيره يجعل التعليق خاصّ ببعض الأفعال فقط،وهذا في قوله: « وانفردت أفعال القلوب بالتعليق وهو ترك العمل لموجب يمنع منه، والمانعات أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام ، أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام ، أو مضافا إليه اسم استفهام، أو تدخل عليه لام الابتداء، أو (أنّ) وفي خبرها اللام أو (ما) النافية، فهذا كله لا يجوز معه إلاّ التعليق ، أو يكون الاسم مستفهما عنه في المعنى. ويجوز فيه أن يعلّق عنه الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام و أن يعمل بالنظر إلى المعنى»[2].

ويقول في كتاب آخر:« ويجوز في هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق،وهو ترك العمل لمانع ، والموانع:أن يكون المفعول اسم استفهام أو مضافا إليه ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام أو لام الابتداء ، أو ما النافية ، أو إنّ وفي خبرها اللام ؛ فهذه الأشياء توجب التعليق»[3].

---

1 – المفصل للزمخشري، ص 337

2 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 1 ، ص 300

3– المقرّب لابن عصفور، ص 183

ويعطي أمثلة عن هذا التعليق فيقول:« وقولي:(أن يكون المفعول استفهام) إلى آخره ، مثال ذلك قولك:علمت أيهم في الدار ؟ ، ومثال كونه مضافا إليه ، قولك: قد علمت أبو أيهم زيد ؟ ومثال دخول همزة الاستفهام عليه ، قولك: قد علمت أزيد قائم ؟ أم عمرو ومثال دخول [ما النافية عليه قولك: قد علمت ما زيد قائم] ومثال دخول إنّ [وفي خبرها اللام قولك: قد علمتُ أنّ زيداً لقائم]»[1].

رغم أنّ ابن عصفور جوّز التعليق لكلّ أفعال القلوب إلاّ أنّه لم يمثّل إلاّ لفعل واحد وهو (عَلِمَ)،الفعل الذي ذكره النحاة في التعليق.

ولقد خالفه في هذا الرأي تلميذه أبو حيان فقال:« وليست كلّ أفعال القلوب يجوز تعليقها ، ألا ترى أنّ أراد ، وكره ، وأحبّ ، وأبغض من أفعال القلوب ولا تُعلّق ، وممّا ذكر فيه التعليق أفعال ليست من أفعال القلوب أذا أنكرها فَمِنْها(نظر)البصرية ،فذهب ابن عصفور وابن مالك إلى أنّه يجوز تعليقها»[2].

ولما تحقّقنا من المسألة عند بعض النحاة الذين سبقوا ابن عصفور فإنّنا وجدنا ابن السراج لم يذكر من أفعال القلوب التي تعلّق عن العمل إذا وليها حروف الاستفهام وأجوبة القسم إلاّ (ظنّ) (وعَلِمَ) ومثّل لها بـ .(علمت أزيد في الدار أم عمرو، وعلمت إنّ زيدا لقائم)[3].

وكذلك الزمخشري اقتصر التعليق على (ظنّ) (عَلِمَ) عندما قال:« ومنها أنها تعلّق ، وذلك عند حروف الابتداء والاستفهام والنفي ، كقولك:(ظننتُ لزيدٌ منطلق) و(علمت أزيدٌ عندك أم عمرو) و(أيهم في الدار) و(علمت ما زيد بمنطلقٍ)، ولا يكون التعليق في غيرها»[4].

ويبدو أنّ ابن عصفور برأيه هذا الذي خالف به النحاة الذين سبقوه لم يكن مقتنعا ، لأنّه لم يقدّم أدلة على تعليق سائر أفعال القلوب ، بل اقتصر على الفعلين

1- مثل المقرب لابن عصفور،ص 178

2 – ارتشاف الضرب لأبي حيان، ج 4 ، ص 2117

3- ينظر الأصول في النحوي لابن السراج، ج 1 ، ص 182

4 – المفصل للزمخشري ، ص 336

اللّذين ذكرهما غيره، وكأنّه لم يكن واثقا من تعليق كلّ أفعال القلوب ، لأنّ الـ ـذي يقدّم فكرة جديدة يجب عليه أن يدلّل عليها بأمثلة وحجج ليقنع المعارضين لها.

جـ ـزم المضارع المهموز الآخـ ـر:

لقد أجاز ابن عصفور حذف آخر المضارع المهموز عند جزمه ، وأعطاه حكم المعتل الأصلي حين قال:« وأما المهموز الآخر ، فلا يخلو أن تخفّف همزته، أو لا تخفّف. فإن لم تخفّف جرى مجرى الصحيح ، نحو(لم يقرأ)، و(لم يخطيء)، فإن جزمه بسكون آخره كالصحيح ، ولا يعتدّ بعارض فيه ، فيجزم بحذف آخره كما يجزم المعتل ، وعليه قوله[من الطويل]:

جَرِيءٍ مَتَى يُظلَمْ يُعاقِبْ بِظُلمِه سَريعًا وإلاّ يُبْدَ بالظُلمِ يُظلَمِ »[1].

فابن عصفور بإجازته هذه يخالف النحاة ، وهذا ما ينقله لنـ ـا أبـ و حيـ ان بقوله:« فنصّ أكثر أصحابنا على أنّه لا يُحذَفُ حرفُ اللين للجازم ، وأنّك تقول:لم يَقُلْ ، ولم يَخَفْ ، ولم يَقْرِ ، وزعم ابن عصفور أنّه يجوز حذفه للجازم فتقول: لم يَقُلْ ، ولم يَخَفْ ، ولم يَقْرِ ، ورد عليه أبو العباس بن الحاج من تلاميذ شيخهما أبي علي»[2] .

والرأي نفسه يثبته السيوطي لقوله :« قال الخضراوي وما حكى الأخفش من: قريت ، و توضيت ، ورفوت لغة ضعيفة ، فإذا دخل الجازم على المضارع فـ ـي هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له، لأنّ حكمه حكم الصحيح ويقدر حذف الجـ ـازم الضمة من الهمزة ،قال:

عَجِبتُ مِن لَيلَاكَ وانْتِيابِها مِن حَيثُ رَاتْنِي وَلَم أُورَا بِها

أي ، ولم أورأ ، أي لم أشعر بها ورائي. وأجاز ابن عصفور: حذفه إعطـ ـاءه لـ ـه حكم المعتل الأصلي ،كقوله:

..... وإلاّ يُبْدَ بِالظُّلمِ يُظلَمِ .

---

1 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 2 ، ص 304 ،والبيت لزهير ابن أبي سلمى في ديوانه،ص 84، من معلقته.

2 –ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج 2 ، ص 849 ، وابن الحاج هو أبو العباس أحمد بن محمد،نحوي أندلسي ، توفي سنة سبع وستمئة للهجرة، ينظر نشأة النحو، ص139

وأجيب بأنّه ضرورة ، أو على لغة بلا يبلا ، كبقى يبقى »[1].

ولكن سيبويه لم يتحدث عن جواز حذف الهمزة المخففة من آخر المضارع المجزوم ، ومثّل لذلك ببيت الراجز المذكور سابقا، ورد ذلك إلى أنّه لم يأت ما يوجب حذف السولكن من المضارع المجزوم الآخر[2].

وأما الفراء فعندما تكلّم على معنى الآية الكريمة: ﴿ وإِن تَلْوُوا أَو تُعرِضُوا فَإِن اللهَ كَانَ بِمَا تَعمَلُونَ خَبِيراً﴾ .فإنّه يذكر قراءة ابن عامر وحمزة فيها وهي: ﴿وتَلُوا﴾، ويقول بأنّهم أرادوا(تَلْؤُوا) فيهمزون الواو لانضمامها ثم يتركون الهمزة فيتحول إعراب الهمزة إلى اللام فتسقط الهمزة[3].

فهو بهذا التفسير ، وإن تكلّم على حذف الهمزة لكنّه كان يخرج للقراءة المذكورة ، ولم يذكر رأيه في جواز حذف آخر المهموز أو عدمه.

ويبدو أن رأي ابن عصفور لم يقل به لا النحاة الأوائل ولا النحاة المتأخرين، لأنّه لم يأت بدليل من النثر ،إذ الشعر قد يكون ضرورة كما ذكر السيوطي في رده على قول ابن عصفور،وكذلك لأن أغلب النحاة أعطوا المهموز حكم الصحيح عند الجزم.

فعل الشرط وجوابه :

لقد أكد ابن عصفور على جواز حذف جواب الشرط وإبقاء فعله،وعلى حذفهما معا إذا كان في الكلام ما يدلّ على ذلك وهذا في قوله:« وكذلك يجوز حذفُ الجواب وإبقاء فعل الشرط، إذا جاء الشرطُ عقيب كلام يدلّ على الجواب، أو أثناءه،نحو قولك زيد قائم إن قام عمرو، و زيد إن قام عمرو قائم . ويجوز حذفهما_أيضا_في الشعر إذا كان في الكلام ما يدلّ على ذلك نحو قوله [من الرجز]:

1- همع الهوامع للسيوطي ،ج 1،ص 176 – 177،والبيت من الرجز غير منسوب في الكتاب،ج3 ، 544 ، وفي الهمع،ج1 ،ص176 ، والخضراوي:أبو عبد الله محمد بن يحي الخزرجي،توفي سنة ست وأربعين وستمئة ،ينظر البغية،ج1،ص267

2- ينظر كتاب سيبويه ، ج 3 ، ص544

3 –ينظر معاني القرآن للفراء ،ج 1 ، ص 291، والآية135 من سورة النساء،وقرأها ابن عامر وحمزة بضم اللام وواو سلكنة بعدها، ينظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري،ج2 ، ص291

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى،وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ،وَإِنْ

أي:وإن كان فقيراً معدماً، تَمَنَّيْنَهُ.أوفي نادر كلام؛نحو قولهم(افْعَلْ هذا إمّا لا)أي:إن كُنْتَ لا تفعلُ غيره، فافعله »[1] .

ولقد ذكر أبو حيان(ت-745 هـ .) هذا الرأي لكنّه ردّه بعدم ورود السماع به حين قال:« وهل يجوز حذفُ الفعل بعد(لا)الطلبية في كلام ابن عصفور،وشد يخنا أبي الحسن الأبذي ما يدلّ على جواز حذفه، إذا دلّ عليه الدليل، وتبعته(لا) قالا كقولك:اضْرِبْ زَيْداً إنْ أساء،وإلاّ فلا(أي فلا تَضْرِبْهُ) ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب»[2] .

كما أكّد لنا هذه الرؤية السيوطي(ت-911 هـ .) بقوله:«وجواز ابن عصفور والأبذي حذفه، أي مجزومهما وإبقاؤها(لدليل) نحو:اضرب زيداً إن أساء وألاّ فلا.وتوقّف أبو حيان،فقال:يحتاج إلى سماع من العرب»[3] .

لكنّ الأشموني(ت-918 هـ .) ينقل عن ابن مالك(ت-672 هـ .) أنّه لا يجوز حذف الشرط والجزاء معا إلاّ في ضرورة وهذا في قوله:«قال في التسهيل:ويحذفان بعد إن في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيراً مُعْدِماً قَالَتْ وَإِنْ

التقدير:وإن كان فقيراً معدماً رضيته»[4] .

ولمّا راجعنا المسألة في بعض كتب النحاة وجدنا سيبويه(ت-180 هـ .) لم يتكلّم على حذف الجواب ولا حذف الشرط والجواب معا عندما ذكر جواز حذف حرف الجزاء[5] .

أمّا ابن السراج(ت-316 هـ .) فإنّه لا يحسن حذف الجواب ولم يذكر حذف الشرط والجواب معا حين يقول :«وأمّا ما كان سوى(إنْ) منها فلا يحسن أن يحذف الجواب، وسيبويه يجيز:إن أتيتني آتيك، وإن لم تأتني أجزك، لأنّه في

---

[1] – المقرب لابن عصفور، ص 353 – 354 ، والبيت لرؤبة،في خزانة الأدب،ج9 ، ص14

[2]– ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج 4 ، ص 1858

[3] – همع الهوامع للسيوطي ، ج 2 ، ص 446

[4] – حاشية الصبان على شرح الأشموني ،ج 4 ، ص 38 ، والبيت لرؤبة المذكور سابقا

[5]– ينظر كتاب سيبويه ،ج 3 ، ص 82 _83

موضع الفعل المجزوم، وينبغي أن تعلم أنّ المواضع الّتي لا يصلح فيها (إنْ) لا يجوز أن يجازى فيها بشيء من هذه الأسماء البتة، لأنّ الجزاء في الحقيقة إنّما هو بها»[1] .

ويمكن القول أنّ الرأي الّذي قدّمه ابن عصفور مقبول لأنّه اشترط في جواز حذف الجواب أن يكون في الكلام ما يدلّ عليه،وقدّم أمثلة على ذلك. وأما حذف الشرط والجواب معا فإنّه خصّصها بالشعر،وأعطى دليلا على رأيه من شعر العرب، وإن اعتبر غيره هذا البيت ضرورة شعرية .

[1] – الأصول لابن السراج ، ج 2 ، ص 161

الحروف:

في باب (ماذا) :

لقد خالف ابن عصفور النحاة في أن تكون(ماذا) مفعولا به،وقال بأنّها لا تكون إلاّ مبتدأ وخبرا وهذا في قوله:« ومما يدلّ على أنّ(ماذا) قد تكون على تقدير اسمين قوله[من الطويل] :

ألا تَسألان المرءَ ماذا يحاولُ أنَحبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطِلٌ

فإبداله(أنحبٌ) منه دليل على أنّه مرفوع،ولذلك أُبدل منه مرفوع. ومن جعل(ماذا) اسمين قوله[من الوافر] :

دَعِي ماذا عَلِمتُ سأَتَقِيهِ وَلَكِنْ بالمُغَيَّبِ نَبِّئِيني .

فلا يتصور في(ماذا) أن تكون بتقدير اسم واحد، لأنّه لو كان كذلك لم يخل أن يكون منصوبا بـ(دعي) أو بـ(علمت) أو بفعل مضمر يفسره (سأتقيه) ، وباطل أن يكون منصوبا بـ(دعي) لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله،وباطل أن يكون منصوبا بـ(علمت) لأنّه لا يريد أن يستفهم عن معلوم. وباطل أن يكون منصوبا بفعل مضمر يفسره (سأتقيه) ، لأنّه لا يكون إذ ذاك لـ(علمت) موضع من الإعراب. فلم يبق إلاّ أن يكون مبتدأ وخبرا قد عُلّق عنه (دعي)، كأنه قال: دعي أيّ شيء الذي علمتُ فأنّي(سأتقيه)، والمضمر الذي في(سأتقيه) عائد على (ذا)»[1].

لكنّ أبا حيان(ت-745 هـ) لم يوافق ابن عصفور في هذا التخريج ، وقال بأنّه خالف جميع النحاة برأيه هذا حيث قال :« الرابع من الأحوال: أن تخلع (ما) عن الاستفهام ، و(ذا) من الإشارة ، ويستعمل مجموعهما موصولا ، وعليه

دَعِي ماذَا عَلِمتِ سأَتَقِيهِ .....

أي (دعي الذي علِمتِ)، وزعم ابن عصفور: أنّ هذا الاستعمال [لا يصح و تأوّل البيتَ، وخالف الناسُ قاطبةً في فَهْمِهِم ذلك عن سيبويه ، وقال ابن عصفور أيضا]

1 . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج 3 ، ص 69-70،والبيت للبيد بن ربيعة،في خزانة الأدب،ج2، ص222،والبيت الثاني للمثقب العبدي، في خزانة الأدب،ج6 ، ص134

في بعض تصانيفه ، وقد استُعمِلتْ في الشعر استعمالا ثالثا ، وهو جعلها بمنزلة الذي»[1].

كما نقل لنا السيوطي(ت-911 هـ .) رأي ابن عصفور عندما تكلّم على (ماذا) في البيت المذكور سابقا بقوله:« أي دعي الذي علمت. قال أبو حيان: واستعمالها على هذا الوجه قليل ، وقيل: خاص بالشعر.وأنكره ابن عصفور أصلا، وتأوّل البيت على أنّ (ما) مبتدأ ، و (ذا) خبره ، ودعي معلّق بالاستفهام»[2].

وكذلك ابن هشام(ت-761 هـ .) يرد على ابن عصفور بأنّ تعليق (دعي) غير مقبول لأنّها ليست من أفعال القلوب عندما، يقول:« وقال ابن عصفور:لا تكون (ماذا) مفعولا لدعي؛ لأنّ الاستفهام له الصدر؛ ولِعَلِمتِ ؛ لأنّه لم يرِد أن يستفهم عن معلومها ما هو... ونقول:إذا قُدّرت (ماذا) بمعنى الذي أو بمعنى شيء لم يمتنع كونُها مفعولَ(دعي)، وقوله (لم يرِد أن يستفهم عن معلومها)، لازم له إذا جعل (ماذا) مبتدأ وخبرا ؛ ودعواه تعليق (دعي) مردودة بأنّها ليست من أفعال القلوب»[3].

وأما صاحب الكتاب فإنّه يعتبر(ماذا) بمعنى(الذي) ومثّل لها بالبيتين اللذين ذكرهما ابن عصفور في القضية، وهو بهذا يجعلها مفعولا به للفعل(دعي)[4].

ومن الكوفيين الفراء(ت-207 هـ .)الذي يعتبر(ماذا) بمعنى (أيّ شيء) ويجعلها في موضع نصب ،عندما يتكلّم عن معنى الآية الكريمة:﴿ يَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ﴾ كما اعتبرها بمعنى الذي ، ومثّل لها بالبيت:

أَلاَ تَسْأَلاَنِ المَرْءَ مَاذَا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وَبَاطِلُ[5]

---

1 . ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج 2 ، ص 1009 – 1010 ،والبيت السابق

2 . همع الهوامع للسيوطي ، ج 1 ، ص 275 .

3 . مغني اللبيب لابن هشام ، ج 1 ، ص 491 .

4 . ينظر كتاب سيبويه ، ج 2 ، ص 417 – 418

5 – ينظر معاني القرآن للفراء ، ج1 ، ص138 –139 ، و الآية205 من سورة البقرة ، والبيت للبيد بن ربيعة ، في خزانة الأدب ، ج2 ، ص222

ويبدو أن ابن هشام لا يوافق على رأي ابن عصفور لأن الأخير لا يقبل أن تكون(ماذا) بمعنى الذي لكنّه لا يجعلها مفعولا به ، هذا ما أوصله إلى تعليق مالا يجوز تعليقه حسب قول ابن هشام.

شروط عمل (ما) الحجازية:

لقد علّق النحاة عمل (ما) الحجازية إذا تقدم خبرها على اسمها ، إلاّ أن ابن عصفور استثنى من ذلك الظرف والجار والمجرور ، حين قال:« وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فأعملوها عمل ليس ، إلاّ أنّهم لم يعملوها عملها إلاّ بشروط ثلاثة: أحدها: أن يكون الخبر غير موجب. والآخر: ألا يتقدم الخبر على اسمها، وليس بظرف ولا مجرور. والثالث: ألا يفصل بينها وبين الاسم بـ .(إن) الزائدة »[1].

فابن عصفور بهذا الرأي خالف النحاة الذين سبقوه ، إذ يعمل (ما) إذا كان المتقدم ظرفا أو مجرورا، هذا ما يؤكده ابن النحاس في ما نقله لنا السيوطي(ت-911 هـ .) ،بقوله:« قال ابن عصفور في (المقرب) تعمل ما بشرط أن لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور قال ابن النحاس في (التعليقة):تحرز من مثل قولنا ما في الدار زيد وما عندك زيد ، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من أنواع التوسعات. قال: وهذا شيء اختص به ابن عصفور لا أعلمه لغيره ، فإن الناس نصوا على أن الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل: ظرفا أو مجرورا كان أو غيره »[2].

وعندما راجعنا المسألة في بعض كتب النحاة فإنّنا وجدنا ما قاله ابن النحاس صحيحا ، فهذا المبرد(ت-285 هـ .) يقول بأن عمل (ما) يبطل إذا تقدم خبرها على اسمها حين يقول:« وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدموا خبرها على اسمها ردّوها إلى أصلها، فقالوا(ما زيد إلاّ منطلقٌ)، و(ما

1 . المقرب لابن عصفور ، ص 157

2 . الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ج5 ، ص 13 ، وابن النحاس هو محمد بن ابراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين الحلبي النحوي،توفي سنة ثمان وتسعين وستمئة للهجرة،أملى شرحا لكتاب المقرب،ينظر البغية،ج1 ،ص13

منطلقٌ زيدٌ) ؛ لأنّها حرف لا يتصرّف تصرّف الأفعال ، فلم يقو على تقديم الخبر»[1].

والرأي نفسه يثبته ابن السراج(ت-316 هـ.) عندما يتكلّم على تقدّم خبر (ما) على اسمها بقوله:« وإن قدموا الخبر على الاسم رفعوا أيضا فقالوا:(ما منطلق زيد) »[2].

أما الفراء(ت-207 هـ.) فيقول: بأنّ (ما) إذا تقدّم خبرها على اسمها فإنّ عملها يبطل وهذا في قوله:« وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت ما سامعٌ هذا ، وما قائم أخوك ، وذلك أنّ الباء لم تستعملها هنا ولم تدخل ؛ ألا ترى أنّه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك ؛ لأنّها إنما تقع في المنفيّ إذا سبق الاسم ، فلما لم يمكن في (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء وحسن ذلك في (ليس)»[3].

ويظهر أنّ رأي ابن عصفور مقبول ، لأن الظرف أو المجرور لا يظهر عليهما النصب ، فإذا تقدّم كلّ منهما على (ما) فإنّنا لا نستطيع أن نجزم بأنّ عمل (ما) بطل ، إذ النصب لم يظهر عليهما في كلّ الحالات وكذلك لأنّ النحاة يجيزون التوسع في الظرف والمجرور، ولو أنّ النحاة الأوائل لم يتطرقوا إلى هذا ولكنهم لم ينفوه.

في باب (كأن) و بطلان عملها:

يرى ابن عصفور أن (كأنّ) إذا اتصل بها ضمير المخاطب أو المتكلم بطَل عملُها ، وهذا الرأي لم يقل به النحاة حيث يقول:« والصحيح عندي أنّ (كأنّ) للتشبيه ، فكأنّك أردت أن تقول: كأنّ الفرق آتٍ ، وكأنّ الشتاء مقبلٌ ، إلاّ أنّك أردت أن تدخل الكاف للخطاب وألغيتَ (كأنّ) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمّا لحقها اسم الخطاب ، كما أُلغيتْ لمّا لحقها (ما) في نحو(كأنّما)، لزوال الاختصاص، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو:(كأنّني بالفرق تفعلُ) ، ألا ترى أنّها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل . والباء في (بالشتاء

1 . المقتضب للمبرد ، ج 4 ، ص 450

2 . الأصول في النحو لابن سراج ، ج 1 ، ص 92 – 93

3 . معاني القرآن للفراء ، ج 2 ، ص 42 – 43

مقبل)، زائدة ، وكأنّه قال:كأنّك الشتاء مقبلٌ، أراد أن يقول(كأنّ الشتاء مقبلٌ)فألحق الكاف للخطاب وألغى (كأنّ) ، وزاد الباء في المبتدأ ،كما زيدت في (بِحسبك زيدٌ)»[1] .

لقد نقل لنا السيوطي(ت-911 هـ .) رأي ابن عصفور عندما تكلّم على اختلاف النحاة حول قول العرب (كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل):« والقول الثاني : لأبي الحسن ابن عصفور ، وهو قول أفقه من قول الفارسي ، زعم أن الكاف حرف خطاب اتصلت بكأنّ فأبطلت إعمالها وأزالت اختصاصها ، ولهذا دخلت على الجملة الفعلية ، والباء بالدنيا وبالآخرة زائدة كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه كأنّ وقد مثلناه . والذي حمله على زعمه زوال إعمالها أنّه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأنّ وثبتت زيادتها في المبتدأ »[2].

وكذلك ابن هشام(ت-761 هـ .) ذكر رأي ابن عصفور لما تكلّم على أقوال النحاة في إعراب (كأنّك) المذكور سابقا حين قال:« وقد اختلف في إعراب ذلك، فقال الفارسي:الكاف حرف خطاب والباء زائدة في اسم كأنّ، وقال بعضهم: الكاف اسم كأن... وقال ابن عصفور:الكاف والياء في كأنّك وكأنّي زائدتان كافّتان لكأنّ عن العمل كما تكفّها ما ، والباء زائدة في المبتدأ »[3].

ولما رجعنا بالمسألة إلى بعض كتب النحاة الأوائل فإنّنا لم نجد من يجعل (كاف الخطاب) يبطل عمل (كأنّ) فسيبويه(ت-180 هـ .) يجعل (كأنّ) ينطبق عليها جميع ما ينطبق على (إنّ) وهذا في قوله:« واعلم أنّ لعلّ وكأنّ وليت ثلاثهن يجوز فيهن جميع ما جاز في إنّ ، إلاّ أنّه لا يُرفَع بعدهن شيء على الابتداء»[4].

وكذلك الحال عند ابن السراج(ت-316 هـ .) فإنّه يجعل (كأنّ) مطابقة لـ(إنّ) في العمل والإبطال ، وينكر بإنّ (كاف الخطاب) إذا اتصلت بـ إنّ فإنّها

1 . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج 1 ، ص 454

2 . الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، ج7 ، ص61

3 . مغني اللبيب لابن هشام ، ج 1 ، ص 325

4 .كتاب سيبويه ، ج 2 ، ص 146

تُعرب اسمها ولكن لا يظهر عليها الإعراب حين يقول: وإنّك وزيد قائمان ، إذا كان اسم (إنّ) لا يتبين فيه الإعراب نحو هذا وما ذكرناه في هذه المسائل [1].

ويبدو أنّ ابن عصفور برأيه هذا قد فرّق بين (كأن) وأخواتها في العمل، لأنه لم يتكلّم على إبطال كاف الخطاب لعمل (إنّ) والنحاة كلّهم مجمعون على أنّ (كأنّ) تطابق (إنّ) في العمل ولم يذكروا من الحروف التي تكفّ عمل (إنّ) إلاّ (ما).

عمل (لات):

لقد خالف ابن عصفور النحاة في معمول (لات) فقال بأنها ترفع (الحين) ظاهرة ومضمرة ، ونكرة ومعرفة حيث يقول:« وأمّا لاَتَ : فلم ترفع بها العرب إلاّ (الحين) مظهرا أو مضمرا ؛ فتقول:(لاتَ حينَ قيامٍ لك ، و لاتَ حينَ قيامٍ لك)، فتنصب حينَ ، تريد : لاتَ الحينَ حينَ قيامٍ لك ،وتعملُ في (الحين) معرفة ونكرة؛ لاختصاصها به. ومن إعمالها أيضا في المعرفة : قول الأعشى [من الخفيف] :

لاَتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أَوْمَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأَهْوَالِ

فأعملها في (هَنَّا وهو معرفةٌ)»[2].

ولقد نقل أبو حيان(ت-745 هـ) قول ابن عصفور بقوله:«وقال ابن عصفور تقول في قراءة من نصب :﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾، الذي لاتَ هو حين مناصٍ الحينَ ، تُظْهِرُ ذلك الذي كان محذوفا، وتجعلُ مكانه ضميرا وليجوز أن يحذف ، وفي قراءة من رفع الذي لاتَ هو حينُ مناصٍ ،ولا يحذفُ هو ، وقال الأستاذ أبو الحسن بن الضائع هذا كله لا يجوز»[3].

لكن سيبويه جعل مرفوعها مضمرا دائما ولا تعمل إلاّ في (الحين) وبرّر هذا بأنّ (لات) لا تتمكّن تمكّن ليس وهذا في قوله:« لا تكون لاتَ إلاّ مع الحين، تُضمرُ فيها مرفوعا وتَنصبُ الحين لأنّه مفعول به ، ولم تمكّن تمكُّنَها ولم تستعمل إلاّ مضمرا فيها ، لأنّها ليستْ كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب ، تقول :

---

1 . ينظر الأصول في النحو لابن السراج ، ج 1 ، ص 240-256

2 . المقرب لابن عصفور ، ص 162 ، و البيت للأعشى ، في خزانة الأدب، ج4 ،ص 196 -198

3 . ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج 3 ، ص 1059، والآية3 من سورة صاد

لستَ [ولستِ] وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهبا ، فتَبني على المبتدإ وتُضمِر فيه ، ولا يكون هذا في لات لا تقول:عبد الله لا منطلقًا»[1].

أما الفراء فإنّه عندما تحدث عن لات لم يذكر مرفوعها لا مظهراً ولا مضمراً، ولكنّه قال: بأنّ كلام العرب أن ينصب بها، وإذا أضيفت تخفض، والدليل الذي قدّمه على النصب هو قول الشاعر:

تَذَكّرْ حُبَّ لَيلى لاتَ حِينًا وأَطْلالًا بِذِي الشّيباتِ قَدْ قَطَعَ القَرينَا

واستدلّ على الخفض بقول الشاعر:

طَلَبوا صُلْحَنا وَلاتَ أَوانٍ فَأَجَبْنا أَنْ لَيسَ حِينَ بَقاءِ[2].

وكذلك الزمخشري(ت-538 هـ .) لم يتكلّم إلاّ على نصبها للحين لكنّه مثّل بالرفع حين قال: « و(لا) التي يُكْذَبونَها بالتاء هي المشبهة بـ .(لـ يس) بعينها ، ولكنّهم أبَوا إلاّ أن يكون المنصوب بها حيناً،قال الله تعالى:﴿ وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾، أي :ليس الحين حين مناصٍ»[3].

والظاهر أنّ ابن عصفور بنى رأيه هذا على التقدير فقط ، لأنّه لم يرد معمول (لات)المرفوع معرفة في كلام العرب حسب ما أورده النحاة من شعر أو نثر، وكذلك لم يرد به القرآن. هذا ما جعل النحاة يقولون بأنّه لا يكون إلاّ مضمرا.

الفصل بين (إذن) و معمولها المنصوب:

لقد أجاز ابن عصفور الفصل بين(إذن) و معمولها بالقسم والظرف والجار والمجرور،رغم أنّ البصريين لا يجيزون ذلك حين قال:«فتجيء إذن على هذا التقدير أول الكلام. ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم،والظرف والمجرور؛نحو قولك:(إذَنْ واللّهِ أُكْرِمَكَ)،(إذَنْ في الدّارِ آتِيكَ)»[4] .

---

1 .كتاب سيبويه ، ج 1 ، ص 57

2 . ينظر معاني القرآن للفراء ،ج 2 ، ص 397-398 ،والبيت الأول للمفضل،في خزانة الأدب،ج4، ص158 و167 ، والبيت الثاني للحارث بن حلزة، في خزانة الأدب،ج1 ، ص 316

3 . المفصل للزمخشري ، ص 118،والآية3 من سورة صاد

4 – المقرب لابن عصفور ، ص 339

ولقد أثبت هذا الرأي أبو حيان(ت-745 هـ .) عندما تكلّم عن عدم جواز الفصل بين(إذن) و منصوبها،حين قال:«ولا يجوز الفصلُ بين(إذن)و منصوبها إلا إذا كان القسم محذوف الجواب،...وأجاز ابن طاهر،وابن بابشاذ،الفصل بينَهما بالدعاء والنداء...وبعض النحويين بالظرف،وإليه ذهب ابن عصفور،وشيخنا أبو الحسن الأبذي،والصحيح أن ذلك لا يجوز»[1].

كما نقل لنا رأي ابن عصفور ابن هشام(ت-761 هـ . .) لما تكلّم على عمل(إذن) بقوله:« المسألة الرابعة:في عملها، وهو نصبه المضارع بشرط تصديرها،واستقباله، واتصالهما ... وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء»[2] .

وكذلك السيوطي(ت-911 هـ .) ذكر هذا الرأي بقوله:« وأجاز ابن عصفور والأبذي الفصلَ بالظرف نحو:إذن -غدا- أكْرِمَك.وأجاز الكسائي وابن هشام والفراء الفصل بمعمول الفعل»[3] .

ولما راجعنا المسألة عند سيبويه وجدناه لا يعمل(إذن) إلا إذا كانت جوابا،وكانت مبتدأة، ولا يعملها إذا فصل بينها ،بين معمولها بشيء،وهو يشبهها بعمل أرى في الأسماء حين يقول:«واعلم أن إذن إذا كانت جوابا وكانت مبتدأة عملتْ في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة .وذلك قولك: إذَن أجيئَك،...ولا تفصلُ بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن،لأن إذَن أشبهت أرى،فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء وهي تُلغى وتُقدم وتؤخَّر»[4].

أما الفراء فإنّه لما تكلّم عن معنى الآية الكريمة:﴿وإِذاً لاَ تُمَتَّعُونَ﴾ .ذكر الآية الكريمة:﴿وإِذاً لاَ يَلْبَثُوا﴾ ،في قراءة النصب، وقال بأن هذا جائز، أي،يجوز

---

[1] -ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج4 ، ص 1653 ، وابن طاهر:أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر،نحوي أندلسي،توفي سنة ثمانين وخمسمئة ،ينظر البغية،ج1 ، ص28 ، وابن بابشاذ: هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ،من مؤلفاته شرح جمل الزجاجي،توفي سنة تسع وستين وأربعمئة للهجرة،ينظر نشأة النحو، ص127

[2]- مغني اللبيب لابن هشام ،ج 1 ، ص 40

[3] - همع الهوامع للسيوطي ، ج 2 ، ص295

[4] -كتاب سيبويه ،ج 3 ، ص 12

الفصل بين إذن ومعمولها بلا ،ولم يذكر جواز الفصل بين إذن ومعمولها بالظرف أو المجرور.[1]

ويبدو أن ابن عصفور في هذا الرأي استعمل قاعدة التوسع في الظرف والجار والمجرور في جميع المسائل، لكنّه لم يقدم دليلا من القرآن، أو من كلام العرب.

الحروف الّتي تربط المقسم به بالمقسم عليه:

لقد أدرج ابن عصفور(أن) ضمن الحروف الّتي تربط المقسم به بالمقسم عليه إذا كانت الجملة الواقعة جوابا ل(لو)حين قال:«وأما الحروف الّتي تربط المقسم به بالمقسم عليه[ف(أن)]،إن كانت الجملة الواقعة جوابا ل(لو)،وما دخلت عليه؛ نحو قوله[من الوافر] :

أَمَا واللهِ أنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً وَمَا بِالحُرِّ أنْتَ وَلاَ العَتِيقِ .

وإن كانت غير ذلك:ف(إن)و(اللام) في الإيجاب، و(ما)و(لا) في النفي»[2].

وذكر أبو حيان رأي ابن عصفور في باب القسم حين قال:« وزعم ابن عصفور:أن(أن) من الحروف التي تربط القسم بالمقسم عليه إن كانت الجملة الواقعة جوابا لـ(لو)...وقد رد عليه ذلك الأستاذ أبو الحسن بن الضائع،ونص سيبويه على أن(أن) في جواب القسم،كاللام الأولى في(والله لئن فعلت لأفعلن)،فليست الرابطةُ للجواب بالقسم»[3] .

كما نقل ابن هشام(ت-761 هـ .) رأي ابن عصفور لما تكلّم عن أوجه(أن)الخفيفة حين قال:«والثاني:أن تقع بين(لو)وفعل القسم:مذكوراً كقوله:

فأُقْسِمُ أنْ لو الْتَقَيْنا وأَنْتُمُ لكانَ لَكُمْ يومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ .

---

[1] -ينظر معاني القرآن للفراء ، ج 2، ص 337 _ 338 ، والآية16 من سورة السجدة، والآية76 من سورة الأسراء،في قراءة أُبي، ينظر الكشاف للزمخشري،ج2 ، ص686

[2] -المقرب لابن عصفور، ص 279 ، والبيت لعبد الله بن الحر، في خزانة الأدب،ج4 ، ص131 و132

[3]- ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج4 ، ص 1775

أومتروكا...هذا قول سيبويه وغيره، وفي مقرب ابن عصفور أنّها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، والبعيد أن الأكثر تركها،والحروف الرابطة ليست كذلك»[1].

ويؤكد هذا الرأي السيوطي(ت-911 هـ .) بقوله:«وزعم ابن عصفور في(المقرب):أنّها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه. والّذي نص عليه سيبويه:أنّها زائدة»[2].

ولما راجعنا المسألة عند سيبويه(ت-180 هـ .) فإنّنا وجدناه يشبه(أن) بلام التوكيد، ولا يجعلها من حروف ربط القسم بالمقسم عليه[3].

وكذلك الزمخشري(ت-538 هـ .) لم يجعل(أن) ضمن الحروف الرابطة للقسم بالمقسم عليه وهذا في قوله:« الأحرف الواقعة في جواب القسم .ويتلقى القسم بثلاثة أشياء:باللام، وب(إن) وبحرف النفي،كقولك :(بالله لأفعلن) و(وإنّك لذاهب)،و(ما فعلت)،و(لا أفعلُ)»[4] .

ويبدو أن البيت الّذي استدلّ به ابن عصفور على أن(أن)من حروف ربط المقسم عليه،لا يدلّ على ربط المقسم بالمقسم عليه،لأن المقسم عليه لم يذكر في البيت.لهذا لم يعتبر النحاة(أن) رابطة للمقسم بالمقسم عليه.

الحروف الّتي تعلّق المقسم به بالمقسم عليه:

لقد حدد ابن عصفور شروطا لدخول(قد) على الجملة المقسم عليها،وهذا في قوله:«وإن كانت الجملة فعلية،فلا يخلو أن يكون الفعل ماضيا أوحالا أو مستقبلا فإن كان ماضيا...وإن كان موجبا فلا يخلو أن يكون قريبا من زمن الحال أو بعيدا منه،فإن كان قريبا من زمن الحال،أدخلتَ عليه اللام و(قد)،فقلت:(واللهِ لقد قام

---

[1] – مغني اللبيب لابن هشام ، ج1 ، ص 63 _64 ، والبيت للمسلّب بن علس، في شرح أبيات سيبويه للسيرافي،ج2 ، ص185

[2] – همع الهوامع للسيوطي ، ج3 ، ص 325

[3] –ينظر كتاب سيبويه ،ج3 ، ص 106 _107 _108

[4]– المفصل للزمخشري ، ص 453

زيد)،فإن(قد) تقرب من زمن الحال،وإن كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها،فقلت:(والله لقام زيد).قال الشاعر[من الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إنْ حَدِيثٌ وَلاَ صَالِي

فأدخل اللام على جواب(حلفتُ) وهو(ناموا)،من غير(قد)»[1] .

ولقد أثبت لنا هذا الرأي أبو حيان بقوله:«وقال ابن عصفور:إن كان قريبا من زمن الحال دخلت اللام، وقد ،وإن كان بعيدا فاللام وحدها،أو بمضارع حال،ففي المسألة خلافُ»[2] .

كما ذكر ابن هشام رأي ابن عصفور حين تكلّم على أقوال النحاة في تقريب الماضي من الحال فقال:«الثالث:ذكره ابن عصفور،وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت،فإن كان قريبا من الحال جيء باللام و(قد)جميعاً نحو:﴿ تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا﴾ ،وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقوله:

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا،فَمَا إنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلاَ صَالِي

والظاهر في الآية والبيت عكس ما قال ،إذ المراد في الآية فضل الله عليناً بالصبر وسيرة المحسنين، وذلك محكوم له به في الأزل، وهو متّصف به مذ قَبْل، والمراد في البيت أنّهم ناموا قبل مجيئه»[3] .

ويخالف السيوطي رأي ابن عصفور كذلك بقوله:«(و) تلزم(اللام مع قد ولَ و مقدرة في ماضٍ مثبتٍ غير جامد)...خلافا لابن عصفور في منعه قد حينئذ،لأنّها للتقريب من زمن الحال»[4] .

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص 553 ،والبيت لامرىء القيس، في ديوانه، ص141

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ، ج4 ، ص(1778)

[3] – مغني اللبيب لابن هشام ، ج1 ، ص 295 ،والآية91 من سورة يوسف،والبيت السابق

[4]– همع الهوامع للسيوطي ،ج2 ، ص 400

ولما رجعنا إلى الكتاب وجدنا سيبويه حين تكلّم على الحروف الّتي تعلّق المقسم بالمقسم عليه لم يحدد الشروط التي ذكرها ابن عصفور،ومثّل بقول لبيد:

ولقد علِمتُ لَتَأْتِيَنَّ منِيَّتي إنّ المَنَايا لا تَطيشُ سِهامُها

ومثّل أيضا ب(وقد علمتُ لعبدُ اللهِ خيرٌ منك)[1] .

وكذلك ابن السراج لما تكلم على الحروف التي تعلّق المقسم بالمقسم عليه لم يذكر شروطا وسوى بين(قد)و(اللام) حيث قال:«وأما التي تدخل على الأفعال:فإن كان الفعل ماضياً قلت:واللهِ لقد فعل،وكذلك:واللهِ لفيلك رغبت»[2] .

وفيما يبدو أنّ الأدلة التي اعتمدها ابن عصفور لم يقتنع بها النحاة الذين جاؤوا بعده أمثال أبو حيان وابن هشام والسيوطي فردّوا عليه بما ذكرناه .

[1] –ينظر كتاب سيبويه ،ج3 ، ص 109 _110 ، والبيت للبيد بن ربيعة، في خزانة الأدب،ج9 ، ص160 و161

[2] – الأصول في النحو لابن السراج ،ج1 ، ص 36

خاتمة الفصل:

إن أفضل ما يمكن أن يتوج به هذا الفصل هو تقديم بعض النتائج التي تخص آراء ابن عصفور التي انفرد بها،وطريقة عرضه لها،من خلال م ا اس تطعنا أن نستنتجه من هذه الإطلالة.وهي كالتالي:

1 _أن معظم الآراء التي قدمها كانت في الفروع النحوية ولم تكن ف ي الأص ول – ونعني هنا بالأصول:القاعدة النحوية الكبرى، مثل رفع المبتدأ، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه–لأنّها بمثابة:إبداء رأي في قضية نحوية معروضة، أو تخريج لمسألة مذكورة، أو تقديم إعراب لكلمة في جملة منقولة عن العرب.

2 _أنّه يعتمد على السماع،لأن أغلب المسائل التي أبدى فيها رأيه احتج لها م ن القرآن الكريم، أو من كلام العرب(شعرا كان أو نثرا)

3_ أنّه يستعمل الخطاب العقلي المنطقي لتأكيد نظرته،مثل: ما ب ر به منع ه للاستثناء من العدد فقال:« لأن أسماء العدد نصوص،والنصوص لا يجوز الاستثناء منها،لأن الاستثناء منها يؤدي إلى إخراج النّص عن نطاقه»[1] .أي إخراج الشيء عما اصطلح عليه.

4 _أنّه يستعمل الأسلوب الإقناعي في تقديم فكرته عند عرضها،إذ هو يركز على بعض الصيغ التي تؤدي الغرض،مثل:ألا ترى،لأن هذا أخص ،هذا لا يجوز.

[1]– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2 ، ص 383

الفصل الثالث:

آراء ابن عصفور التي وافق فيها غيره

مقدمة الفصل:

لقد كان لابن عصفور آراء خاصة به _كما مرّ بنا في الفصل السابق _ومع ذلك فإنّه قد نظر في آراء النحاة الذين سبقوه ،ورجّح منها ما أعتقد بأنّه صحيح مقدما الأدلّة التي اعتمدها في الترجيح والاختيار،لأنّ اختيار العالم جزء من عقله، فأخذ من آراء البصريين الكثير، كما أخذ من آراء الكوفيين والبغداديين كلّما وجد فيها ضالته،لذلك فإننا سنعرض في هذا الفصل أهم الآراء التي وافق فيها غيره، ووردت في كتابيه المعتمدين المقرب وشرح الجمل، مع العلم بأنّنا سنخصص لبقية الآراء ملحقا في نهاية البحث لأنها كثيرة لا يتسع المجال لذكرها كلّها، وسنتبع في ذلك نفس المنهج المتبع في الفصل السابق ، وهو ذكر المسألة النحوية،ثم نتبعها برأي ابن عصفور فيها،غير أنّنا نكتفي هنا بذكر الرأي الذي يثبِتُ تأييد ابن عصفور للنحاة الذين سبقوه سواء أكان الرأي لنحوي واحد ، أم لطائفة تنضوي تحت مذهب معين،مع البدء بالأسماء ثم الأفعال ثم الحروف .

الأسماء:

في باب الفاعل:

لقد أيد ابن عصفور في عدم جواز تقدم الفاعل على فعله رأي أهل البصرة فقال:« وقولنا :وقُدِّم عليه ،تحرز مما أُخر عنه ما أُسند إليه ،خلافا لأهل الكوفة فإنّهم يجيزون تقدم الفاعل في سعة الكلام ،نحو:(زيد قام)،تقديره:قام زيد ويستدلون على ذلك بقول الزباء [من الرجز] :

ما للجمالِ مشيُها وئيدا أجندلاً يحملْن أم حديدا

قالوا:معناه :وئيدا مشيُها ،...أما قول الزباء :مشيُها وئيدا ، فمشيها بدل من الضمير الذي في (الجمال)لأنه موضع خبر المبتدأ الذي هو (ما) »[1].

لقد صرح ابن عصفور بمخالفته لأهل الكوفة الذين يجيزون تقديم الفاعل على فعله وأيد رأي أهل البصرة الذين يعربون الفاعل إذا تقدم على فعله مبتدأ وهذا موجود في قول ابن السراج(ت-316 هـ .):«الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو الذي

[1]- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص96 -97 -98 ، والبيت في خزانة الأدب،ج 7 ، ص295

بنيته على الفعل الذي بني للفاعل .ويجعل الفعل حديثا عنه مقدما قبله كان فاعلا في الحقيقة أولم يكن كقولك : جاء زيد ،ومات عمرو،وما أشبه ذلك،ومعنى قولي:بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ،أي : ذكرت الفعل قبل الاسم ، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء »[1] .

كما نقل لنا مهدي المخزومي رأي الكوفة فقال:«والأفعال عند الكوفيين قوية أيضا ،تعمل متأخّرة ،كما تعمل متقدمة وتعمل مقدرة ،كما تعمل ظاهرة...أو يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته ،وخلو فعله من ضمير عائد عليه كما هو المعروف من مذهب الكوفيين »[2] .

الواضح من قول ابن عصفور أنّه لا يجيز تقديم الفاعل على فعله وإذا تقدم فإنه يعربه مبتدأ وهذا هو رأي البصريين في المسألة .

الرافع للفاعل :

لقد اختلف النحاة في الرافع للفاعل على عدّة أقوال منها رأي الجمهور الذي وافقه ابن عصفور بقوله:« واختلف الناس في الرافع للفاعل،... ومنهم من قال: ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغا له ، أي : مفتقرا ، وذلك أن الفعل أبدا طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل ، وإذا أخذ الفاعل استقلّ به ولم يفتقر إلى المفعول ، فمن أخذ الإسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحا ، إلاّ أنّه يخرج الإسناد عن معناه اللغوي الذي هو الإضافة » [3] .

ويؤكد لنا هذه الموافقة السيوطي(ت-911 هـ .)عندما تكلّم عن رأي الجمهور في رفع الفاعل بقوله:«في رافع الفاعل أقوال:أحدها:وعليه الجمهور:أنّه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه ،كما فهم من الحد ، لأنه طالب له»[4] .

---

[1] – الأصول في النحو لابن السراج ،ج1 ، ص 72– 73

[2] – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي،دار الرائد العربي بيروت لبنان ط2 سنة 1406 هـ .–1986م، ص 277 –278

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1 ، ص 103

[4] – همع الهوامع للسيوطي ،ج1 ، ص 511

أما سيبويه فيذكر هذا في باب المسند والمسند إليه فيقول:«ومثل ذلك:يذهب عبد الله،فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء » [1] .

يبدو أن ابن عصفور اعتمد على رأي سيبويه الذي يثبت بأن الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما على الآخر .

الناصب للمفعول به :

يرى ابن عصفور أن ناصب المفعول به هو الفعل وهو بهذا يوافق رأي البصريين عندما يقول :« وكذلك اختلفوا في الناصب فمنهم من ذهب إلى أنه انتصب بالفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع ... ومنهم من ذهب إلى أنّ العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه . وهو الصحيح بدليل أنّه يكون على حسب عامله،فإن كان العامل فعلا متصرفا تصرف فيه بالتقديم والتأخير،نحو:(زيداً ضرب عمرو)»[2] .

هذا الرأي ينسبه الأنباري(ت-577 هـ .) إلى البصريين فيقول:«ذهب الكوفيون إلى أنّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا...وذهب البصريون إلى أنّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعا»[3] .

كما يؤكد هذا قول سيبويه(ت-180 هـ .):« وذلك قولك : ضرب عبد الله زيداً. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب ، وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب ، وانتصب زيد لأنّه مفعول تعدّى إليه فعل الفاعل»[4] .

من هذه الأقوال يتضح أنّ ابن عصفور أيد رأي البصريين الذي يقول بأن العامل في المفعول هو الفعل فقط .

رافع المبتدأ والخبر:

اختلف النّحاة في رافع المبتدأ والخبر على مذاهب ، لكن ابن عصفور أيد رأي البصريين المتأخرين أمثال السيرافي(ت-368 هـ .) حين قال :«واختلف

---

[1] -كتاب سيبويه،ج1، ص 23

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج1 ، ص 103-104

[3] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ،ج1 ، ص 78-79

[4] -كتاب سيبويه ،ج1 ، ص 34

النحويون في الرفع لهما.ففي الرافع للمبتدأ أربعة أقوال... ومنهم من ذهب إلى أنَّه ارتفع لتعريه من العوامل اللّفظية ،وهو الصحيح عندي ،لأنّ التعري يثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المعرى قد ركب من وجه ما ،...وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذن قد ثبت أنّ التعري رافع»[1].

ولقد نسب أبو حيان(ت-745 هـ.) هذا الرأي إلى السيرافي وكثير من البصريين بقوله :«وذهب الجرمي والسيرافي ،وكثير من البصريين إلى أنّهما مرفوعان بتعريهما للإسناد من العوامل اللفظية»[2] .

ويبدو أن ابن عصفور أيد السيرافي في أن الرافع للمبتدأ والخبر هو التعري من العوامل اللفظية .

شروط الابتداء بالنكرة:

لقد وافق ابن عصفور على الإضافة التي زادها الكوفيون في شروط الإبتداء بالنكرة حيث يقول :«وزاد أهل الكوفة في شروط الإبتداء بالنكرة أن يكون خلفا من موصوفها ،أي:صفة في الأصل قد خلفت موصوفها،نحو:(مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ)لأنّه في معنى : عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مشركٍ... وأما ما أجازه أهل الكوفة من الابتداء بالنكرة إذا كانت خلفا فحسنٌ جدا »[3].

ولم ينسب هذا الرأي إلى الكوفيين إلاّ ابن عصفور لأنّنا لم نعثر عليه في حدود الكتب التي استطعنا أن نبحث فيها .

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لا بن عصفور ،ج1 ، ص 340 – 341

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج3 ، ص 1085 ، والجرمي هو صالح بن إسحاق أبو عمر البصري،من مؤلفاته مختصر في النحو،وغريب سيبويه،توفي سنة خمس وعشرين ومئتين

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص 323_ 324

مراتب المعارف :

لقد أيد ابن عصفور رأي سيبويه صراحة في ترتيب المعارف حين قال: «وأعرف هذه المعارف المضمرات ، ثم الأعلام ، ثم المشار ، ما عرف بالألف واللام ، وقد تقدم أن الموصول في التعريف بمنزلة ما عرف بالألف واللام ، وما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف إليه إلاّ المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم .هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح»[3] .

ولقد نقل الأنباري رأي سيبويه عندما تكلّم عن مراتب المعارف بقوله: «ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم- نحو(هذا ، وذاك)- أعرف من الاسم العلم- نحو (زيد ، وعمرو) – وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم واختلفوا في مراتب المعارف؛ فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر ، لأنّه لا يضمر إلاّ وقد عرف ؛ ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف »[2] .

ولكن الذي يرجع إلى الكتاب فإنه لا يعثر على هذا الرأي صراحة لأن سيبويه لم يذكر مراتب المعارف حينما تكلّم على أنواع المعرفة ، ولكّنه ذكر الإضمار من المعارف حيث قال :«وإنّما صار الإضمار معرفة . لأنك إنّما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن المخاطب قد عرف من تعني ، وما تعني ،وأنّك تريد شيئاً يعلمه »[3] .

الخبر شبه جملة :

اختلف النحاة في الخبر عندما يكون شبه جملة هل هو من قبيل حيز الجمل أومن قبيل حيز المفردات ؟ أي هل هو عوض عن جملة أو عوض عن مفرد ؟ ، فقال ابن عصفور برأي الأخفش الذي يراه إلى المفرد ، حين قال :« ومنهم من جعله قسماً برأسه ليس من حيز الجمل ولا من حيز المفردات وهو مذهب أبي بكر ابن السراج.واستدل على ذلك بأنَّك تقول:إن في الدار زيداً)،ولو كان

---

[3]– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص153

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري،ج2 ، ص707 –708

[3] – كتاب سيبويه ،ج2 ، ص6

بمنزلة(مستقر)أو(استقر)،لم يجز تقديمه على اسم(إن)كما لا يجوز تقديمها عليه، حكى ذلك عنه الفارسي في الشرازيات ، والصحيح أنّه من قبيل المفردات لأنّه لا يحتمل الصدق والكذب » [1] .

هذا الرأي ينسبه ابن عقيل(ت-769 هـ .) إلى الأخفش فيقول:« واختلف النحويون في هذا:فذهب الأخفش إلى أنّه من قبيل الخبر بالمفرد،وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل،التقدير(زيد كائن عندك،أو مستقر عندك، أوفي الدار) وقد نُسِب هذا لسيبويه »[2] .

ومن قول ابن عقيل يتضح أن ابن عصفور أيد رأي الأخفش.

تعدد النعت والمنعوت :

وافق ابن عصفور رأي البصريين الذي يقول بالقطع إن اختلف المنعوت ان في الإعراب وهذا في قوله:«فإن فرقت المنعوتين وجمعت النعوت فلا يخلو الإعراب من أن يتفق أو يختلف، فإن اختلف فالقطع ليس إلاّ ،نحو(ضرب زيد عمرا العاقلان)،بالرفع على خبر ابتداء مضمر تقديره :هما العاقلان ،والنصب بإضمار فعل تقديره : أعني العاقلين.هذا مذهب أهل البصرة وأما أهل الكوفة فيفصلون المختلف الإعراب لمتفق في المعنى ومختلف...والصحيح أنه لا يجوز إلا القطع، بدليل أنّه لا يجوز:(ضارب زيد هذا العاقلة)،برفع(العاقلة)،على أن تكون نعتاً لهند على المعنى ، باتفاق من البصريين والكوفيين » [3] .

هذا الرأي ينقله أبو حيان بقوله:«إن اختلف العمل فالقطع نحو:مررت بزيد، ولقيت عمرا الكريمان أو الكريمين ،هذا مذهب جمهور البصريين ،وأجاز الكسائي والفراء:الإتباع إذا كان العاملان يرجعان إلى معنى واحد نحو:رأيت زيدا ومررت بعمرو الظريفين ،لأن المرور في معنى الرؤية » [4] .

---

[1]– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص327

[2] – شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ج1 ، ص117

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص159

[4] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4 ، ص1923

ولقد ذكر لنا ابن السراج(ت-316 هـ .)رأي سيبويه(ت-180 هـ .)والخليل(ت-175 هـ .) في المسألة بقوله:«وقال سيبويه:سألت الخليل عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ؟ فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما والنصب على (أعنيهما)، ولا مدح فيه، لأنه ليس مما يمدح به ،وقال:تقول هذا رجل وامرأة منطلقان وهذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان، لأنهما ارتفعا من وجه وهما اسمان بنيا على مبتدأين »[5] .

النعت المشتق :

لقد أيد ابن عصفور رأي البصريين في جعل الموصوف هو المصدر مجازا عند المبالغة فقال:«والوصف بالمصدر _عندنا _من قبيل ما هو في حكم المشتق، وله في الوصف طريقان:أحدهما:أن تريد المبالغة،والثاني:أن لا تريدها. فإن لم ترد المبالغة فهو _عندنا_على حذف مضاف ،نحو:(مررت برجلٍ عدلٍ)،تريد : ذي عدل .فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازا لكثرة وقوعه منه ،نحو:(مررت برجل ضربٍ)، تريد أن الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه،ونظير هذا قوله تعالى:﴿خُلِقَ الإنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾.

فجعل الإنسان من العجل لكثرة وقوعه منه، خلافا لأهل الكوفة ، فإنّهم يزعمون أنّ المصدر وقع موقع الصفة،فيجعلون(ضربا)و(عدلا)واقعين موقع(ضارب)و(عادل)،وذلك إخراج للمصدر عن أصله،ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى»[6] .

حذف المفعول به:

لقد أيد ابن عصفور رأي جمهور البصريين في جواز حذف المفعول به سواء كان من الفعل الذي يتعدى إلى واحد أم من الفعل الذي يتعدى إلى اثنين فقال:«والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذف اقتصار أو حذف اختصار...وإن كان من باب(علمتُ) فلا يخلو أن تحذف المفعولين أو أحدهما...وأما حذفهما حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب للنحويين...بل الصحيح أنّه

---

[5] – الأصول في النحو لابن السراج ،ج2 ، ص42

[6] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص46 ، والآية 37 من سورة الأنبياء

يجوز:(علِمتُ) ،وتحذف المفعولين حذف اقتصار لأن الكلام إذا أمكن حملهُ على ما فيه فائدة كان أولى...والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في (علمتُ) و(ظننتُ)وما في معناهما،وقد جاء ذلك في كلامهم،حكى سيبويه أنهم يقولون:(من يسمع يخَل)معناه:أي يقع منه خَيلَةٌ »[7] .

ولقد نقل رأي جمهور البصريين السيوطي(ت-911 هـ .) بقوله:« ويحذف المفعول، لا نائب،ومتعلَّب منه ،وجوابٌ،ومحصور،ومحذوف عامله حتماً ،وكذا نحو:زيد ضربته خلافا للكوفية»[2] .

كما نقل لنا جواز حذف المفعولين من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين أبو حيان(ت-745 هـ .)بقوله:«وحذف مفعولَيها إن كان اقتصاراً،فهو حذف لغير دليل،فأربعة مذاهب:أحدها:مذهب الأخفش والجرمي وهو المنع .والثاني: الجواز مطلقا وهو مذهب الأكثرين»[3] .

الحال :

اختلف النحاة في جواز تعريف الحال ، فذهب أكثر البصريين إلى عدم جوازه في الاسم الذي هو حال بنفسه،وهو اختيار ابن عصفور، فقال:«وإنما كانت هذه في تقدير النكرة لأنّها ليست بالحال في الحقيقة ،وإنّما هي قائمة مقامها،ألا ترى أن الحال في الأصل إنما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة، وأن الأصل:(كلمته جاعلا فاه إلى فيّ)، و(أرسلها معتركة العراك)،و(طلبته مجتهدا جهدي) ،و(جاعل) و(معتركة) و (مجتهد) أسماء نكرة، لكن لما حذفناها وأقمنا هذه المعمولات مقامها أعربناها بإعرابهما ،ولذلك لا يجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه ،فلا تقول :(قام زيد الضاحك)خلافا ليونس فإنه يجيز ذلك قياسا على (أرسلها العراك)»[4] .

---

[7] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص289 –292

[2] – همع الهوامع للسيوطي ،ج2 ، ص9

[3] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4 ، ص2097

[4] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص318

ولقد نقل لنا أبو حيان رأي جمهور البصريين فقال:«ومذهب الجمهور اشتراط تنكير الحال،وأجاز يونس،والبغداديون أن تأتي معرفة نحو:جاء زيد الراكب ، وأجاز الكوفيون أنه إذا كان فيها معنى الشرط جاز أن تأتي على صورة المعرفة»[1].

ولقد ورد هذا الرأي في الكتاب:«فعملُ الفعل هنا فيما يكون حالا كعمل مثله فيما بعده،ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة كما أنّ هذا لا يكون إلا نكرة ،ولو كان هذا بمنزلة الثوب وزيد في كسوت لما جاز ذهبت راكبا،لأنه لا يتعدى إلى مفعول كزيد وعمرٍو.وإنّما جاز هذا لأنه حالٌ»[2] .

لقد أيد ابن عصفور رأي جمهور البصريين في عدم جواز تعريف الحال، أي جعلها معرفة.

حكم الاسم في الاشتغال:

للنحاة في ناصب الاسم في الاشتغال مذاهب عدّة يهمّنا منها ما ذهب إليه سيبويه وكثير من البصريين لأنّه ترجيح ابن عصفور بقوله :«واعلم أنّ الاسم الذي يشتغل عنه العامل لا يخلو أن يتقدمه شيء أولا يتقدمه...فإن عمل فيه رفعا، فالرفع على الابتداء ليس إلاّ،نحو(زيدٌ قام)، و(زيدٌ قام أخوه)،وإن عمل نصبا أو خفضا جاز في الاسم وجهان:الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل »[3] .

ولقد ذُكر هذا الرأي في الكتاب:«فإذا بنيتَ الفعل على الاسم قلتَ:زيدٌ ضربتُه،فلزمته الهاء،وإنما تريد بقولك مبنيٌ عليه الفعلُ أنّه في موضع منطلق إذا قلت :عبدُ الله منطلقٌ ،فهو في موضع هذا الذي بُني على الأول ،وارتفع به ،فإنما قلت عبدُ الله فنسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعتَه بالإبتداء...وإن شئت قلت:زيداً ضربته،وإنّما نصبتَه على إضمار فعل هذا يفسّره،كأنّك قلتَ:ضربتُ زيداً ضربتُه»[4].

---

[1] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج3 ، ص 1562

[2] – كتاب سيبويه ،ج1 ، ص44 –45

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص347

[4] – كتاب سيبويه ، ج1 ، ص81

كما ينقل لنا صاحب الإنصاف رأي الكوفيين والبصريين فيقول:«وذهب الكوفيون إلى أنّ قولهم(زيداً ضربتُه) منصوب بالفعل الواقع على الهاء، وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بفعل مقدر،والتقدير فيه:ضربت زيداً ضربته»[1] .

من هذه الأقوال يتضح أن ابن عصفور اختار رأي جمهور البصريين.

باب التوكيد :

اختلف النحاة في ألفاظ التوكيد ،فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها نفسه وعينه ، وأجمع ولكتع وكلّه فقط،ووافقهم ابن عصفور على ذلك ورفض ما زاده الكوفيون بقوله :«والتوكيد يراد به إزالة الشك عن المحدث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي للواحد المذكر:نفسه ،عينه،كله ،أجمع ،أكتع ،وزاد أهل الكوفة:أبصع ،وأهل بغداد أتبع.وللاثنين:أنفسهما،وأعينهما،كلهما خاصة، وأجاز أهل الكوفة وبغداد تثنيه ما بقي قياسا.وللجماعة من المذكّرين:أنفسهم، أعينهم،كلّهم،أجمعون ،أكتعون،ومن زاد أبتع وأبصع،في حالة الإفراد أجازهما في حالة الجمع...وأهل الكوفة وبغداد يثنون ما بقي من الألفاظ قياسا .والصحيح أنّه لا يجوز ذلك لا في المذكر ولا في المؤنث لاستغناء العرب عنه بكلا وكلتا »[2] .

فابن عصفور بهذا يؤيد رأي أهل البصرة في ألفاظ التوكيد .

وقد ورد في الكتاب ما قاله ابن عصفور وهو في قول سيبويه:«وذلك قولك: مررت بهم كلهم ،أي لم أدع منهم أحدا،ويجيء توكيدا كقولك:لم يبق منهم مخبر وقد بقي منهم ،ومثله أيضا :مررت بهم أجمعين ،ومررت بهم جمع كتع ،ومررت بهم أجمع أكتع ،ومررت بهم جميعهم .فهكذا هذا وما أشبهه.ومنه مررت به نفسه، ومعناه مررت به بعينه»[3] .

---

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، ج1 ، ص82

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص233

[3] – كتاب سيبويه ،ج2 ، ص11 –12

بدل الاشتمال:

تعددت آراء النحاة فيما يشتمل عليه بدل الاشتمال وما يهمنا منه ا هـ و رأي الفارسي لتصحيح ابن عصفور له بقوله:«والصحيح أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسما من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملا على الثاني،وأعني بـ ذلك أن يـ ذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني،وذلك نحو:(سُرِقَ عبدُ الله ثوبُه أو فرسُه)لأنّـ ه قد يجوز أن تقول:(سُرِقَ عبدُ الله)،وأنت تعني الثوب أو الفرس.ومن هذا القبيـ ل قوله تعالى:﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ.النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾ ،فالنار بدل الأخدود لأنّـ ه يجوز أن تقول(قُتل أصحاب الأخدود)،وأنت تعني النار،ولأنّه قد علم إنّما كان ذلك من أجل النار الّتي اتخذوها في الأخدود لإحراق المؤمنين والمؤمنات،لا الأخـ دود نفسه »[8].

ولقد نقل لنا أبو حيان(ت-745 هـ .)رأي الفارسي(ت-377 هـ .) فـ ي بـ دل الاشتمال فقال:«واختلفوا في المشتمل في بدل الاشتمال،فذهب الفارسي فـ ي أحـ د قوليه،والرماني في أحد قوليه...إلى أن الأول مشتمل على الثاني... ويجوز:سرّني زيدٌ ثوبُه،وسرّني زيدٌ قلنسوتُه،لأنّ الثوب يتضمنه جسده »[2].

كما نقل لنا السيوطي(ت-911 هـ .)رأي الفارسي بقوله :« وفي المشتمل في بدل الاشتمال (هل هو الأول)على الثاني (أو الثـ اني)علـ ى الأول(أو العامـ ل؟ خلاف). قال الفارسي والرماني في أحد قوليهما ،وخطاب: الأَولُ ،وصححهُ ابـ ن مالك فلا يجوز:سرّني زيدٌ دارُه ، ولا أعجبني زيـ دٌ فرسُه ، ولا رأيـ ت زيـ دًا فرسَه.ويجوز : سرّني زيدٌ ثوبُه ،لأن الثوب متضمنه جسده » [3].

من هذه الأقوال يتضح أن ابن عصفور اختار رأي أبـ ي علـ ى الفارسـ ي، والرماني .

---

[8] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص 253 ، والآيتان 5 –6 من سورة البروج

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج 4 ، ص1968، والرماني هو أبو الحسن علي بن عيسى،نحوي بغدادي، من مؤلفاته شرح كتاب سيبويه،توفي سنة أربع وثمانين وثلاثمئة للهجرة،ينظر نشأة النحو، ص121

[3] – همع الهوامع للسيوطي ،ج3، ص 148

البدل من المضمر :

لقد اختار ابن عصفور رأي جمهور البصريين الذي يرى بأن البدل لا يكون إلاّ من ضمير الغائب لأنه يدخله اللبس وهذا في قوله:« فمنهم من أجاز الإبدال من المضمر لغائب كان أو لمتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل،هو مذهب الأخفش.ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيء...والأخفش يستدلّ على جوازه بالسماع والقياس ،فأما القياس فإنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف ، نحو قوله [من الطويل] :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي القَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ

ف(حاتم) بدل من الضمير في (وجوده)، فكما جاز ذلك فلم يجوز هنا،لأن ضمير الغائب لا يدخله لبس...وهذا فاسد ،لأن نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث ناب مناب مالا ينعت وهو الظاهر المعاد ألا ترى أنّ قولك: (لقيتُ رجلاً فضربتُه)،الهاء نائبة مناب قولك:(فضربت الرجل)،وأنت لو قلت:(فضربت الرجل العاقل)،لم يجز،فكذلك لم ينعت ما ناب منابه،وقد تقدم في باب النعت .وإنما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب ، فإذن تبين أن ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه،فإن عاد على ملبس كان مثله وإن عاد على غير ملبس كان مثله: وإذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز الإبدال منه ،إذ لا مانع منه وتبين أنّ ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الإبدال منهما كما يمتنع نعتهما »[1] .

ولقد أوضح لنا السيوطي(ت-911 هـ .) رأي الأخفش(ت-177 هـ .)والكوفيين، بقوله:«(لكن إنما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر)مخاطبا أو متكلما(إن أفاد إحاطة)...وإلا فلا يبدل منه،لأنه إنما جيء به للبيان،وضمير المتكلم

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص 261 –262 –263 ، والبيت لعدي بن زيد في خزانة الأدب، ج5، ص191_192

والمخاطب لا يحتاج إليه،لأنّه في غاية الوضوح. وقيل:يجوز مطلقا،وعليه الأخفش والكوفيون قياسا على الغائب،لأنه لا لَبْس فيه أيضا،ولذا لم ينعت »[9].

تكرار المستثنيات من المعدود:

للنحاة في تكرار المستثنى بعد إلاّ مذاهب ،منها رأي جمهور البصريين الذي وافقه ابن عصفور بقوله:«إلاّ أن يكون الاستثناء من معدود ،نحو قولك:(لفلان عندي عشرةٌ إلاّ واحدا إلاّ ثلاثا)،فإن في ذلك خلافا .فمنهم من ذهب إلى أنّها المستثنيات من المعدود الأول .ومنهم من ذهب إلى أنّ الأول مستثنى من العدد الأول ،والأخر ليس كذلك ،فعلى المذهب الأول:إذا قلت:(لفلان عندي عشرةٌ إلاّ واحدا إلاّ ثلاثًا)،فقد أقررت بستة ،لأنّك طرحت الواحد والثلاثة من العشرة ، وعلى الثاني ،وهو قول الفراء،تكون قد أقررت باثني عشر...والصحيح الأول ، لأنّه مهما أمكن أن يكون المستثنى متّصلا لم يحمل على الانفصال ،وما ذهب إليه الفراء لا يتصور إلاّ على الانفصال »[10] .

ولقد نسب السيوطي(ت-911 هـ .) هذا الرأي إلى البصريين والكسائي (ت-189 هـ .)،فقال:«فإن أمكن استثناء بعضها من بعض،ففيه من مذاهب أحدهما:وعليه البصريون والكسائي أن الأخير يستثنى من الذي قبله ،والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول ،نحو:له علي عشرة إلاّ تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة »[11] .

والواضح من قول السيوطي أن ابن عصفور اختار رأي البصريين والكسائي وهو رأي الجمهور .

الممنوع من الصرف :

اختلف نحاة البصرة في منع صيغة(أفعل)الصرف فسيبويه لا يجيز صرفها ، والأخفش يصرفها لكن ابن عصفور اختار رأي سيبويه فقال:«فإن كان (أفعل)الذي مؤنثه فعلاء ،فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والصفة فإن سميت به فإنّه يمتنع

---

[9] – همع الهوامع للسيوطي ،ج3 ، ص150-151

[10] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2 ، ص389 -390

[11] – همع الهوامع للسيوطي ،ج 2 ، ص198

الصرف لوزن الفعل و التعريف فإن نكرته ففيه خلاف. فسيبويه لا يجيز الصرف،وأبو الحسن الأخفش يصرف،وأبو علي الفارسي يجيز فيه الوجهين...وأما أبو الحسن فقال:ليس فيه إلاّ علة واحدة فلا يمنع الصرف.وهذا الذي قاله باطل لما تقدم. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه .وأيضا فإن أبا زيد حكى أن العرب تقول:(عندي عشرون أحمر)في رجال اسم كل واحد منهم(أحمر)»[12].

وما قاله ابن عصفور موجود في الكتاب وهذا في قول سيبويه:«اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛وذلك لأنّها أشبهت الأفعال نحو: أَذْهَبَ وأَعْلَمَ .قلتُ:فما بالُ لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرةٌ؟فقال:لأن الصفات أقرب إلى الأفعال ،فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال،...وذلك نحو: أخْضَرَ، وأحْمَرَ ،وأسود»[2] .

يبدو مماّ سبق أن ابن عصفور وافق رأي سيبويه من دون أن يقدم أدلة على ذلك .

كلا وكلتا:

اختلف أهل البصرة وأهل الكوفة في (كلا وكلتا)أمفردان هما أم مثنيان؟ فقال البصريون بإفرادهما في اللفظ وتثنيتهما في المعنى هذا الذي اختاره ابن عصفور عندما قال:«وفي (كلا)و(كلتا)خلاف بين الكوفيين والبصريين ،فمذهب أهل البصرة أنّهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى ك(زوج)الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين ،ومذهب أهل الكوفة أنّهما مثنيان لفظا ومعنى كرجلين...فالجواب:إن الإخبار عن(كلا)و(كلتا)إخبار المفرد كثير...فإن قيل:فالذي يدل على أنّهما مثنيان إخبار العرب عنهما إخبار المثنى،قال [من الرجز]: **كلا هما لا يطلقان :**

فالجواب:إن ذلك قليل ووجهه الحمل على المعنى ،لأن(كلا)و(كلتا)وإن كانا مفردي اللفظ،فهما مثنيان في المعنى، ومثل ذلك قوله تعالى﴿ ومِنْهُم مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ فحمل على المعنى،وقال في موضع آخر: ﴿ ومِنْهُم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ ،فحمل على

[12] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2 ، ص332 –333

[2] – كتاب سيبويه ،ج3، ص193

اللفظ .وقد جمع الأسود بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في بيت واحد فقال [من الكامل]

إنّ المَنِيّةَ والْحُتوفَ كِلاَهما ... يوفِي المَنِيّةَ يرْقُبانِ سوادِي

فقال:(يوفي)حملاً على اللفظ و(يرقبان)حملاً على المعنى »[13] .

ولقد ذكر لنا الأنباري(ت-577 هـ .) رأي الفريقين في المسألة فقال:«ذهب الكوفيون إلى أنّ(كلا، وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية ،وأصل كلا (كلٌ) فخففت اللام ،وزيدت الألف للتثنية،...وذهب البصريون إلى أنّ فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية ،والألف فيهما كالألف في (عصا. ورحا) »[2] .

والواضح أن ابن عصفور يؤيد رأي البصريين في هذه المسألة .

تابع المنادى :

اختلف نحاة البصرة في أولوية تابع المنادى إذا كان معطوفا على جواز الرفع أو النصب،فاختار سيبويه(ت-180 هـ .)الرفع،واختار أبو عمرو بن العلاء(ت-150هـ .)النصب، لكن ابن عصفور رجح رأي سيبويه فقال:«فإن كان التابع بدلا أو معطوفا بحرف نسق كان حكمه كحكمه لو باشر (يا) إلاّ أن يكون المعطوف بالواو فيه الألف واللام ،فللنحويين فيه أربعة أقوال،فسيبويه،رحمه الله ،يجيز الرفع والنصب في:(يا زيد والغلام)،ويختار الرفع ،وأبو عمرو يجيز الرفع والنصب،ويختار النصب، والمبرد مذهبه كمذهب أبي عمرو،إلاّ أن تكون الألف واللام للمح الصفة فإنه يختار مذهب سيبويه،رحمه الله ،إلاّ أن يكون المنادى نكرة مقبلاً عليها،فإنّه لا يجيز إلاّ الرفع،فتقول:(يا رجلُ والغلامُ أقبلا).أماّ أبو عمرو فيحتج على صحة مذهبه بأنّه في المعنى منادى لنيابة حرف العطف منا

---

[13] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص244_248 ، والآية 42 من سورة يونس ، والآية 25 من

سورة الأنعام ، والبيت الأسود بن يعفر في خزانة الأدب ،ج7، ص539

[2] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ،ج2، ص439

(يا)،والمنادى إذا كان معربا كان منصوبا،فكذلك هذا،وأجاز الرفع تشبيها له بسائر التوابع.وهذا خطأ،لأنّه إنّما كان يحكم له بحكم المعرب لو صحت مباشرته ل(يا). وأما الألف واللام فتمنع من ذلك فلما تعذّرت المباشرة لم تكن بمنزلة المباشر،فصار كسائر التوابع.وأماالمبرد فيبطل مذهبه بالذي بطل به مذهب أبي عمرو »[14] .

ولقد نقل لنا أبو حيان(ت-745 هـ .)رأي سيبويه بقوله:«وإن كان في المنسوق (أل)جاز بإجماع الرفع والنصب نحو:يا زيدُ والحارثُ،فإن كان ذو (أل)عطف على نكرة مقبل عليها فلا يجوز فيه على مذهب الأخفش،ومن تبعه إلاّ الرفع،وهو محجوج بقولهم: يا فُسَاقُ الخبيثُ والخبيثَ بالرفع والنصب:والرفع في ذي (أل)راجح عند الخليل وسيبويه،والمازني ومرجوح عند أبي عمرو»[15] .

لقد اختار ابن عصفور رأي سيبويه والخليل في المسألة.

عامل الجر في المضاف إليه:

لقد أيد ابن عصفور رأي سيبويه في أن العامل في المضاف إليه هو المضاف وهذا في قوله:«ومنهم من زعم أنّه مخفوض بالمضاف لنيابته مناب حرف الجر المحذوف ،وهو الصحيح »[3] .

ولقد نقل لنا أبو حيان رأي سيبويه فقال:«والجر الثاني هو بالاسم المضاف إليه هذا مذهب سيبويه ،وزعم الزجاجي :أن الجر هو بمعنى اللام »[4] .

ولقد ورد رأي سيبويه في الكتاب:«والجر إنما يكون في كلّ اسم مضاف إليه. واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء :بشيء ليس باسم ولا ظرفٍ،وبشيء يكون ظرفا ،وباسم لا يكون ظرفا »[5] .

---

[14] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2 ، ص191

[15] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4 ، ص2200 –2201 ، والمازني:أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سدوس،توفي سنة تسع وأربعين ومئتين ، ينظر البغية،ج1، ص463

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2 ، ص171

[4] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4 ، ص1799

[5] – كتاب سيبويه ،ج1 ، ص419

إضافة أفعل التفضيل :

اختلف النحاة في(أفعل التفضيل)أهي إضافة محضة أم غير محضة ، فذهب البصريون إلى أنّها غير محضة واختار ابن عصفور رأيهم بقوله:« وأما (أفعل) التي للمفاضلة ، فاستبدل الذي زعم أن إضافتها غير محضة بأنك إذا قلت: (مررتُ برجل أفضل القوم)،تصف بها النكرة فنعت (رجل)ب(أفضل) القوم دليل على أن إضافتها غير محضة إذ لو كانت معرفة لم يجز ذلك.والذي زعم أن إضافتها محضة،خرج ذلك على البدل.فيكون من بدل المعرفة بالنكرة،وذلك باطل لأن البدل بالمشتق يقل، وذلك أن البدل في نية استئناف عامل فهو في التقدير يلي العامل،والصفة المشبهة لا تلي العامل إلا بشروط وليس هذا مما فيه الشروط.وكون العرب تقول:(مررتُ برجلٍ أفضلِ القوم)،كثيرا دليل على أنّه نعت وليس ببدل ،إذ لو كان بدلا لَمَا كان ذلك كثيرا،فثبت أن إضافتها غير محضة،وهو مذهب سيبويه،رحمه الله »[16] .

ولكننا لم نعثر على رأي سيبويه في الكتاب، ويبدو أن ابن عصفور اعتمد على رأي ابن السراج(ت-316 هـ .)الذي يقول:«الضرب الثاني: الإضافة التي ليست بمحضة .الأسماء التي أضيفتْ إليها إضافةٌ غير محضة أربعة أضرب.الأول:اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو:هذا ضاربُ زيدٍ غداً، وهو بمعنى يضرب.والثاني:الصفة الجاري إعرابُها على ما قبلها،وهي في المعنى لما أُضيفتْ إليه،نحو: مررت برجلٍ حسنِ الوجه ،المعنى:حسنٌ وجهُه .
شرح الثالث:وهو إضافة أفعل إلى ما هو بعضٌ له:إذا قلت:(زيدٌ أفضل القوم)فقد أضفته إلى جماعة هو أحدهم ،تزيد صفته على صفتهم وجميعهم مشتركون في الصفة»[17] .

لقد اختار ابن عصفور رأي البصريين من قول ابن السراج .

---

[16]- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2 ، ص168

[17] - الأصول في النحو لابن السراج ،ج2 ، ص6

مواضع اتصال الضمير أو انفصاله:

لقد رجح ابن عصفور رأي سيبويه في مواضع اتصال الضمائر وانفصالها حيث قال«ومما ينبغي أن يبين في هذا الباب الموضع الذي يكون فيه المضمر متصلا من الموضع الذي يكون فيه منفصلا،لأن أبا القاسم لم يجعل لذلك بابا،...أما المخفوظات فهي كلها متصلة إلاّ ما شذّ...وأما المرفوع فمتّصل كله إلاّ أن تفصل بينه وبين العامل ب(إلاّ)،نحو:(ما ضربت زيداً إلاّ أنا)...وذلك نحو قول الشاعر[من الطويل]:

أَنَا الدَّائِدُ الحَامِي الذِّمارَ وإِنَّما يُدافِعُ عَنْ أَحسابِهم أَنَا أَوْ مِثْلِي

كأنّه قال:ما يدافع عن أحسابهم إلاّ أنا أو مثلي،على خلاف في هذا .فإن سيبويه رحمه الله يجعل ما يرد من مثل هذا ضرورة ولم يلتفت للمعنى ،والزجاجي ذهب إلى أنّه غير ضرورة لما ذكرناه من معنى (إلاّ). والصحيح أن الفصل ضرورة إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل للضمير لوجب أن لا يؤتى به متصلاً كما لا يجوز ذلك في (إلاّ)،فقول العرب:إنما أَدفعُ عن أحسابهم ،وأمثاله دليل على أنّه من مواضع الاتصال وأن الانفصال فيه ضرورة»[18] .

ولقد نقل لنا أبو حيان(ت-316 هـ .)رأي سيبويه بقوله:«وإذا حصر الضمير بأنّما نحو:إنّما قام أنا فانفصاله عند سيبويه ضرورة،وعند الزجاج ليس بضرورة»[19] .

ولقد وجد في الكتاب رأي سيبويه(ت-180 هـ .):«واعلم أنه قبيح أن تقول: رأيتُ فيها إياك، ورأيتُ اليوم إياه؛من قبل أنّك قد تجد الإضمار الذي هو سوى إيا، وهو الكاف التي في رأيتُك فيها،والهاء التي في رأيتُه اليوم ، فلما قدروا على هذا الإضمار بعد الفصل ولم ينقص معنى ما أرادوا لو تكلموا بأياك ،استغنوا بهذا عن إياك وإياه.ولو جاز هذا لجاز ضرب زيد إياك، وإن فيها إياك، ولكنهم لما وجدوا إنّك فيها وضربه زيد ،ولم ينقض معنى ما أردوا لو قالوا:إن فيها إياك ،وضرب زيد إياك استغنوا به عن إيا »[20] .

---

[18] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2 ، ص104 –105 ، والبيت للفرزدق في ديوانه، ص153

[19] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج2، ص939

[20] – كتاب سيبويه ،ج2، ص 361

الأفعال:

حكم الفعل إذا تأخر عن الاسم :

لقد اختار ابن عصفور رأي سيبويه في أن اللاحق للفعل علامة لتثنية الفاعل أو جمعه فقال :« واعلم أن الفعل إذا تأخر عن الاسم كان على حسبه من إفراد وتثنية وجمع وتأنيث، وسبب ذلك أن الفاعل إذا تقدم على الفعل عاد مبتدأ والفعل لابد له من فاعل فتضمر له في الفعل فاعله فيظهر في التثنية والجمع...وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب: منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه كما تقدم.ومنهم من يجعله ضميرا فاعلا وما بعده مبتدأ و الجملة المتقدمة في موضع الخبر .

ومنهم من جعل ما بعده بدلا منه. والصحيح أن اللاحق علامة، إذ لو كان ضميرا لم يكن لثباته وجه ولتكلم به جميع العرب »[1] .

وهذا الرأي موجود في الكتاب في:«واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون،ولم تكن الألف حرف الإعراب لأنك لم ترد أن تثنّي الفعلَ هذا البناء فتضم إليه يفعل آخر،ولكنك إنّما ألحقته هذا علامة للفاعلين،ولم تكن منونةً،ولا يلزمها الحركةُ لأنّه يدرِكُها الجزم والسكون »[2] .

وجاء كذلك قوله:«فإن حملته على الاسم الذّي بني عليه الفعل كان من منزلته إذا بنيت عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه،إذا قلت زيد لقيته،»[3] .

إلغاء عمل الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين:

اختلف النحاة في إعمال وإلغاء الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين فذهب نحاة البصرة إلى إعمالها إذا تقدمت وإلغاء عملها إذا تأخرت.هذا الذي اختاره ابن عصفور فقال:«وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنية للمفعول،بالتوسط أو أُخّرت،بجواز الإلغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك، وذلك إذا توسطت نحو:(زيد ظننتُ قائم)،أو تأخرت ،نحو:(زيد قائم

---

[1] – شرح جمل جمل الزجاجي لابن عصفور ، ج1، ص 104-105

[2]– كتاب سيبويه ،ج1، ص 19

[3] – المصدر نفسه،ج1، ص91

ظننتُ)،إلاّ أنّ الإلغاء أحسن مع التأخير،والإعمال أحسن مع التوسط،فإذا تقدمت لا يجوز إلاّ الإعمال،نحو:(ظننتُ زيدًا قائما)، خلافا لأهل الكوفة في ذلك، فإنّهم يجيزون الإلغاء مع التقديم وإن كان الإعمال عندهم أحسن »[1].

ولقد نقل لنا هذا الرأي أبو حيان(ت-745 هـ .) بقوله:«الفعل إن وقع صدر كلام فلا يجوز عند جمهور البصريين إلاّ الإعمال، وذهب الأخفش،...والكوفيون في نقل أصحابنا عن الكوفيين إلى أنه يجوز الإلغاء والإعمال عندهم أحسن،وعن الفراء كقول جمهور البصريين لا تلغى متقدمة »[2] .

ورأي البصريين مثبت في أصول ابن السراج(ت-316 هـ . .):«والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم النصب ،فيقولون: ظننته قائمًا زيدٌ ولا أعرف لذلك وجها في القياس ولا السماع من العرب،وتقول:زيدٌ أظنّ منطلقٌ، فتلغي (أظنّ) كما عرفتك. وتقول: خلفك أحسبه عمرٌو قام، وقائمٌ أظنّ زيدٌ،فتلغي،وإن شئت أعملت،والكوفيون لا يجيزون إذا تقدمه ما ضٍ أو مستقبل أن يعملوا. ويجيزون أن يعمل إذا تقدمه اسم أو صفة ، والإلغاء عندهم أحسن »[3] .

فابن عصفور أيد رأي البصريين ورد رأي الكوفيين.

الأفعال الناقصة :

لقد وافق ابن عصفور على الأفعال التي ذكرها البصريون ورفض الأفعال التي أضافها غيرهم فقال:« وهي :كان،وأمسى ،وأصبح ... وزاد بعض البغداديين في هذا الباب (ما وانفكّ) ،لأن معناها معنى (مازال) ،وذلك نحو:(ما وانفكّ زيدٌ قائما)،أي: ما فتر عن القيام،ولذلك ألحقها بها.وهذا لا يلزم لأن الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر، ولا يكون حكمه كحكمه،ألا ترى أن(ظلّ زيدٌ قائما)معناه:أقام زيدٌ قائما النهار كلّه.ولا تجعل العرب ل(أقام) اسما وخبرا كما فعلت ذلك ب(ظلّ)...وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب (مررتُ). إذا لم يرد بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة (كان)،وذلك نحو قولك:(مررتُ

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص 294-295

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج 4 ، ص 2107-2108

[3] – الأصول في النحو لابن السراج ،ج1، ص 183

بهذا الأمر صحيحا)،أي:كان هذا الأمر صحيحا عندي. وذلك لا حجة فيه، لأن المرور هنا متجاوز فيه، كأنّه قال: (مر خاطري بهذا الأمر صحيحا)...وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب اسم الإشارة في نحو:(هذا زيد قائما)،وجعلوا(هذا) تقريبا و(زيدا) اسم التقريب،(قائما)خبر التقريب...وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد،لأن(هذا)اسم فلابد أن يكون له موضع من الإعراب،وعلى مذهبهم لا موضع له من الإعراب »[1] .

وهذه الزيادة التي ذكرها ابن عصفور عن البغداديين والكوفيين يذكرها أبو حيان حينما يتكلم على الأفعال الناقصة فيقول:«وزاد بعض البغداديين:ذِلي، وزاد ابن مالك (رام)...وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب ، والاسم الواقع بعدهما لا ثاني له في الوجود ،نحو كيف أخافُ الظلم، وهذا الخليفة قائما..كان ذلك من هذا الباب فيعربون ،هذا تقريب ،والمرفوع به اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب »[2] .

أما ابن السراج فإنّه لم يذكر كل الأفعال الناقصة ولكنّه تركها مفتوحة،فقال: «وأخوات كان:صار،وأصبح،وأمسى،وظل،وأضحى،ومادام،ومازال،وليس،وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل،وتصاريفه تصاريف الفعل »[3] .

فابن عصفور يؤيد رأي البصريين في الأفعال الناقصة.

تصرف (مادام):

لقد أيد ابن عصفور رأي الفراء في عدم تصرف(مادام) فقال:« وأما(مادام) فإنّها لا تتصرف لأنّها في معنى مالا ينصرف،وذلك أنّك إذا قلت:(أفعلُ هذا مادام زيد قائما)،كان المعنى مثل قولك:(أفعلُ هذا إن دام زيد قائما)ألا ترى أن الفعل المتقدم معلّق على وجود الدوام في الموضعين ، فلما كانت في معنى شرط قد تقدم

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص360 –361

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج3، ص 1147– 1148

[3] – الأصول في النحو لابن السراج ، ج1 ، ص82

ما يدلّ على جوابه لم تكن إلاّ بصيغة الماضي ،لأنّ الفعل إن كان كذلك إنّما تكون صيغته للماضي » [1] .

رغم أن ابن عصفور أيد رأي الفراء(ت-207 هـ .) في هذه المسألة ولكنه لم يذكر رأي الفراء فيها،والذي ذكر هذا هو السيوطي(ت-911 هـ .) بقوله« وأمّا دام فنصّ كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف، وهو مذهب الفراء. وجزم به ابن مالك »[2].

فابن عصفور في هذه المسألة خالف رأي البصريين لأن ابن السراج(ت-316 هـ .) يصرف (مادام) بقوله:«تقول: كان يكون،وأصبح يصبح،وأضحى ويضحى،ودام يدوم، وزال يزال »[3] .

في تقديم خبر (ليس) عليها:

لقد اختلف النحاة في تقديم خبر(ليس)عليها فذهب قدماء البصريين إلى جواز ذلك ،ووافقهم فيه ابن عصفور فقال:« والذي فيه خلاف (ليس)، و(مازال) و(ما أنفك) و(مافتئ) و(مابرح)...والذي يجيز التقدم احتج بالسماع،ولولا ذلك لم يجز تقديمه.والذي يدل على ذلك من السماع قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾.ألا ترى أن(يوم يأتيهم) منصوب بخبر(ليس) الذي هو(مصروف)،وقد تقدم عليه، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل،فتقديم(يوم) يؤذن بتقديم (مصروفا). فثبت بهذا أن تقديم خبر(ليس) جائز.»[4] .

ولقد نقل لنا الأنباري(ت-577 هـ .)اختلاف النحاة في(تقديم خبر ليس عليها) فقال:«ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر(ليس)عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص369

[2] – همع الهوامع للسيوطي ، ج1، ص364

[3] – الأصول في النحو لابن السراج ،ج1، ص82

[4] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص 373- 374 ، والآية 08من سورة هود

بصحيح،والصحيح أنه ليس له في ذلك نص.وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر(ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها»[1] .

كما ذكر أبو حيان(ت-745 هـ .)الذين يمنعون تقديم خبر ليس عليها والذين يجيزونه بقوله:« وأما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين ،والمبرد، والزجاج،وابن السراج،والسيرافي،...ولكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز.وذهب بقدماء البصريين،والفراء ،وأبو علي في المشهور،وابن برهان ، والزمخشري،والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك، واختاره ابن عصفور»[2].

الواضح أن ابن عصفور يؤيد رأي قدماء البصريين في جواز تقديم خبر ليس عليها.

الرافع لأسماء الأفعال الناقصة:

لقد اختار ابن عصفور رأي البصريين في أن الرافع لاسم الأفعال الناقصة هو هذه الأفعال فقال:«واختلف الناس في الرافع لأسماء هذه الأفعال،فمنهم من ذهب إلى أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت الخبر وبقي المبتدأ على رفعه وهو مذهب كوفي .ومنهم من ذهب إلى أن (كان)وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبرا،وهو مذهب أهل البصرة، وهو صحيح.والذي يدل على ذلك اتصال ضمير الرفع بها، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به ضمير لأن الضمير لا يتصل إلاّ بمعامله. وأيضا فإن الرافع له قبل دخول هذه الأفعال إنّما كان التعري من العوامل اللفظية كما تقدم في باب الإبتداء. والتعري قد ذهب بدخول العامل »[3].

ولقد ذكر هذا الرأي أبو حيان(ت-745 هـ .)بقوله:« واختلفوا في المرفوع ، فذهب البصريون إلى أنّه مرفوع بها،شُبِّهت كان بالفعل الصحيح نحو:ضرب،فعمل

---

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ،ج، ص 160

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج3، ص 1171– 1172، وابن برهان:أبو القاسم عبد الواحد بن علي العكبري، توفي سنة اثنتين وخمسمئة للهجرة، ينظر نشأة النحو، ص122

3– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص410

عمله،وزعم الفراء أنه ارتفع لشبهه بالفاعل، وقال غيره من الكوفيين:أنه باقٍ على رفعه الذي كان في الإبتداء عليه »[1] .

ولقد نُقل عن ابن السراج:«وهو المشبه بالفاعل في اللفظ :المشبه بالفاعل على ضربين:ضرب منه ارتفع (بكان وأخواتها)،وضرب آخر ارتفع بحروف شُبهت (بكان)و الفعل»[2] .

دلالة كان وأخواتها على الحدث :

للنحاة في دلالة كان على الحدث أقوال ،فمذهب جمهور البصريين أنها تدل على الحدث هذا الذي صححه ابن عصفور بقوله:«وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين ،هل تدل على معنى الحدث أم لا؟. فمنهم من ذهب إلى أنّها ليست بمأخوذة من حدث وإنّما هي لمجرد الزمان، ولذلك لم يلفظ لها بمصدر، لا يقال:(كان زيد قائما كونا).ولا(أمسى عبد الله ضاحكا إمساء)،وكذلك سائر أخواتها. والصحيح أنّها مشتقّة من أحداث لم ينطق بها.وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول...ومما يدلّ على أنّ في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها ،وبناء اسم الفاعل منها، نحو:(كن قائما)،و(أنا كائن منطلقا)،والأمر لا يتصور بالزمان،وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان »[3].

ولقد نقل لنا خلاف النحاة حول دلالة الأفعال الناقصة على الحدث السيوطي بقوله:«اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث ،فمنعه قوم :منهم المبرد وابن السراج ،والفارسي،وابن جني،وابن برهان،والجرجاني،والشلوبين والمشهور والمتصور أنّها تدلّ عليه كالزمان ،كسائر الأفعال ،وذهب ابن خروف وابن عصفور:إلى أنّها مشتقة من أحداث لم ينطق بها»[4].

فابن عصفور يؤيد رأي جمهور البصريين في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث.

1- ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج3 ، ص1146

2 – الأصول في النحو لابن السراج ،ج1 ، ص81 –82

3 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص370

4 – همع الهوامع للسيوطي،ج1، ص362

بناء الأفعال الناقصة للمجهول:

اختلف النحاة في بناء الأفعال الناقصة للمجهول فقال:سيبويه بجـ واز بنائهـ ا فاختاره ابن عصفور فقال:«والصحيح أنّه يجوز بناؤها للمفعـ ول ،وهـ و مـ ذهب سيبويه ،لكن لا بدّ من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحـ ذوف وتقول(كين في الدار)،فالأصل مثلا :كان زيـ د قائمـا في الدار،على أن يكون فـ ي الدار متعلقا ب(كان)فحذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف »[1].

ولقد نقل لنا أبو حيان هذا الرأي بقوله:«وإن كان من غيره جامدا،فكذلك ،أو متصرفا نحو:كان فذهب سيبويه،والسيرافي، والكوفيون،والكسائي،والفراء،وهشـ ام إلى جواز ذلك،وذهب الفارسي إلى المنع،وهو الذي نختاره.فأمـا سيبويه فقال فـ ي كتابه:(فهو كائن ومكون، ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف»[2].

ولقد قال سيبويه :«فهو كائن ومكون ،كما تقول ضارب ومضروب»[3] .

فالظاهر أنّ ابن عصفور اختار رأي سيبويه من هذا القول.

بناء الأفعال المتعدية للمفعولين للمجهول:

اختلف النحاة في الناصب للمفعول بعد بناء الفعل للمجهول فذهب سيبويه إلى أنّه منصوب بفعل المفعول الذي أصبح بمثابة الفاعل وهـ ذا الـ ذي رجحـ ه ابـ ن عصفور بقوله:«ومنهم من ذهب إلى أنّ(الدرهم) منصوب بفعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل، وذلك أنّ المفعول الذي لم يسم فاعله قام مقام الفاعل،فكما أنّ فعـ ل الفاعل نصب المفعول،فكذلك فعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل »[4].

ويوجد هذا الرأي في قول سيبويه:«وذلك قولـ ك :كُسِـ ي عبـ د الله الثَّـ وبَ، وأُعطِـ ي عبـ د الله المالَ ،رفعتَ عبـ د الله ههنا كما رفعتَه في ضُـرِبَ حين قلت ضُـرِبَ

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج 1، ص563

[2]– ارتشاف الضرب لأبي حيان،ج3، ص1325–1326

[3] – كتاب سيبويه ،ج1 ، ص46

[4] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1، ص571

عبد الله،وشغلتَ به كُسِي وأُعطِي كما شغلت به ضُرب ،وانتصبَ الثوبُ والمالُ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعلُ مفعول هو بمنزلة الفاعل»[1].

يبدو أن ابن عصفور اختار رأي سيبويه حتى كأنّه أخذ القول حرفيا.

باب التنازع:

اختلف النحاة في باب التنازع أي الفعلين أولى بالعمل فاختار ابن عصفور رأي البصريين وهذا في قوله:«واختلف في أيهما أولى بالإعمال، فالاختيار عند أهل البصرة إعمال الثاني ،والاختيار عند أهل الكوفة إعمال الأول...وأما ما يؤدي إليه إعمال الثاني في بعض المسائل من الإضمار قبل الذكر على مذهبنا وهو الصحيح على ما يبين بعد إن شاء الله تعالى، ففي مقابلته ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل...وأيضا فإن أكثر السماع إنما ورد بإعمال الثاني،وعليه نزل القرآن،قال الله تعالى:﴿**آتُوني أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا** ﴾،ف(قطرا) منصوب ب(أُفرغ)،فلو كان منصوبا ب(آتوني) لكان أُفْرِغْهُ عليه، وقال الله تعالى: ﴿**هَاؤُمُ اقْرَأُوا كِتَابِيَهْ**﴾. ف(كتابيه) منصوب ب(اقرأوا)ولو كان منصوبا ب(هاؤم) لكان:اقرأوه كتابيه. فثبت بما ذكرنا أن الاختيار إعمال الثاني وأن إعمال الأول جائز»[2].

ولقد نقل لنا الأنباري(ت-577 هـ .)اختلاف المذهبين حول التنازع بقوله:«ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين،نحو:(ضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا ،وَضَرَبَانِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا) إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى»[3].

ولقد ذكر سيبويه(ت-180 هـ .)رأي البصريين بقوله:«وكذلك تقول: ضربوني وضربتُ قومك،إذا أَعلمتَ الآخر فلا بد في الأول من ضمير الفاعل لئلاّ يخلو من فاعل.وإنَّماَ قلت:ضربتُ وضربني قومك فلم تجعل في الأَول الهاء

---

[1] – كتاب سيبويه،ج1، ص41-42

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص 80- 83 ، والآية 96 من سورة الكهف، والآية 19 من سورة الحاقة

[3] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ،ج1، ص83

والميم،لأنّ الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل.وقال امرؤ القيس :

فَلَوْ أنّ ما أسعى لأدنى معيشَةٍ كفاني ولَمْ أطْلُبْ قَليلٌ من المالِ

فإنَّما رفع لأنّه لم يجعل القليلَ مطلوبا.وإنّما كان المطلوب، عنده الكثير وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرِد ذلك ونصب فسد المعنى »[1] .

نصب الفعل المضارع بحتّى:

لقد وافق ابن عصفور على رأي البصريين في أنّ المضارع بعد حتى إذا لم يكن سببا لما قبلها لا يجوز إلاّ نصبه فقال:«وخالفنا أهلُ الكوفة في مسألتين مما تقدم،فمذهبنا أنّ الفعل الذي قبل (حتّى)إذا لم يكن سبباً لما بعدها فليس إلاّ النصب،نحو:(سرتُ حتَى تطلعَ الشمسُ)،وزعم أهلُ الكوفة أنّ الرفع جائز، حكوا من كلامهم:(سرتُ حتّى تطلعُ الشمسُ بعرفَة).وهذا من أسوأ ما سمِع عنهم ، ألا ترى أنّ هذا سبب، لأنّ طلوع الشمس بهذه البقعة يكون سببا جيدا لسيرك وضعف،فهم قد أخذوا سبباً، وغلطوا فيه، وجعلوه غير سبب وكسروا القانون بناء على فهمهم الخطيء.وخالف الفراء فيما لا يتطاول من الأفعال فمنع فيه النصب. والذي لا يتطاول هو الذي لا يمتد ،نحو:(قمتُ حتّى آخذُ بخطْمِه) لا يجوز هنا عنده النصب ،لأنّ هذا الفعل لا يمتد ،فليس له غاية ينتهي إليها،وإنّما أردت:قمتُ فأخذتُ،ولم يتماد القيام حتّى لزم أن يكون قمت إلى هذه الغاية. وهذا فاسد ،لأنّه ينتصب على معنى (كي)،كأنّه قال:(قمت كي آخذَ بخطمِه)،وزعم أنّه لم يسمع فيه إلاّ الرفع ،فإن كان ما قال حقاً،فيكون عليه أنه جعله لقربه من الحال كأنّه حال، فلم يكن فيه إلاّ الرفع،ولا يمتنع بل يجوز بالقياس ،ولا مانع يمنع منه إذا أورد»[2].

ولقد ورد هذا الرأي في الكتاب:« وذلك قولك:سرتُ حتى يدخلَها زيد،إذا كان دخولُ زيدٍ لم يؤدِه سيرُك ولم يكن سببه،فيصير هذا كقولك:سرتُ حتى تَطْلُعَ الشمسُ؛ لأنّ سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤدّيه،ولكنك لو قلت:سرتُ

---

[1] – كتاب سيبويه ،ج1 ، ص79 ، والبيت لامرئ القيس في ديوانه، د ط ، ص145من قصيدة :ألا عم صباحاً

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2، ص275–276

حتى يدخلُها ثَقَلَى،وسرتُ حتّى يدخلُها بدني ،لرفعتَ لأنّك جعلت دخولَ ثَقَلَك يؤدّيه سيرُك ،وبدنُك لم يكن دخولُه إلاّ بسيرك »[1].

بناء فعل الأمر :

اختلف نحاة البصرة والكوفة في بناء فعل الأمر،فقال البصريون ببنائه ، وقال الكوفيون بإعرابه لكن ابن عصفور اختار رأي البصريين فقال:«واختلف أهل الكوفة والبصرة في الأمر بغير لام ، فزعم أهل الكوفة أنه معرب وزعم أهل البصرة أنه مبني .والصحيح أنه مبني لأمور منها:أن الفعل أصله البناء،وإنّما أعرب منه ما أشبه الاسم وهذا لم يشبه الاسم،فبقي على أصله من البناء.ومنها أنّه لو كان معرباً،لكان مجزوماً،ومجزوم دون جازم لا يتصور،ولا يجوز أن يكون الجازم مضمراً لضعفه»[2] .

ولقد نقل لنا الخلاف في المسألةِ الأنباري(ت-577 هـ .) بقوله:«ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للواحد المعرّى عن حرف المضارعة-نحو افْعَلْ- معربٌ مجزوم. وذهب البصريون إلى أنّه مبني على السكون»[3] .

ولقد ذكر ابن السراج(ت-316 هـ .) بناء فعل الأمر فقال:«وأما المبني على السكون فما أمرتَ به وليس فيه حرف من حروف المضارعة،وحروف المضارعة الألف،والتاء،والنون،والياء،وذلك نحو قولك:قُم واقعد،واضرب،فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ترك على سكونه لأن أصل الأفعال السكون والبناء»[4] .

فابن عصفور يؤيد رأي أهل البصرة صراحة في بناء فعل الأمر.

---

[1] – كتاب سيبويه ،ج3 ، ص25

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2، ص307

[3] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ج2، ص524

[4] – الأصول في النحو لابن السراج، ج2، ص145

إعراب الضمير إذا اتصل بأفعال المقاربة:

اختلف الأخفش(ت-177 هـ .)وسيبويه(ت-180 هـ .) في إعراب الضمير إذا اتصل بأفعال المقاربة فقال سيبويه أنّه في موضع نصب،فاختاره ابن عصفور وقال:«وإذا اتصل بهذه الأفعال ضمير نصب، نحو:(عساك أن تقوم)، فالأخفش يقول:إنّ الكاف في موضع رفع و(أن تقوم) في موضع نصب بكما كان في الظاهر. ومذهب سيبويه أن الضمير في موضع نصب و(أن يقوم) في موضع المرفوع،وهو الصحيح،لأنه ليس فيه وضع ضمير نصب موضع ضمير رفع»[1].

ولقد نقل لنا بن هشام(ت-761 هـ .)رأي سيبويه ورأي الأخفش بقوله:«أن يقال (عساي،وعساك،وعساه)،وهو قليل ،وفيه ثلاثة مذاهب :أحدهما أنّها أجريت مجرى (لعلّ)في نصب الاسم ورفع الخبر،كما أُجريت (لعلّ) مجراها في اقتران خبرها بأن ،قاله سيبويه .والثاني أنها باقية على عملها (كان) ولكن اسمها تُعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع،قاله الأخفش،ويرده أمران:أحدهما:أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبتَ في المنفصل...والثاني:أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله:

فَقُلْتُ عساها نارُ كَأْسٍ وعلَّها تَشْكِي فَآتِي نَحْوَها فَأُعُودَها»[2] .

ولقد ورد رأي سيبويه في الكتاب:«وأما قولهم: عساك فالكاف منصوبة.قال الراجز[وهو]رؤبة: يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عساكَا.

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك نى.قال عِمران بن حِطان:

وإنى نَفْسِى أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسانِي

فلو كانت الكافُ مجرورة لقال عساني،ولكنَّهم جعلوها بمنزلة لعلَّ في هذا الموضع.»[3] .

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2،ص292

[2] – مغنى اللبيب لابن هشام ،ج1، ص257 ، والبيت لصخر بن الخضري في خزانة الأدب،ج5، ص341

[3] – كتاب سيبويه،ج2، ص 374 – 375 ، والبيت الأول لرؤية في خزانة الأدب ، ج2، ص 39 ، والبيت الثاني لعمران بن حطان في خزانة الأدب ،ج2، ص330

الواضح أن ابن عصفور اختار رأي سيبويه صراحة في هذه المسألة .

عامل النصب في المنادى:

لقد اختار ابن عصفور رأي سيبويه وجمهور البصريين بأن المنادى منصوب بفعل مضمر تقديره :أنادي ،فقال:«وأما المناديات ،فإنها تنصب بفعل مضمر، ولا يجوز إظهاره.فإذا قلت :(يا رجلاً).فتقديره:أنادي رجلاً،ثم حذف(أنادي) ،وناب ت (يا) منابه،فلذلك لم يجز إظهاره،لأنّه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض منه. وزعم بعض النحويين أنه انتصب بما في (يا) من معنى الفعل.ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب بنفس(يا)...وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب فاسد.وذلك أن الحرف إذا اختص باسم واحد لا يعمل فيه إلاّ جرا،وهذا قد عمل فيه نصبا، فدل على بطلان ما ذهب إليه من أن(يا) هي الناصبة مع أنها لا تختص.»[1].

هذا الرأي الذي اختاره ابن عصفور موجود في الكتاب في باب النداء:«اعلم أن النداء،كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصبه على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب »[2].

ناصب الاسم المشغول عنه:

اختلف نحاة البصرة والكوفة حول ناصب الاسم المشغول فقال سيبويه أنه منصوب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده،هذا الذي اختاره ابن عصفور فقال: « وأما المنصوب في باب الاشتغال،فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره.وإنما لم يجز إظهاره لأنه جعل الفعل الذي بعده كأنه عوض منه،ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه.ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الذي بعده وهو الفراء...وهذا الذي ذهب إليه فاسد ،لأن العرب تقول :(زيداً مررتُ به) و(مررت) لا تعمل نصبا،فثبت هنا إضمار الفعل،وأيضا فإن الشيء لا يقتضي مما يطلبه إلاّ شيئا واحدا»[3] .

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2، ص 571– 572

[2] – كتاب سيبويه ،ج2، ص182

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2 ، ص572–573

ولقد ذكر الأنباري(ت-577 هـ .)اختلاف المذهبين البصرة والكوفة في المسألة،فقال:«ذهب الكوفيون إلى أن قولهم(زيدا ضربتُه)منصوب بالفعل الواقع على الهاء،وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر،والتقدير فيه:ضربت زيدا ضربته»[1].

ولقد ورد رأي سيبويه في الكتاب:«وإن شئت قلت:زيدا ضربتُه،وإنما نصب ذلك على إضمار فعل هذا يفسره،كأنّك قلت:ضربتُ زيدا ضربتُه،إلاّ أنّهم لا يظهرون هذا الفعلَ هنا للاستغناء بتفسيره.فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر»[2].

لقد أيد ابن عصفور رأي سيبويه صراحة لكنّه لم يذكر سيبويه بالاسم ربما لأنّه يعتقد أنّ القول معلوم نسبته إلى سيبويه .

نعم و بئس:

لقد اختار ابن عصفور مذهب أهل البصرة في أنّ (نعم وبئس) فعلان حين قال:«واختُلف هل هما فعلان أم لا،منهم من ذهب إلى أنّهما فعلان وهم أهل البصرة،ومنهم من ذهب إلى أنّهما اسمان وهو الفراء وكثير من أهل الكوفة. والذي ذهب إلى أنهما فعلان استدلّ على ذلك برفعهما الفاعل،وليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل،...والذاهبون إلى أنهما اسمان استدلّوا على صحة مذهبهم ، بكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرفان، وهذا الذي استدلوا به لا حجة فيه،لأنّه قد وجد من الأفعال مالا يتصرف ولا مصدر له كـ(عسى)...فإذا تبين أنّه لاَ حجة فيما استدلّوا به على أنهما اسمان تبين أنّهما فعلان بما تقدم من الدلالة القاطعة»[3].

ولقد أثبت هذا الخلاف الأنباري بقوله:«ذهب الكوفيون إلى أن (نِعم وبِئْس) اسمان مبتدآن.وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان،وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين»[4].

---

[1] – الإنصاف في مسائل الإنصاف للأنباري ،ج1، ص82

[2] – كتاب سيبويه ،ج1، ص81

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص 61- 63

[4] – الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري ،ج1، ص 97

ولقد مثّل رأي البصريين ابن السراج بقوله:«نِعْمَ وبِئْسَ فعلان ماضيان، كان أصلهما،نَعِمَ وبَئِسَ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق»[1] .

حبذا :

لقد اختار ابن عصفور رأي المبرد(ت-285 هـ .)وابن السراج(ت-316 هـ .) في أنّ(حبذا) بمنزلة شيء واحد وهو اسم وهذا في قوله:«واعلم أنّ (حبذا)مركبة من (حبّ)و(ذا)،إلاّ أنّ النحويين اختلفوا فيها فمنهم من ذهب إلى أنّ (حبّ)مع(ذا) لم يجعلا كشيء واحد،بل(ذا) عندهم فاعل (حبّ)...ومنهم من زعم أنّ (ذا) إنما كان مفردا مذكرا على كل حال لأنّه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف والتقدير عنده في(حبذا زيد):حبذا حسن زيد...ومنهم من ذهب إلى أنّ(حبّ)مع(ذا)بمنزلة كلمة واحدة،واستدلوا على ذلك بكون اسم الإشارة لا يتصرف بحسب المشار إليه...والذاهبون إلى أنهما بمنزلة شيء واحد منهم من ذهب إلى أن (حبذا) كله فعل،ومنهم من ذهب إلى أنه اسم كله...والذاهبون إلى أنه اسم استدلّوا على ذلك بأنّ تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم،لأنّ الأسماء أصل الأفعال...وأيضا فإنّ العرب قد تُدخل عليه حرف النداء كثيرا،ومن ذلك قول الشاعر[من البسيط]:

يا حبذَا جبلَ الرَّيانِ مِن جبلٍ وحبذَا ساكِنُ الرَّيانِ مَن كَانَا

والنداء من خواص الأسماء.

فإن قيل:فلعلّ ذلك على حذف المنادى،تقديره:يا قوم حبذا،أو تكون(يا)تنبيها لا حرف نداء،فالجواب:إنّ كثرة ذلك في(حبذا)،وقلته مع غيرها من الأفعال دليل على أنّها اسم ،وهذا هو أصح هذه المذاهب في (حبذا).»[2].

ولقد نسب السيوطي(ت-911 هـ .)هذا الرأي للمبرد(ت-285 هـ .)فقال:« (وقيل:الكلُّ اسم)واحد مركب،قاله المبرد والأكثرون،واختاره ابن عصفور؛لإكثار العرب من دخولها عليها من غير استيحاش،ولعدم الفصل بين(حبّ)و(ذا)،وتصرف

---

[1] – الأصول في النحو لابن السراج،ج1، ص111

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص 75-77 والبيت لجرير بن عطية في ديوانه، د ط ، ص493

(ذا)بحسب المشار إليه» [1].

ولقد قال المبرد:«حبذا فإنما كانت في الأصل:حبذا الشيء،لأن(ذا)اسم مبهم يقع على كل شيء،فإنما هو حب هذا،مثل قولك:كرم هذا ،ثم جعلت (حب ذا)و(ذا) اسماً واحداً مبتدأ ولزم طريقة واحدة على ما وصفتُ لك في (نعم) فتقول:حبذا عبد الله ،وحبذا أمة الله»[2].

[1]– همع الهوامع للسيوطي،ج3 ، ص31

[2] – المقتضب للمبرد ،ج2 ، ص163

الحروف:

الحروف التي تنصب المضارع :

اختلف النحاة في الحروف الناصبة للمضارع وخاصة في الحروف الناصبة بأن المضمرة،فاختار ابن عصفور مذهب البصريين فقال:« وذلك أن هذه الحروف تنقسم قسمين:ناصب بنفسه،وناصب بإضمار(أن)،بعده.فالناصب بنفسه عند أهل البصرة:أن،ولن،ولكي،وكي،في أحد قسميها.والناصب بإضمار(أن) ما بقي وينقسم قسمين :قسم ينصبه بإضمار(أن) ،ويجوز إظهارها بعده. وقسم ينصب بإضمار(أن)،ولا يجوز إظهارها بعده...ومذهب أهل الكوفة أن الناصب بنفسه (أن)،(لن)و(إذن)و(حتّى)،ولام الجحود،والناصب بإضمار(أن)-ويجوز إظهارها بعده-هو(كي)،و(لكي)وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به.وما بقي ينصب عندهم بالمخالفة لا بإضمار(أن)...وهذا باطل، أما قولهم:إن لام الجحود لو كانت تنصب بإضمار(أن) لم يجز تقديم معمولها عليها كما ذكروا فصحيح،لكنّهم قد حكوا تقديم المعمول على (أن)ضرورة،كقوله[من الكامل]:

هلاَّ سألْتِ وخُبْلُ قَوْمٍ عِنْدَهم وشِفَاءُ غَيْكِ خَابِلا أن تَسْأَلِي

فأحرى إذا كانت(أن)مضمرة...وزعم أهل الكوفة أن(أن) تضمر في غير ما ذكرنا،وحكوا:(ما كان لِيَفْعَلَها)،و(لا بد من تَتَبَعُها).يريد:ما كان أن يَفْعَلَها،ولا بد من أن تَتْبَعُها وهذا غير جائز،وما حكوه من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه»[1].

ولقد ذكر هذه الحروف سيبويه بقوله:«اعلم أن هذه الأفعال لها حروفٌ تَعْمَلُ فيها فتنصبها لا تَعمل في الأسماء ،كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال ،وهي :أن،وذلك قولك :أريد أن تَفْعَلَ.وكي،ذلك :جئْتُك لِكَي تَفْعَلَ.ولَن...هذا باب الحروف التي تُضمر فيها أن.وذلك اللاَّم التي في قولك:جئتُك لِتَفْعَلَ.وحتَّى ، وذلك قولك:حتَّى تفعلَ ذاك فَإنّما انتصب هذا بـ أن ، وأن ههنا

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص243–247 ، والبيت لامرأة من بني سليم ، في خزانة الأدب، ج8، ص434

مضمرة؛ ولو لم تُضمرها لكان الكلام محالاً ، لأنّ اللام وحتى إنَّما يعملان في الأسماء فيجران، وليسا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال »[1] .

فالظاهر أنّ ابن عصفور رجّح رأي البصريين في الحروف التي تنصب الفعل المضارع .

الجواب بالفاء :

لقد اختار ابن عصفور رأي البصريين في مواضع نصب الفعل المضارع بالفاء،ونسب نفسه إليهم بقوله:«فهذا جملة ما في الفاء .واعلم أنّه لو كان لفظ ما قبلها نفياً والمعنى على الإيجاب ،فإنّ النصب لا يجوز،فمن ذلك:(مازال زيدٌ قائماً فتكرمك)،لأن المعنى ثبت على القيام ،فإنَّما يكون ما بعدها مرفوعاً على جهة الاستئناف.ومما خالفنا فيه بعض الكوفيين(لعلَّ)إذا كانت استفهاماً فأجازوا النصب بعدها،وذلك:(لعلك تحج فأحج معك)،أي:هل تحج فأحج معك ؟فكما يكون النصب في الاستفهام،فكذلك يكون هنا.ومما خالفونا فيه(كأنّ)إذا خرجت عن التشبيه،وأريد بها معنى التشبيه،وذلك (كأنّي بزيدٍ يأتي فنُكرِمه)فهذا معناه:ما هو إلاّ يأتي فنُكرِمه،وهذا لا يحفظه أهل البصرة،فإن ثبت،قُلنا به.ومما خالفونا فيه أيضا(أنّما)،وذلك:إنّما هي ضربةٌ من الأسد فتحطّمه،والنصب عندنا لا يجوز،لأن الكلام موجب»[2].

ولقد نقل أبو حيان رأي المذهبين في المسألة بقوله:«وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز أنّ ينتصب الفعل بعد الفاء في جواب الرجاء،وزعموا أنّ(لعلّ) تكون استفهاما وذهب البصريون إلى منع ذلك والترجي عندهم في حكم الواجب قيل:والصحيح مذهب الكوفيين لوجوده نظما ونثرا ومنه قوله تعالى:﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ﴾ في قراءة عاصم(رواية حفص)،وهي من متواتر السبع ويمكن تأويل النصب .وذهب الكوفيون أيضا،وتبعهم ابن مالك إلى أنّ (كأنّ)

[1] – كتاب سيبويه ، ج3 ، ص5– 6

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج2، ص258

إذا أُخرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الفاء نحو:قولك:(كَأَنّي بزيدٍ يأتيك فَتُكْرِمَه)المعنى:ما هو إلاّ يأتي فتُكرِمه...ولا يحفظ البصريون ذلك» [1].

أدوات الجزاء :

اختلف النحاة في أدوات الجزاء التي تنسب للأسماء فقال سيبويه بأن الحرفين هما(إن و إذما)والبقية أسماء هذا الذي اختاره ابن عصفور بقوله:«وهذه الأدوات تنقسم قسمين:حرف واسم، فالحرف(إن و إذما)في مذهب سيبويه،رحمه الله، والاسم ما بقي.ومذهب المبرد(إذما) اسم،وسبب ذلك أن (إذ) قد ثبتت لها الاسمية،فلا تخرج عن ذلك ما أمكن.وهذا فاسد،لأن(إذ)إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى،وفعل الشرط أبداً مستقبل،فيناقض معناها معنى الشرط. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنّها ركبت مع (ما)،وصارت معها كالشيء الواحد ،وبطل معناها لأنّها صارت جزء كلمة»[2].

ولقد ذكر سيبويه هذا في باب الجزاء فقال:« فما يجازى به من الأسماء غير الظروف:من، وما، وأيهم.وما يجازى به من الظروف:أيّ حين،ومتَى ،وأيان، وأنَّى، وحيثُما، ومن غيرهما :إن ،و إذْما» [3].

لقد اختار ابن عصفور صراحة،في أن(إن و إذما)حروف وبقية الأدوات أسماء،وهو بهذا يؤيد رأي سيبويه.

الأدوات التي يرفع ما بعدها بالابتداء والخبر:

لقد اختلف البصريون في ظرفية (كيف) و يهمنا من هذه الآراء رأي سيبويه الذي يقول بأن(كيف) انتصبت على أنّها ظرف ،فوافقه ابن عصفور بقوله:«وهذه الأدوات تنقسم قسمين:قسم لا يقع بعده إلاّ الجملة.فالذي يقع بعده المفرد والجملة: (متى)،و(أين)،و(كيف)،و(بينا)،فإن وقع بعدها المفرد،كانت في موضع الخبر،نحو:(كيف زيدٌ)و(أين عمرو)؟و(متى القيام)؟و(بينا قيامٌ زيدٍ قام عمرو). وإن وقع بعدها الجملة،كانت في موضع نصب على الظرف بما بعدها إلاّ(كيف)،

---

[1] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4، ص1673–1674 والآيتان 3و4 من سورة عبس،وتمامها:﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص311

[3] – كتاب سيبويه ،ج3 ، ص 56

فإنّ في إعرابها خلافا.فعلى مذهب سيبويه تكون منتصبة على الظرف لأنّها عنده من باب الظروف.فإذا قلت:(كيفَ زيدٌ قائمٌ)؟فتقديره عنده:على أيّ حال زيدٌ قائمٌ؟ ومذهب الأخفش أنّها من الأسماء،فإذا قلت:(كيف زيدٌ قائمٌ)؟ فتقديره عنده:أمسرعاً زيدٌ قائم أم غيرُ مسرع؟ويكون في موضع نصب على الحال.وذلك فاسد، لأن الحال خبر من الأخبار،و(كيف) استفهام،فلا يصح وقوعها خبراً.والصحيح ما ذهب إليه سيبويه.والذي يدل على صحة مذهبه أنّ (كيف) لا تتصرف،أعني أنها لا تستعمل فاعلة،ولا مفعولة، ولا يدخل عليها حرف جر، وباب الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظروفا.وأيضا فإنّها إذا جعلت ظرفا، كانت في تقدير: أصحيحٌ،أم سقيمٌ،أم مريضٌ،أم غير ذلك من الأحوال التي يمكن السؤال عنها»[1].

ولقد نقل لنا رأي سيبويه في المسألة السيوطي بقوله:« وعن سيبويه أن (كيف) ظرف، وأنكره الأخفش والسيرافي ،وقالا:هي اسم غير ظرف ،ورتبوا على الخلاف أموراً: أحدها:أنّ موضعها عند سيبويه نصب دائما،وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره. الثاني: أن تقديرها عنده: في أيّ حال، أو على حال، وعند غيره تقديرها في نحو:كيف زيدٌ ؟أصحيح زيد، وفي نحو: كيف جاء زيد؟ أراكبا جاء زيد ، ونحوه .

الثالث:أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال:على خير ونحوه،وعند غيره أن يقال:صحيح أو نحوه»[2].

ولقد ورد قول سيبويه في الكتاب:« و(كيف):على أيّ حالٍ؟و(أين):أيّ مكان؟و(متى)،أيّ حين؟وأمّا(حيث) فمكانٌ،بمنزلة قولك:هو في المكان الذي فيه زيد.وهذه الأسماء تكون ظروفا»[3].

فاختار ابن عصفور رأي سيبويه صراحة وقدّم أدلته على هذا الترجيح.

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص566

[2] – همع الهوامع للسيوطي ،ج2، ص160

[3] – كتاب سيبويه ،ج4، ص233

دخول ألف الاستفهام على(لا):

لقد رجّح ابن عصفور رأي سيبويه على رأي المازني في أنّ(لا) إذا دخل عليها ألف الاستفهام وكانت بمعنى التمني فإنّها تبقى على حالها من العمل،حيث يقول:«فإن دخلها معنى التمني،ففيها وجهان:سيبويه يبقيها على بابها من العمل، إلاّ أنّه لا يتبع الاسم بعدها إلاّ على اللفظ،ولا يجعل لها خبراً،ولذلك لم يجز الحمل على الموضع،لأنه لا يتصوّر أن يلحظ فيها الابتداء،إذ لا يتصوّر أن يوجد مبتدأ دون خبر.والمازني يجيز الحمل على الموضع ويجعل لها خبراً،واستدل على ذلك بالاسم بعدها كما يبنى قبل دخول الهمزة،فكما جرت مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها،فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوه.وهذا باطل سماعا و قياسا. أما السماع فلم يسمع من العرب:ألا رجلَ أفضلُ من زيد،برفع(أفضل)فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع.ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع.وأما القياس فإنّ الهمزة لا يخلو أن تقدّرها داخلة على(لا)وحدها...فثبت إذن ما ذهب إليه سيبويه»[1] .

وما ذكره ابن عصفور موجود في قول سيبويه:«واعلم أنّ لاَ إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنّي عملتْ فيما بعدها فنصبتْه، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلاّ فيما تَعمل فيه في الخبر،وتسقطُ النونُ والتنوين في التّمني كما سقط في الخبر،فمن ذلك:ألا غلامَ لي وألا مالَ بارداً.ومن قال:لا مالَ بارداً...تُجريها مجرى لا ناصبةً في جميع ما ذكرتُ لك»[2].

العامل في خبر (لا):

لقد اختار ابن عصفور رأي سيبويه في أنّ خبر(لا)مرفوع على أنّه خبر ابتداء وليس بلا،وهذا في قوله:«واختلف النحويون في العامل في خبر(لا) إذا كانت بمعنى(إنّ)،فمنهم من قال:ارتفع على أنه خبر ابتداء،لأنّ (لا)مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ،ولم تعمل فيه(لا) شيئا،وهو الصحيح،إذا لو كان العامل

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص420– 421 ، والمازني:هو أبو عثمان بكر بن محمد مولى بني سندس، ينظر نشأة النحو للطنطاوي، ص66 –67

[2] – كتاب سيبويه،ج2، ص307

فيه(لا)لأوجب أن لا يتبع الاسم الذي بعدها على موضعه،لأنك إذا قلت:(لا رجلَ عاقلٌ في الدار)،كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام،وذلك لا يجوز.وأيضا فإنّ (لا)قد غيرت معنى الابتداء وهو الإيجاب،وكل ما يغير المعنى من العوامل،فلا موضع لمعموله أصلا،نحو:(ليت)،و(كأن)،فدلَّ ذلك على أنّ(لا) جعلت مع الاسم بمنزلة اسم مبتدأ، ولم تعمل في الخبر شيئًا،ولذلك جاز الحمل على الموضع لتمام الاسم،ولكون (لا) لا تعلق لها بالخبر »[1].

وذكر رأي سيبويه السيوطي(ت-911 هـ.)فقال:« والإجماع على أنّ (لا) هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب...وقيل:إنّها لم تعمل فيه شيئا،بل(لا)مع النكرة في موضع رفع على الابتداء،والمرفوع خبر المبتدأ.وصححه أبو حيان،وعزاه لسيبويه»[2].

ورأي سيبويه(ت-180 هـ.)موجود في الكتاب على لسان الخليل حيث قال:«وقال الخليل رحمه الله:يدلّك على أنّ لا رجلَ في موضع اسم مبتدإ مرفوع، قولك:لا رجلَ أفضلُ منك،كأنك قلت زيد أفضل منك.ومثل ذلك:بلى بك قولُ اللهِ،كأنك قلت:بلى بك قولُ اللهِ »[3].

الميم في اللّهم:

اختلف المذهبان البصري والكوفي في ميم اللهم ،أهي عوض عن حرف النداء أم لا،فقال الخليل بأنّها عوض عن حرف النداء وتبعه البصريون في ذلك واختياره ابن عصفور فقال:«وأما(اللهم) ففيه خلاف بين الخليل والفراء.فمذهب الخليل، رحمه الله،أنّ الميم المشددة التي في آخره عوض من حرف النداء،وكانت مشددة ليكون عدة حروفه على عدة حروف المحذوف.والدليل على أنّها عوض أنّه لا يجوز الجمع بينهما إلاّ في ضرورة شعر،وذلك نحو قول الشاعر[من الرجز]:

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا ... سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا

زِدْنَا عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص410- 411

[2] – همع الهوامع للسيوطي ،ج1، ص 469

[3] – كتاب سيبويه ،ج2 ، ص293

ومذهب الفراء أن أصله :يا الله أُمنا بخير،ثم حذف المجرور والمفعول وحذفت الهمزة تخفيفا كقوله [من الرجز]:

قُلْتُ لشَيْطَانِي وَشَيْطَانَتِي لاَ تَقْرَبَانِي وَنا في الصَّلاَةِ

يريد:فأْنَا في صلاة.ومذهب الفراء فاسد،لأن الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى بالأمر عن جواب الشرط فتقول:(اضربْ زيدا إن قام)،ولا تقول:(اضربْ زيدا إن قام فاضربه)»[1].

ولقد نقل لنا رأي الخليل(ت-175 هـ .)أبو حيان(ت-745 هـ .)بقوله:«وإن كان(اللّهم)جاز نداؤُه إلاّ أنَّه لا يباشر(يا) في مذهب البصريين،وزعموا أن الميم المشدّدة في آخره عوض من حرف النداء،فلا يجتمعان،وأجاز الكوفيون أن تباشره (يا) وعندهم أن الميم المشدّدة بقيةٌ من جملة محذوفة قدّروها(أُمنا بخير)»[2].

و ذكر الخلاف كذلك الأنباري(ت-577 هـ .) فقال:« ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشدّدة في(اللّهم)ليست عوضا من(يا)التي للتنبيه في النداء.وذهب البصريون إلى أنّها عوض من(يا)التي للتنبيه في النداء،والهاء مبنية على الضم لأنّه نداء»[3].

يبدو أن ابن عصفور اختار رأي البصريين وعلى رأسهم الخليل في أن الميم المشدّدة في (اللّهم) عوض عن حرف النداء (يا).

لام الاستغاثة :

لقد اختار ابن عصفور رأي سيبويه الذي يقول بأن لام الاستغاثة متعلقة بالفعل الذي ينصب المنادى فقال:«واختلف النحويون فيما تتعلق به اللام.فمنهم من قال:إنها متعلقة بما في (يا) من معنى الفعل،وهو ابن جني.ومنهم من قال:إنها زائدة.أما مذهب ابن جني ففاسد،لأن

---

[1] – شرح جمل الزجاجي الابن عصفور ،ج2، ص207-209، والبيت الأول غير منسوب في خزانة الأدب، ج 2، ص296 ، والبيت الثاني غير منسوب في ضرائر الشعر لابن عصفور، ص99

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4، ص 2191

3- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ،ج1، ص341

معاني الحروف لا تعمل في المجرورات ولا في الظروف.وأما من ذهب إلى أنّها زائدة فباطل،لأنّه مهما قُدر أنّ لا يزاد الحرف كان أولى،لأنّ الزيادة ليست بقياس،فلم يبق إلاّ أن تكون متعلقة بالفعل الذي ينصب المنادى.فإن قيل: إنّ الذي ينصب المنادى يصل بنفسه وهذا لا يصل بنفسه.فالجواب:إنّ الفعل المتعدّي إلى المفعول يجوز أن يتعدّى بنفسه وبحرف جر،نحو:(ضربتُ زيداً)،و(ضربتُ لزيدٍ)،قال الله تعالى:﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾.وهذا قليل مع ظهور الفعل، فإذا كان الفعل مضمراً كان أقوى» [1].

ولقد نقل لنا أبو حيان رأي سيبويه في لام الاستغاثة بقوله:« ومذهب سيبويه أنَّها ليست زائدة، وتتعلق بفعل النداء،ومذهب ابن جني أنها تتعلق بحرف نداء »[2].

لكنّ سيبويه قال بأن هذه اللام أضافت النداء إلى المنادى ولم ينكر التعليق صراحة وهذا في قوله:« فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب،واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنّه سبب المدعو »[3].

يبدو أنّ ابن عصفور أخذ رأي سيبويه من هذا القول .

حروف الجر

لقد أدرج سيبويه(لولا) ضمن حروف الجر إذا وليها ضمير واختار هذا الرأي ابن عصفور فقال:« ولولا مع المضمر في مذهب سيبويه...وأما (لولا) فاستدلّ سيبويه على جرّ المضمر بها بقول العرب:لولاك ولولاه ولولاي .وذلك أن الكاف والهاء والياء لا تكون ضمائر رفع بل هي مترددة بين أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض وباطلٌ أن تكون ضمائر نصب لأن الحروف إذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها نون الوقاية ،نحو:إنّني وليتني،وإن أدى ذلك إلى اجتماع الأمثال جاز حذف نون الوقاية ،فقلت:(إنّي)،وإن لم يؤدّ إلى ذلك لم يجز حذف نون الوقاية إلاّ في ضرورة ،نحو قوله[من الوافر]:

كَمُنيةِ جابِرٍ إذا قَالَ لَيْتَني أُصادِفُهُ وأُتْلِفُ مالِي.

فلو كانت الياء ضمير نصب لكان (لولاني)، فثبت أنّ الياء في موضع خفض،وإذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في (لولاك)و(لولاه) على

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص 210 ، والآية72 من سورة الأنعام

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4، ص2211

[3] – كتاب سيبويه ،ج2، ص219

ذلك.وزعم الأخفش أن الكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير الخفض المتصل موقع ضمير الرفع المنفصل كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض فيما حكاه من قولهم:(ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا).وهذا الذي ذهب إليه الأخفش فاسد،لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لا يجوز إلاّ في ضرورة شعر»[1].

ولقد نقل لنا رأي سيبويه(ت-180 هـ .)ابن هشام(ت-761 هـ .)بقوله:«ثم قال سيبويه والجمهور:هي جارة للضمير مختصة به،كما اختصت(حتّى) والكاف بالظاهر،ولا تتعلق (لولا) بشيء،وموضع المجرور بها رفع بالابتداء،والخبر محذوف »[2].

حروف القسم:

لقد اختار ابن عصفور رأي الجمهور في حروف القسم فقال:« وحروف القسم الجارة بأنفسها هي:الباء،والتاء،والواو،واللام،ومن،والميم المكسورة والمضمومة»[3].

ولقد نقل هذا الرأي أبو حيان(ت-745 هـ .)بقوله:« وحروف القسم: الباء والواو،والتاء ،واللام ،ومن، وأيمن في مذهب الزجاج،وهو قول مخالف لإجماع البصريين والكوفيين»[4].

ولقد ورد رأي البصريين عند ابن السراج(ت-316 هـ . .):« أدوات القسم والمقسم به خمس:الواو والباء والتاء واللام ومن،فأكثرها الواو ثم الباء وهما يدخلان على محلوف،تقول:والله لأفعلن وبالله لأفعلن »[5] .

كم الاستفهامية والخبرية:

لقد أجاز ابن عصفور حمل(كم) الاستفهامية على الخبرية وحمل الخبرية على الاستفهامية موافقا في ذلك رأي سيبويه وهذا في قوله:« ومثال حمل

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص477-481، والبيت لزيد الخيل في خزانة الأدب ، ج5، ص365 -366

[2] – مغني اللبيب لابن هشام ،ج1 ، ص451

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ج1، ص549

[4] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4، ص1765

[5]– الأصول في النحو لابن السراج، ج1، ص430

الاستفهامية على الخبرية قولك:(كم غلامٍ ملكت)،ولا يجوز في هذا التمييز إلاّ على الإفراد.وزعم الزجّاجي أنّه لا يجوز حمل الاستفهامية على الخبرية،ولا حمل الخبرية على الاستفهامية،وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إضمار(مِن) بشرط أن يتقدم على(كم) حرف جر،نحو قولك:(بكم درهمٍ اشتريتَ ثوبك)،وجعل حرف الجر ينوب مناب(مِن)،وهذا الذي قال يمكن لأنّ العوض قد لا يقع موقع ما عُوض منه،نحو التاء في(زنادقة)لأنّها عوض من الياء في(زناديق)،ولم تقع موقعها،فقوله في الاستفهامية صحيح،وأما الخبرية فمذهب فيها فاسد،لأنّ سيبويه،رحمه الله،حكى نصب تمييز(كم)الخبرية من غير فصل حملا على الاستفهامية.وعلى ذلك قول الشاعر [من الكامل] :

كَم عَمّةٍ لَكَ يا جَريرُ وَخالَةٍ فَدعاءَ قَد حَلَبَت عَلَيَّ عِشارِي

ويجوز الفصل بين تمييز(كم)الاستفهامية و(كم) بالظروف والمجرور،نحو قولك(كم في الدار رجلاً)،ولا يجوز الفصل بين(كم)الخبرية وبين(كم)إلاّ في ضرورة شعر»[1].

ولقد ورد قول سيبويه في الكتاب:«وسألته عن قوله:عَلَى كَم جِذعٍ بيتُ لَهُ نَهبي؟فقال:القياس النصب وهو قول عامة الناس.فأمّا الذين جرّوا فإنّهم أرادوا معنى مِن،ولكنّهم حذفوها ههنا تخفيفاً على اللسان،وصارتْ على عوضاً منها...واعلم أنّ ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر كما يعملونها في الاستفهام،فينصبون بها كأنّها اسم منوّن.ويجوز لها أن تَعمل في هذا الموضع في جميع ما عملتْ فيه رُبّ ألاّ أنّها تَنصب،لأنّها منوّنة...وبعض العرب ينشد قول الفرزدق:

كَم عَمّةً لَكَ يا جَريرُ وَخالَةً فَدعاءَ قد حَلَبَت عَلَيَّ عِشارِي

وهم كثير، فمنهم الفرزدق والبيت له »[2].

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص146–148 ، والبيت للفرزدق في ديوانه،ج1 ، ص361، والعِشار:الناقة التي أتى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر،ينظر مختار الصحاح للإمام محمد بن أبي بكر الرازي، ص282

2 – كتاب سيبويه ،ج2، ص160– 162 ، والبيت السابق

بهذا القول حمل سيبويه الاستفهامية على الخبرية والخبرية على الاستفهامية وهذا الذي قاله ابن عصفور.

العطف ب (لَكِنْ):

لقد اختار ابن عصفور رأي الزمخشري(ت-538 هـ .)الذي يقول بأنّ العطف ب(لكن)لا يكون إلاّ بعد النفي.وجاء اختيار ابن عصفور في قوله:« وإنّما وقع بعدها مفرد،كانت حرف عطف،ويكون معناها الاستدراك ولا يعطف بها إلاّ بعد نفي،نحو قولك:(ما قام زيدٌ لكن عمرو)،فاستدركت القيام الذي نفيته عن زيد لعمرو ب(لكن)،ولو قلت:(قام زيدٌ لكن عمرو)، لم يجز»[1].

ورأي الزمخشري موجود في قوله:« و(لكن) إذا عطف بها مفرد على مثله، كانت للاستدراك بعد النفي خاصة كقوله:(ما رأيت زيداً لكنْ عمراً)»[2].

لو بمعنى (إنْ):

لقد أيد ابن عصفور رأي سيبويه في إمكانية مجيء(لو) بمعنى (إنْ) عندما قال:« وكلا المذهبين فيه خروج ب(لو)عن موضعها...وقد تخرج على بابها، وتكون بمعنى(إنْ) الشرطية، فيكون الفعل بعدها مستقبلا لفظا ومعنى،أو معنى لا لفظا،وعليه قوله[من البسيط] :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُم دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارِ.

ألا ترى أنّ المعنى على(إنْ)»[3].

وهذا قريب من قول سيبويه:« ولو بمنزلة إنْ لا يكون بعدها إلاّ الأفعال؛ فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمرٌ في هذا الموضع يُبْنَى عليه الأسماء»[4].

بناء (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية:

لقد وافق ابن عصفور رأي سيبويه(ت-180 هـ .)في(كم) واتخذه رأياً له، بقوله:«(كم)كناية عن عدد،لذلك أتى بها لتقيب أبواب العدد.وهي تنقسم قسمين:

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص199

[2] –المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ، ص391

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج3، ص20 والبيت للأخطل في ديوانه، ص33

[4] – كتاب سيبويه ،ج1، ص269

استفهامية،وخبرية.فالاستفهامية هي التي تستدعي جوابا،والخبرية هي التي لا تستدعي جوابا،وكلاهما مبني.فالاستفهامية بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام، وهي الهمزة،وأما الخبرية فبنيت لشبهها بـ(رب)،لأن(رب)للمباهاة والافتخار كما أن(كم) كذلك»[1].

وهذا الرأي قاله سيبويه:«اعلم أن الكلم لموضعين:فأحدهما الاستفهام،وهو الحرف المستفهم به،بمنزلة كيف وأين،والموضع الآخر:الخبر،معناه معنى رب»[2].

موجب البناء في (لا واسمها):

اختلف النحاة في موجب البناء في لا واسمها فقال الخليل(ت-175 هـ.):بنيت لأنّها تضمنت معنى(من)وهذا الرأي اختاره ابن عصفور بقوله:« واختلفوا في موجب البناء،فمنهم من قال:إنّما بني لتضمنه معنى(من)كأن قائلا قال:هل من رجلٍ في الدار؟ فقال مجيبه:لا رجلَ في الدار،لأن(لا)نفي عام،فينبغي أن يكون جوابا لسؤال عام،وهو الصحيح.ومنهم من قال:إنّما بني لتركّبه،لأنّه تركب مع(لا)،وصار كالاسم الواحد مثل(خَمسةَ عشر)،والصحيح الأول لأن ما بني من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بني لتركيبه مع الحرف»[3].

ورأي الخليل أورده سيبويه في قوله:«فلا تعمل إلاّ في نكرة من قبل أنّها جواب،فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبدٍ أو جارية؟ فصار الجواب نكرةً كما أنّه لا يقع في هذه المسألة إلاّ نكرة»[4].

لقد استخرج ابن عصفور رأيه من قول الخليل الذي أورده سيبويه.

حروف العطف:

اختلف النحاة على حروف العطف فأضاف الكوفيون لها(كيف وأين وهلا)وعارضهم البصريون،فرجح ابن عصفور رأي البصريين فقال:«وزاد

---

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2، ص141

[2] – كتاب سيبويه ،ج2، ص156

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2 ، ص407

[4] – كتاب سيبويه ،ج2، ص275

الكوفيون في أدوات العطف:كيف وأين وهلا،واستدلوا على ذلك بأن العرب تقول:(ما أكلت لحما فكيف شحما)،و(وما يعجبني لحم فكيف شحم)،و(لقيت زيدا فأين عمرا)،و(وهذا زيد فأين عمرو)،و(ضربتُ زيداً فهلاّ عمراً)،و(جاءك زيد فهلاّ عمرو)،وقالوا:فمجيء الاسم بعد هذه الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنّها للعطف،قلت:وهذا خطأ،لأنّها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنّه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض.وهم يقولون:(ما مررتُ برجل فكيف بامرأة)؟ولا يقولون: فكيفَ امرأةٍ،فدل ذلك على أنّها ليست بعاطفة،وأن ما بعدها إذا كان مرفوعا أو منصوباً محمول على إضمار فعل،فكأنّك قلت:فكيف لكَ لُ شحما؟ و فكيف يعجبني عمرو ؟ و فأين ألقى عمرا ؟ »[1].

ولقد نقل رأي الكوفيين صاحب الارتشاف بقوله:«وأما(هلاّ)،فذهب الكوفيون إلى أنّها من أدوات العطف وقالوا:تقول العرب:جاء زيد فهلاّ عمرو...والصحيح أنّها ليست من أدوات العطف...وأما(كيف) فذهب هشام ،إلى أنّها حرفُ نسق،وزعم أنّه لا ينسق بها إلاّ بعد نفي وأجاز مررت بزيد فكيف بعمرو...ونسب ابن عصفور:العطف بكيف للكوفيين...وأما(أين) فذهب الكوفيون إلى أنّها من أدوات العطف وقالوا: قالت العرب هذا زيد فأين عمرو»[2].

فابن عصفور بمخالفته لرأي الكوفيين يؤيد رأي البصريين الذين يقولون بأن حروف العطف عشرة وهي: الواو،الفاء، ثم،أو،إما،لا،بلْ،لكن،أم،حتَّى[3].

وبهذا يتضح أن ابن عصفور قد وافق على رأي البصريين ورفض رأي الكوفيين في إدراج(كيف وأين وهلاّ) ضمن أدوات العطف .

---

1 – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1 ، ص177 –178

2– ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4، ص1979–1980 ، و لم يذكر أبو حيان هشام بن هنا ربما يقصد: هشام بن معاوية الضرير،أبوعبد الله النحوي الكوفي، توفي سنة تسع ومئتين للهجرة،ينظر البغية،ج2 ، ص328

3 – ينظر الأصول في النحو لابن السراج، ج2، ص55–59

ربّ اسم أم حرف:

لقد اختار ابن عصفور رأي البصريين القائلين بحرفية(ربّ) فقال:« وزعم أهل الكوفة أن(ربّ) تكون اسما،واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[من الكامل]:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك وربّ قتلِ عار

فرفع(عار)على أنّه خبر(ربّ)،و(ربّ) مبتدأ. وهذا لا حجة فيه،لأن الرواية الصحيحة:(وبعض قتل عار)وإن صحت رواية من روى:(وربّ قتلٍ عار)،لم يكن فيه حجة،لأن(عار) يكون خبر ابتداء مضمر،كأنه قال:هو عار.والجملة في موضع الصفة.ومما يدلّ على أن(عارا)في هذه الرواية إنّما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه أنّك لو جعلت(عارا) خبر(ربّ) لم يجز إبقاء المخفوض بـ(ربّ)بغير صفة،وذلك لا يجوز لما بيّنّا عند ذكر أحكام(ربّ)»[1].

ولقد ذكر رأي البصريين والكوفيين في(ربّ) صاحب الارتشاف فقال:«(ربّ):عند البصريين حرفُ جر،وعند الكوفيين،وابن الطراوة:اسم وفي الإفصاح:قال الفراء،وجماعة من الكوفيين:إن(ربّ)اسم معموله لجوابها كـ(إذا)»[2].

وكذلك صاحب الإنصاف ذكر الرأيين حين قال:«ذهب الكوفيون إلى إن(ربّ) اسم وذهب البصريون إلى أنّه حرف جر»[3].

عمل إنّ وأخواتها :

اختلف النحاة في رافع خبر إنّ وأخواتها،فقال البصريون بأن رافع الخبر هو(إنّ وأخواتها)وقال الكوفيون بأن خبرها باق على رفعه قبل دخولها عليه ،لكن ابن عصفور اختار رأي البصريين فقال:« فالجواب:إنّها أشبهت من الأفعال(ظنّ وأخواتها)فكما أن(ظنّ وأخواتها)ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر،فكذلك هذه الحروف... فلم يبق إلاّ أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر»[4].

---

[1]– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1، ص489–490،والبيت لثابت بن قطنة في خزانة الأدب،ج9، ص565

[2] – ارتشاف الضرب لأبي حيان ،ج4، ص1737 ، و ابن الطراوة: هو أبو الحسن سليمان بن محمد نحوي أندلسي،توفي سنة ثمان وعشرين وخمسمئة،ينظر نشأة النحو، ص136

[3] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري،ج2، ص832

[4] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور،ج1، ص416–417

ولقد نقل لنا هذا الرأي الأنباري(ت-577 هـ .) بقوله:«ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر.نحو(إنّ زيدا قائم) وما أشبه ذلك .وذهب البصريون إلى أنّها ترفع الخبر»[1].

ورأي البصريين ذكره ابن السراج(ت-316 هـ .) بقوله:«الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف وهي :إنّ ولكنّ وليت ولعلّ وكأنّ»[2].

ومن هذه الآراء يتضح أنّ ابن عصفور أيد رأي البصريين في أنّ العامل في خبر إنّ هو إنّ.

إعمال وإلغاء(ليت)إذا اتصلت بها (ما):

لقد وافق ابن عصفور على رأي الأخفش في أنّ (ليت) هي الوحيدة من أخواتها التي يجوز فيها الإلغاء والإعمال فقال:«ومنهم من ذهب إلى أنّ (ليت)وحدها يجوز فيها الإلغاء والإعمال ،فتقول:(ليت زيدا قائم)،و(ليت ما زيد قائم)،وما عداها لا يجوز فيها إلاّ الإلغاء،وهو مذهب الأخفش.وذلك أنّه لم يسمع مع الإلغاء والأعمال إلاّ في (ليت)وحدها.وقد روي بيت النابغة[من البسيط] :

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْنِصْفُهُ فَقَدِ

برفع(الحمام)ونصبه.وما عدا ذلك لم يسمع فيه إعمال.فأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه فقاس على(ليت)سائر أخواتها.وأما أبو بكر بن السراج وأبو إسحاق ومن أخذ بمذهبهما وقاسوا (ليت)أشبه أخواتها بها وهما (لعلّ)و(كأنّ)،وذلك أنّهما غيرا معنى الإبتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتّمني كما أحدث(ليت)في الكلام معنى التمني.وأما الأخفش وحجته القياس والسماع ،أما السماع فإنّه لا يحفظ إلاّ في(ليت)باتفاق من النحويين...وأما القياس فإنّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص،وإذا لحقها (ما) فارقها الاختصاص ،فينبغي ألاّ تعمل إلاّ(ليت) فإنّها تبقى على اختصاصها...وأما(ليتما) فلم تُولِها العرب الفعل قط،لا يحفظ من كلامهم:(ليتما يقوم زيد).فقد بان إذن سداد هذا المذهب »[3] .

---

[1] – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري،ج1، ص176

[2] – الأصول في النحو لابن السراج ،ج1، ص229

[3] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج1 ، ص432-434 ، والبيت للنابغة الذبياني ، في ديوانه ، ص35

ولقد ذكر أبو حيان(ت-745 هـ .)أقوال النحاة في إعمال وإهمال (ليتما)فقال:«ودعوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال والإهمال في ليتما، يبطلها مذهب الفراء،وذهب بعضهم إلى أنّه ينصب بليت،ولعلّ وجواز الأخفش في نقل عنه ذلك في أنّ،وإنّ،وكأنّ،وذكروا أنّ السماع ورد بالرفع والنصب في ليتما،وحكى الكسائي والأخفش عن العرب:إنّما زيدا قائم،بالإعمال»[1].

كما نقل لنا السيوطي(ت-911 هـ .) إعمال وإهمال (ليتما)بقوله:«توصل ليت ب(ما)،فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها ككفها ب(ما)وروي بالوجهين قوله:

قَالَتْ:أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ....

ويوصل بها الباقي،فتكفّها عن العمل...جاز في(ليت)الإعمال راعيا القوة اختصاصها،والإهمال إلحاقها بأخواتها...لكن الأخفش على سعة حفظه قال:إنّه لم يسمع قط:ليتما يقوم زيد»[2].

خاتمة الفصل:

وفي نهاية هذا الفصل نقدم بعض الملاحظات حول الآراء التي وردت فيه،وهي كالتالي:

1- أغلب اختياراته آراء بصرية،ولكنه يعاضد آراء سيبويه إذا اختلفت أقوال البصريين في المسألة الواحدة، و لقد أحصينا هذه الآراء فوجدناها تبلغ خمس عشرة ومئة مسألة من بين ست وعشرين ومئة مسألة المذكورة في البحث،فهي تفوق الواحد والتسعين بالمئة .

2- أيد بعض الآراء الكوفية،ولكنّها قليلة جدا فهي لم تجاوز خمس مسائل إذا قورنت بكلّ الآراء.

3- اختار بعض آراء نحاة بغداد،حيث وافق على مسألتين من أقوال الفارسي،وعلى العدد نفسه من آراء الزمخشري.

4- اعتماده التعليل؛فهو يبرر للآراء التي يختارها بتقديم الأدلة التي يراها مناسبة،ويرد على الآراء التي يرفضها بالعلل التي ذكرها النحاة،وحتّى إذا

---

[1] - ارتشاف الضرب ،لأبي حيان،ج3، ص1285_1286

[2] - همع الهوامع للسيوطي ،ج1، ص458_460، والبيت للنابغة المذكور سابقا

ما وجد آراء ورد بها كلام العرب فإنّه يحاول أن يجد لها مبررات يردها بها مثل:« وزعم الفراء أنّ(ذهب)تصل بنفسها إلى أسماء الأملكن،نحو(ذهبت عمانَ)،و(ذهبت العراقَ)،وحكى ذلك عن العرب،وأهل البصرة لا يحفظون ذلك،لكنّه عندي يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم،فقاس عليه النثر،لأنّ الكوفيين كثيراً ما يفعلون هذا. أعني أنّهم يجيزون في الكلام مالا يحفظ إلاّ في الشعر.فإذا تبيّن أنّ هذا مذهبه،لم يصرح هل سمع ذلك في الكلام أوفي الشعر،لم يكن في ذلك حجّة،لاسيما والذي حكى أهل البصرة في عمان ونجران والعراق وأمثالها ما وصل الفعل إليها بواسطة(في)إذا أردت بها معنى الظرفية»[1] . وهكذا يفعل مع معظم المسائل التي يختارها أو يردها.

5- ومن هذه الملاحظات يتضح أنّ ابن عصفور يميل إلى المذهب البصري، وقد نسب نفسه إليهم في الكثير من المواضع نذكر منها:« وتسمية أهل البصرة له فصلا خلافا لما سماه أهل الكوفة، لأن الفصل عندنا هو البيان أو لأنّه قد فصل بين المبتدأ والخبر»[2] .

[1] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج1 ، ص 313

[2] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ،ج2 ، ص161

خاتمة

لا يسعنا في نهاية هذا البحث المتواضع إلاّ أن نسجل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.وما يمكن أن تقدمه من توصيات ومقترحات حول الموضوع.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

1 –الدرس النحوي في الأندلس بدأ في أواسط القرن الثاني الهجري.

2–أول كتاب نحوي دخل الأندلس هو كتاب الكسائي على يد جودي بن عثمان أول نحوي أندلسي.

3–أهم خصائص المذهب الأندلسي النحوي هي: الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف،وموقفهم من العامل والعلل القياسية والعلل الجدلية.

4–ابن عصفور من مشاهير نحاة الأندلس.

5– لقد أثر ابن عصفور تأثيرا كبيرا في النحاة الذين جاؤوا بعده.

6– أن معظم آراء ابن عصفور الخاصة كانت في الفروع النحوية،ولم تكن في الأصول.

7–يغلّب ابن عصفور السماع على القياس،لأنّه يعتمد الأدلة المنقولة من قرآن كريم،ومن شعر أو نثر.

8– يستعمل الأسلوب الإقناعي التعليمي لتقديم آرائه النحوية.

9– أغلب اختيارات ابن عصفور النحوية آراء بصرية المذهب.

10– يميل إلى آراء سيبويه كثيرا عند اختلاف البصريين.

11– لا يتعصب التعصب الأعمى للمذهب البصري،ولكنّه يأخذ من المذاهب الأخرى إذا كانت قوية الحجة.

12– يبين الأدلة المقنعة في ترجيح آراء المذاهب النحوية.

13– يجيد التعليل في المسائل النحوية.

هذه أهم نتائج البحث .أما التوصيات والمقترحات فهي كالتالي:

–أن جهود نحاة الأندلس موروث ثمين،وأرضية خصبة يجب الاهتمام بها،والتنقيب في طياتها من أجل الاستفادة منها،وإظهارها للناشئة.

- أنّ تعريف ابن عصفور للأبواب النحوية جديرة بالدراسة،لأنّه ممي ز ع ن تعريفات النحاة الذين سبقوه بالدقة واليسر لذا نقترح أن يدرج ضمن البرامج التعليمية للمدرسة الجزائرية.
- أنّ مواقف نحاة الأندلس حرية بالاهتمام لذا نقترح منها بع ض المواض يع القابلة الدراسة:
- مسائل خلافية بين نحاة الأندلس ونحاة البصرة.
- التعريف النحوي الأندلسي وأثره في تعليم النحو للمتعلمين.
- الجديد الذي قدمه المذهب الأندلسي للنحو العربي.
- ابن عصفور وعلم الأصوات.
- وهناك الكثير من المواضيع التي يحملها التراث النحوي الأندلسي.وأسأل الله التوفيق والسداد لكلّ من تحمّل عناء البحث،وهو خير من يسأل.إن ه س ميع مجيب.

ملخص المذكرة :

لقد تناولنا في هذه المذكرة الموسومة بـ «آراء ابن عصفور النحوية في كتابيه المقرب وشرح الجمل»الآراء النحوية التي انفرد بها ابن عصفور،والتي وافق فيها غيره، فكانت الدراسة على النحو الآتي: بدأنا بتمهيد تناولنا فيه نبذة عن نشأة النحو العربي، وفي الفصل الأول تطرقنا إلى دخول النحو العربي إلى الأندلس،وإلى التعريف بصاحب المدونة،ثم إلى منهجيته في الكتابين المذكورين، أما الفصل الثاني فخصصناه لآراء ابن عصفور النحوية التي تميز بها عن غيره من النحاة، أما الفصل الثالث فذكرنا فيه الآراء التي وافق فيها غيره،وأنهينا البحث بأهم النتائج المتوصل إليها، وهي:1- بدأ الدرس النحوي في أواسط القرن الثاني الهجري .

2- معظم آراء ابن عصفور الخاصة كانت في الفروع النحوية ولم تكن في الأصول.

3- يغلّب ابن عصفور السماع عن القياس.

4 - أغلب اختيارات ابن عصفور النحوية آراء بصرية المذهب .

5- يميل ابن عصفور إلى آراء سيبويه عند اختلاف البصريين.

الكلمات المفتاحية: الآراء- النحاة – الأندلس- الخلاف – الموافقة – المدرسة- القواعد – الأدلة- السماع – القياس – العامل – العلل – الفاعل – المبتدأ – الخبر-الفعل

In this memory we have focused on" the grammatical ideas of Ibn Asfur in his two books **the approach** and **the explanation of sentences** "

The ideas in which he distinguished with others in one side and be familier with others in the other side

The study was based as follow: the introduction(the beginnig of Arabic grammar):-Chapter1-Arabic grammar in the Andalus–Recognition of Ibn Asfur(Abiography)- His methodology- Chapler2- Ibn Asfur's Own grammatical ideas- Chapter3 – Ibn Asfur's and other's ideas agreements.

Conclusion:

Frest grammatical lesson in The Andalur – Ibn Asfur's most ideas were based on hearing.

Ibn Asfur's most grammatical ideas were " The Same as Basra's school.

Ibn Asfur's agreements with Sibaweeh in case of El Basra's school Disagreements.

Key words: Ideas- Grammarians- Andalus- subject- Disagreement- agreement- School- factor- causes- Rules- enedents- Hearing- measurineg.

Chapler 2 two – ibn asfurs own grammatical ideas – chapter 3 three – ibn asfurs and others ideas agreements

Conclusion
First grammatical lesson in the and alus – ibn asfurs most ideas was based on hearing
Ibn asfur most grammatical ibeast were as "the basra school grammatical idead"
Ibn asfurs agreements with sibaweeh in case of el basras school disagreements
Key words:ideas – grammarians – andalus – subjet – disagreement – rules-

محتويات البحث:

الموضوعات .....الصفحة

-المقدمة.....أ ب ج د ه .

-الفصل الأول:المصطلح وعلم أصول النحو.....

-المبحث الأول: المصطلح.....

توطئة:.....

أولاً:تعريف المصطلح.....

ثانياً:أنواع المصطلح.....

ثالثاً:بعض خصائص المصطلح.....

رابعاً:العلاقات بين المفاهيم.....

خامساً:طرق وأنواع التعريف.....

-المبحث الثاني:علم أصول النحو،نشأته ومباحثه.....

أولاً: نشأته.....

ثانياً:تحديد المصطلح(أصول النحو).....

ثالثاً:مباحثه.....

1-أدلة النحو الأصول.....

2-أدلة النحو الفروع.....

رابعاً:التنازع حول مبتكر علم أصول النحو.....

خامساً:أثر الفقه وأصوله وعلم الكلام في أصول النحو.....

-خلاصة الفصل الأول.....

-الفصل الثاني:أبو الفتح ابن جني وكتابه الخصائص.....

-توطئة.....

-المبحث الأول:أبو الفتح ابن جني.....

أولاً:عصره.....

ثانياً:ترجمة حياته.....

ثالثاً:ثقافته وعلمه.....
رابعاً:آثاره ومصنفاته.....
خامساً:شيوخه.....
سادساً:أقوال العلماء فيه.....
سابعاً:عقيدته ومذهبه.....
-**المبحث الثاني:كتاب الخصائص**.....
-توطئة:.....
أولا:عنوان الكتاب.....
ثانياً:هدف تأليفه.....
ثالثاً:مباحثه.....
رابعاً:منهجية ابن جني في الكتاب.....
-**خلاصة الفصل الثاني**.....
-**الفصل الثالث:مصطلحات أدلة النحو الأصول وما يتصل بها**.....
-توطئة:.....
-**المبحث الأول:السماع**.....
1-المسموع.....
2-الاطراد.....
3-الشذوذ.....
4-الأخذ.....
5-الاحتجاج.....
6-الشاهد(الاستشهاد).....
7-التمثيل.....
8-الاستدلال.....
9-الاستقراء والاستنباط.....
10-الاستعمال.....
11-اللحن.....

12-الفصاحة.....
13-السليقة.....
-المبحث الثاني:القياس.....
1-الحمل.....
2-المنصوص والمقيس عليه والمنقول.....
أ-المنصوص.....
ب-المقيس عليه.....
ج-المنقول.....
3-المقيس.....
4-القياس المعنوي.....
5-القياس اللفظي.....
6-القياس المطرد.....
7-القياس الشاذ.....
8-العلة:.....
-العلة الفقهية والعلة النحوية والعلة الكلامية.....
-قسم واجب (العلة البرهانية).....
-قسم من العلة يمكن تحمله على تجشم واستكراه.....
9-تخصيص العلل.....
10-الاحتياط في العلة.....
11-النقض.....
12-العلة الموجبة والعلة المجوزة.....
13-تتميم العلة.....
14-الدور.....
15-الحكم.....
-الواجب.....
-الممتنع.....

-الحسن.....
-القبيح.....
-الجائز.....
16-تعارض السماع والقياس.....
-خلاصة الفصل الثالث.....
-الفصل الرابع:مصطلحات أدلة النحو الفروع وما يتصل بها وبأدلة النحو الأصول.....
-توطئة:.....
-المبحث الأول:مصطلحات أدلة النحو الفروع وما يتصل بها.....
أولاً:الإجماع.....
-إجماع العرب.....
-إجماع البلدين.....
-إجماع القراء.....
-خلاف الإجماع.....
ثانياً:الاستحسان.....
ثالثاً:إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُوَل(الاستصحاب).....
-الأصل.....
-الفرع.....
-العدول.....
-الرد إلى الأصل ومراجعة الأصل.....
-المبحث الثاني:مصطلحات وقواعد لها علاقة بالأصول والفروع.....
أولاً:مصطلحات في شكل قواعد تضبط عملية الاستدلال.....
ثانياً:مصطلحات في شكل قواعد تضبط الأفكار النحوية العامة.....
ثالثاً:مصطلحات وقواعد أصولية عامة.....
-خلاصة الفصل الرابع.....
-الخاتمة.....

-فهرس المصادر والمراجع.....
-فهرس محتويات البحث.....

محتويات البحـ ـث

الموضوعات **الصفحات**

مقدمة ..... أ-ب-ج
تمهيد..... 5
الفصل الأول:ابن عصفوروكتاباه(المقرب وشرح الجمل) 7
توطئة:النحو في الأندلس..... 8
ترجمة ابن عصفور..... 14
اسمه ونسبه وكنيته 14
مولده ونشأته..... 14
مكانته العلمية..... 14
شيوخه..... 16
تلاميذه..... 17
مؤلفاته:..... 19
وفاته..... 21
كتاباه المقرب وشرح الجمل 23
كتاب المقرب..... 23
مادة الكتاب..... 24
منهجية ابن عصفور في كتاب المقرب..... 25
كتاب شرح الجمل..... 27
ترجمة الزجاجي..... 27
كتاب الجمل في النحو..... 28
كتاب شرح الجمل..... 28
مادة الكتاب..... 29
منهجية ابن عصفورفي كتاب شرح الجمل..... 31
تأثير ابن عصفور في النحاة الذين جاءوا بعده..... 33

خاتمة الفصل الأول:..... 36
الفصل الثاني:آراء ابن عصفور النحوية الخاصة..... 37
الأسماء:..... 38
شروط الابتداء بالنكرة..... 38
تعدد الخبر للمبتدأ الواحد..... 40
إعراب يمين الله..... 42
عامل رفع العدد..... 43
صياغة اسم المفعول من الأفعال الناقصة المتصرفة..... 44
المنصوب بإضمار فعل..... 45
المفعول معه..... 46
تعدد الحال..... 48
أصل التمييز..... 50
الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز..... 52
تقديم التمييز على عامله..... 54
تمييز كأين..... 56
انتصاب التمييز..... 57
ناصب المستثنى بإلاّ..... 59
الاستثناء من العدد..... 60
أقسام الأسماء بالنسبة إلى الوصف..... 62
عطف البيان..... 63
العلل التي تمنع الصرف..... 65
الممنوع من الصرف على وزن مفعلان..... 66
الإضافة..... 67
نائب الفاعل..... 69
الأفعال:..... 71
أفعال التعجب..... 71

الأفعال الناقصة..... 72
تعليق أفعال القلوب..... 74
جزم المضارع المهموز الآخر..... 76
فعل الشرط وجوابه..... 77
الحروف:..... 80
في باب(ماذا)..... 80
شروط عمل(ما)الحجازية..... 82
في باب(كأن) وبطلان عملها..... 83
عمل(لات)..... 85
الفصل بين (إذن) ومعمولها المنصوب..... 86
الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه..... 88
الحروف التي تعلق المقسم به بالمقسم عليه..... 89
خاتمة الفصل الثاني:..... 92
الفصل الثالث: الآراء التي وافق فيها غيره..... 93
الأسماء:..... 94
في باب الفاعل..... 94
الرافع للفاعل..... 95
الناصب للمفعول..... 96
رافع المبتدأ والخبر..... 96
شروط الابتداء بالنكرة..... 97
مراتب المعارف..... 98
الخبر شبه جملة..... 98
تعدد النعت والمنعوت..... 99
النعت المشتق..... 100
حذف المفعول به..... 100
الحال..... 101

حكم الاسم في الاشتغال..... 102
باب التوكيد..... 103
بدل الاشتمال..... 104
البدل من المضمر..... 105
تكرار المستثنيات من المعدود..... 106
الممنوع من الصرف..... 106
كلا وكلتا..... 107
التابع للمنادى..... 108
عامل الجر في المضاف إليه..... 109
إضافة أفعل التفضيل..... 110
مواضع اتصال الضمير وانفصاله..... 111
الأفعال:..... 112
حكم الفعل إذا تأخر عن الاسم..... 112
إلغاء عمل الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين..... 112
الأفعال الناقصة..... 113
تصرف (مادام)..... 114
تقديم خبر(ليس) على عملها..... 115
الرافع لأسماء الأفعال الناقصة..... 116
دلالة كان وأخواتها على الحدث..... 117
بناء الأفعال الناقصة للمجهول..... 118
بناء الأفعال المتعدية لمفعولين للمجهول..... 118
باب التنازع..... 119
نصب الفعل المضارع بحتى..... 120
بناء فعل الأمر..... 121
إعراب الضمير إذا اتصل بأفعال القلوب..... 122

عامل النصب في المنادى..... 123
ناصب الاسم المشغول عنه..... 123
نعم وبئس..... 124
حبذا..... 125
الحروف:..... 127
الحروف التي تنصب المضارع..... 127
الجواب بالفاء..... 128
أدوات الجزاء..... 129
الأدوات التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر..... 129
دخول ألف الاستفهام على(لا)..... 131
العامل في خبر(لا)..... 131
الميم في اللهم..... 132
لام الاستغاثة..... 133
حروف الجر..... 134
حروف القسم..... 135
كم الاستفهامية وكم الخبرية..... 135
العطف بلكن..... 137
لو بمعنى(إن)..... 137
بناء كم الاستفهامية وكم الخبرية..... 137
موجب البناء في(لا واسمها)..... 138
حروف العطف..... 138
ربّ اسم أم حرف ؟..... 140
عمل إن وأخواتها..... 140
إعمال وإلغاء (ليت) إذا اتصلت بها(ما)..... 141
خاتمة الفصل الثالث:..... 142
الخاتمة..... 144

ملحق الآراء التي وافق فيها غيره..... 147
فهرس المصادر والمراجع..... 153

فهرس المصادر والمراجع:

المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم

المصادر:

1-**شرح جمل الزجاجي** لابن عصفور،تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 ، سنة1419هـ .-1998 م

2-**المقرب** ومعه مثل المقرب لابن عصفور، تحقيق عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض،دار الكتب العلمية بيروت،ط1، سنة1418هـ .-1998م

المراجع:

1 – **الأدب الأندلسي في عصر الموحدين** لحكمة علي الأوسي،مكتبة الخانجي بالقاهرة،د ،ط

2 – **ارتشاف الضرب** من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي،تحقيق رجب عثمان محمد،مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط1 ،سنة1418 هـ .-1998 م

3- **الأشباه والنظائر في النحو** لجلال الدين السيوطي،تحقيق فائز ترحيني،دار الكتاب العربي بيروت ،ط3 ،سنة1417 هـ .-1996 م

- **الأشباه والنظائر في النحو** للسيوطي،تحقيق عبد العال سالم مكرم،مؤسسة الرسالة بيروت ،ط1 ،سنة1985 م

4- **الأصول في النحو** لابن السراج،تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة بيروت،ط4 ،سنة1420 هـ .-1999 م

5- **إعراب القرآن** لابن النحاس،تحقيق عبد المنعم خليل ابراهيم،دار الكتب العلمية بيروت ،ط1 ،سنة1421 هـ .-2001 م

6- **الإنصاف في مسائل الخلاف** لأبي البركات الأنباري،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،دار الفكر بيروت،د ،ط

7- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** لجلال الدين السيوطي،تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم،دار الفكر بيروت،ط2 ،سنة1399 هـ .-1979 م

8- **تاريخ الأدب العربي** لكارل بروكلمان،ترجمة محمود فهمي حجازي،الهيئة

المصرية العامة للكتاب،د،ط،سنة1993 م
9- **الجمل في النحو** لأبي القاسم الزجاجي،تحقيق علي توفيق الحمد،دار الأمل الأردن،د،ط،سنة1404 هـ .-1984 م
10-**الجنى الداني في حروف المعاني** للمرادي،تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية بيروت،ط1،سنة1413 هـ .-1992 م
11-**حاشية الصبان على شرح الأشموني** للشيخ الصبان،تحقيق ابراهيم شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،سنة1417 هـ .-1997 م
12-**خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** لعبد القادر البغدادي،تحقيق محمد نبيل طريفي،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،سنة1418 هـ .-1998 م
13-**خصائص مذهب الأندلس النحوي** خلال القرن السابع الهجري لعبد القادر رحيم الهيتي،منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا،ط2 ،سنة 1993 م
14-**الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث** لمحمد حسين آل ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت،ط1 ،سنة1400 هـ .-1980 م
15-**الدولة العربية في اسبانية من الفتح حتّى سقوط الخلافة** لابراهيم بيضون، دار النهضة العربية بيروت،ط3 ،سنة1406 هـ .-1986 م
16- **ديوان الأخطل** شرح مجيد طراد،دار الجيل بيروت،ط1،سنة1416هـ . -1995م
17- **ديوان امريء القيس**،دار صادر بيروت،د،ط
18- **ديوان جرير بن عطية**،دار صادر بيروت،د،ط
19 - **ديوان زهير بن أبي سلمى**،دار صادر بيروت،د،ط
20- **ديوان عنترة بن شداد**،دار صادر بيروت،ط1 ،سنة1374 هـ .-1955 م 1412 هـ .-1992 م
21- **ديوان الفرزدق**،دار صادر بيروت،د ،ط
22- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**،دار صادر بيروت ،د ،ط
23- **ديوان مجنون ليلى**،شرح عدنان زكي درويش،دار صادر بيروت، سنة1414 هـ .- 1994 م

24- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق وشرح كرم البستاني،دار صادر بيروت،د،ط
25- **شرح أبيات سيبويه** لأبي سعيد السيرافي،تحقيق محمد علي سلطان،دار المأمون للتراث دمشق،سنة1979 م
26- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،تحقيق هاري حسن حمودي،دار الكتاب العربي بيروت،ط3 ،سنة1417 هـ .-1996م
27- **شرح كافية ابن الحاجب** لرضي الدين الاسترابادي،تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،سنة1419هـ .-1998 م
28- **ضحى الإسلام** لأحمد أمين،دار الكتاب العربي بيروت،ط1 ،سنة1425هـ . -2005م
29-**ضرائر الشعر** لابن عصفور الإشبيلي،تحقيق السيد ابراهيم محمد،دار الأندلس بيروت،ط2 ،سنة1402هـ .-1982م
30-**طبقات النحويين واللغويين** للزبيدي الأندلسي،تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر،سنة1973م
31-**ظهر الإسلام** لأحمد أمين،دار الكتاب العربي بيروت،ط5
32-**ابن عصفور والتصريف** لفخر الدين قباوة،دار الفكر دمشق،ط3،سـ نة1999م
33-**الفهرست** لابن النديم،تحقيق محمد أحمد أحمد،المكتبة التوفيقية،د ،ط
34-**القاموس المحيط** للفيروزأبادي،دار الكتب العلمية بيروت،ط1،سنة1420هـ . -1999م
35-**كتاب الرد على النحاة** لابن مضاء القرطبي،تحقيق شوقي ضيف،دارالمعارف القاهرة،د ،ط
36-**كتاب سيبويه** لسيبويه،تحقيق عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة1408هـ .-1988م
37-**كتاب الوفيات** لأبي العباس بن قنفذ القسنطيني،تحقيق عادل نويهض،مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر بيروت،سنة1982م
38-**الكشاف** عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للإمام الزمخشري،تحقيق مصطفى حسين أحمد،دار الكتاب العربي بيروت،سنة1406

هـ .-1986م
39-**لسان العرب** لابن منظور،تحقيق عامر أحمد حيدر،دار الكتب العلمية بيروت، ط1 ،سنة1424هـ .-2003م
40- **مثل المقرّب** لابن عصفور،تحقيق صلاح سعد محمد المليطي،دار الآفاق العربية القاهرة،ط1 ،سنة1427هـ .-2006م
41- **مجمع الأمثال** للميداني،منشورات دار مكتبة الحياة بيروت،د ،ط
42- **مختار الصحاح** للإمام الرازي،تعليق مصطفى ديب البغا،دار الهدى عين مليلة الجزائر،ط4 ،سنة1990م
43- **المدارس النحوية** لشوقي ضيف،دار المعارف القاهرة،ط4
44- **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت،ط2 ،سنة1406هـ .-1986م
45- **معاني القرآن** للفراء،تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار،الدار المصرية للتأليف والترجمة،د ،ط
46- **معجم القراءات** لعبد اللطيف الخطيب،دار سعد الدين ،د ط
47- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** لابن هشام الأنصاري،تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت،ط1 ،سنة1411هـ .-1991م
48- **المفصل في صنعة الإعراب** للإمام الزمخشري،تحقيق إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،سنة1420هـ .-1999م
49- **المقتضب** للمبرد،تحقيق حسن حمد وإميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،سنة1420هـ .-1999م
50- **الممتع في التصريف** لابن عصفور الإشبيلي،تحقيق فخر الدين قباوة،الدار العربية للكتاب طرابلس ليبيا،ط5 ،سنة1403هـ .-1983م
51- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** لمحمد الطنطاوي،دار المنار،سنة1412 هـ .-1991م ،د ،ط
52- **النشر في القراءات العشر** لابن الجزري،تحقيق محمد الضباع،دار الكتب العلمية بيروت،ط2 ،سنة1423هـ .-2002م

53- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** للشيخ المقري التلمساني،تحقيق إحسان عباس،دار صادر بيروت ،سنة1388 ه .-1968م
54- **همع الهومع في شرح جمع الجوامع** لجلال الدين السيوطي،تحقيق أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية بيروت،ط1 ،سنة1418ه .-1998م

الملحق

ملحق الآراء التي اختارها ابن عصفور :

المسألة	الكتاب	الجزءوالصفحة	الرأي المختار
إذا تأخر الفعل عن الاسم كان الفاعل ضميرا ظاهرا أو مستترا	شرح الجمل	1، 104 - 105	رأي سيبويه
أسماء الإشارة لاتكون بمعنى الأسماء الموصولة	شرح الجمل	1، 106 - 107	رأي البصريين
العامل في المعطوف هوالعامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف	شرح الجمل	1، 227	رأي البصريين
أسماء العدد تجري مجرى (كل)في التأكيد	شرح الجمل	1، 243	رأي الأخفش
بدل المعرفة من المعرفة،والنكرة من النكرة،والمعرفة من النكرة،والعكس	شرح الجمل	1، 256 - 258	رأي البصريين
الأفعال التي تتعدى بنفسها تارة،وتتعدى بحرف الجر تارة أخرى	شرح الجمل	1، 274-275	رأي البصريين
الأفعال التي تتعدى بحرف الجرولا يجوزحذفه	شرح الجمل	1، 279	رأي سيبويه
الأفعال المتعدية إلى مفعولين لا يجوزتعويض أحدهما بظرف أو جملة تحتمل الصدق أوالكذب	شرح الجمل	1، 299	رأي جمهور البصريين
حكم جملة الاشتغال وجوزعطفها على الجملة الكبرى	شرح الجمل	1، 352	رأي الفارسي

المسألـ . . . ـة	الكتاب	الجزءوالصفحة	الرأي المختار
معمول الصفة المشبهة هو فاعل	شرح،ج	2 ،29 – 34	رأي سيبويه
عدم جوازالتعجـ ـب إلاّ مـ ـا يزيـ ـد وينقص	شرح،ج	2، 36–44	رأي البصريين
(ما)في(ماأفعله)هي اسم تام بغيرصفة ولا صلة	شرح،ج	2، 44 –45	رأي سيبويه
(أفعل) التعجب فعل وليست اسم	شرح،ج	2، 45 –46	رأي البصريين
لا يزاد في أفعال التعجب إلاّ كان من الأفعال الناقصة	شرح،ج	2، 48–49	راي البصريين
المجروربعد صيغة(أفعل)فاعل والباء زائدة مثل(أفعل به)	شرح،ج	2، 49 –50	رأي جمهـ ـور البصريين
جوازتقديم خبر(ما)إذا كان ظرفـ ـا أو مجرورا	شرح،ج	2، 57 –58	رأي البصريين
فاعل(نعم وبئس)لا يكون إلاّ معرفة	شرح،ج	2، 64	رأي جمهـ ـور البصريين
المصدرالمنون يعمل عمل فعله	شرح،ج	2 ، 114– 116	رأي البصريين
عـ ـدم جوازتعريـ ـف العـ ـدد المفـ ـرد المضاف، مثل(الثلاثة الرجال)	شرح،ج	2، 132	رأي البصريين
عدم جوازإعمال العدد الترتيبي	شرح،ج	2، 136	رأي جمهـ ـور البصريين
عدم جوازالفصل بين(كـ م)الخبريـ ـة وتمييزها	شرح،ج	2، 148	رأي سيبويه
مـ ـذ ومنـ ـذ اسـ ـمان إذا ارتفـ ـع مـ ـا بعدهما،وحرفان إذا انخفض ما بعدهما	شرح،ج	2، 151–152	رأي الأخفش

المسألـ . . ـة	الكتاب	الجزءوالصفحة	الرأي المختار
ضمائرالفصل حروف،وليس لها محلا من الإعراب	شرح،ج	2، 161 - 162	رأي جمه . .ور البصريين
لا ينوّن المنادى إلاّ ضرورة،وإذا نوّن يكون مرفوعا	شرح،ج	2، 192 - 193	رأي سيبويه
(فلة)اسم خاص بالنداء،وليس ت رخيم لفلان	شرح،ج	2، 248	رأي سيبويه
عدم ترخيم الاسم الثلاثي	شرح،ج	1 ،356 - 357	رأي البصريين
عدم جواز ندبة النكرة	شرح،ج	2، 230	رأي البصريين
كلمة(وحده)اسم وضع موضع المصدر	شرح،ج	2 ، 270	رأي سيبويه
لا يجزم جواب النه ي إلاّ إذا دخ ل عليه حرف الشرط	شرح،ج	2، 309	رأي البصريين
لا يجوزصرف وزن(أفعل)الذي مؤنثه فعلاء	شرح،ج	2، 332-333	رأي سيبويه
منع وزن(أفعل من)الصـ رف لـ وزن الفعل والصفة	شرح،ج	2، 334	رأي البصريين
لبني وزن(فعال)لمشابهته اسـ م فعـ ل الأمر	شرح،ج	2، 376-377	رأي سيبويه
(حاشا)حرف استثناء،وليس فعلا	شرح،ج	2، 381	رأي سيبويه
لينصب ما بعد(خلا أوعدا)إذا دخلـ ت عليهما ما المصدرية	شرح،ج	2، 393	رأي سيبويه
لينصب المسـ تثنى إذا توسـ ط بـ ين المستثنى منه وصفته	شرح،ج	2، 397	رأي المازني
مذ ومنذ لا تدخلان إلاّ على الزمان	شرح،ج	2، 156-157	رأي ابن السراج

المسألـ . . . . ة	الكتاب	الجزءوالصفحة	الرأي المختار
المجرورات التي وضعت موضع الأمر غير متعدية مثل(إليك)	شرح،ج	2، 429-430	رأي البصريين
الإعراب أصل في الاسماء فرع في الأفعال	شرح،ج	2، 475-476	رأي البصريين
المصادرالقائمة مقام الحال موقوفة على السماع،ولايجوزالقياس عليها	شرح،ج	2، 588	رأي سيبويه
(ما)تكون تامة وغيرتامة ولا تكون زائدة	شرح،ج	3، 45 -46	رأي البصريين
ما في معنى القول يلحق بالحكاية مثل النداء والدعاء	شرح،ج	3، 53	رأي الكوفيين
لايخبرعن الاسم العام كالمصدر وشبهه	شرح،ج	3، 93	رأي البصريين
لا يجوزالإخبارعن المفعول معه	شرح،ج	3، 101-102	رأي الأخفش
لا يرتفع ما بعد الصفة المشبهة	شرح،ج	2، 26-30	رأي سيبويه
تسمية السوربالحروف تمنع الصرف لأنّها تعامل معاملة الأسماء الأعجمية	شرح،ج	2، 371	رأي سيبويه
جوازحذف تمييز(كم)مطلقا إذا كان هناك دليل عليه	شرح،ج	2، 149	رأي البصريين
قد يعامل المذكرمعاملة المؤنث في العدد والمعدود إذا حمل على المعنى	المقرب	ص 385	رأي سيبويه
إعمال المصدر المعرف بأل أقوى من إعمال المصدر المضاف	شرح،ج	2، 118	رأي سيبويه
صيغ المبالغة تعمل عمل اسم الفاعل	المقرب	ص،192 - 193	رأي سيبويه

المسألـ . . . ـة	الكتاب	الجزءوالصفحة	الرأي المختار
جوازحذف الممـ ـدوح أوالمـ ـذموم بعد(نعم أوبئس)	شرح،ج	2، 67	رأي الزمخشري
الإعراب وحالاته	المقرّب	ص، 69	رأي سيبويه
الموجب لعمل اسم الفاعـ ـل هـ و مشابهته للفعـ ـل فـ ـي الحركـ ـات والسكنات وعدد الحروف	شرح، ج	2، 3	رأي البصريين
الاسم الأول في التحذيرمنصـ ـوب بفعل مضـ ـمر،والفعـ ـل الثـ ـاني منصوب بواسطة الواو	شرح،ج	2، 574	رأي السيرافي
إذا أضيف النيف والعقد إلى اسـ م يجوزأن يبقى على بنائه ويعـ ـرب إعراب الاسم المركب	شرح، ج	2، 127	رأي المبرد
لا تجوز الحكاية على اللفظ	شرح ،ج	3 ،49	رأي الكوفيين
(أنْ)تكون حرف عبارة وتفسـ ـير لصريح القول	شرح، ج	3 ، 75	رأي الزمخشري
جواز الفصـ ـل بـ ـين المضـ ـاف والمضاف إليه بغير الظـ ـرف أو المجرور	شرح، ج	2، 171	رأي الكوفيين

فهرس المصادر والمراجع